BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الإصلاح العربي

ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
علي الدين هلال   محسن يوسف



ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

علي الدين هلال محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح (٢٠٠٦ : مكتبة الإسكندرية)

ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير علي الدين هلال، محسن يوسف. — الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ح 2007

ص. سم.

تدمك 978-977-6163-64-5

أعلى صفحة العنوان: منتدى الإصلاح العربي.

١. الشباب -- العالم العربي -- مؤتمرات. ٢. الشباب -- النشاط السياسي -- مؤتمرات. ٣. الشباب -- تشغيل -- مؤتمرات. العالم العربي -- أحوال اجتماعية -- مؤتمرات. ٤. العالم العربي-- أحوال اقتصادية -- مؤتمرات. أ. هلال، علي الدين. ب. يوسف، محسن ج. مكتبة الإسكندرية.

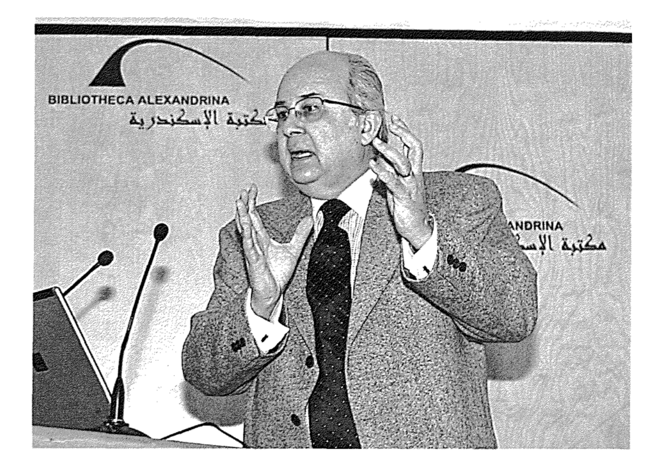
ديوي – 305.24209174927 2007326704

ISBN 978-977-6163-64-5

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٤١٦٤

الفهرس

مقدمـــة
الدكتور إسماعيل سراج الدين



استهدف ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح إتاحة الفرصة لمناقشة الآليات المطلوبة لدعم مشاركة الشباب العربي في تناول قضايا وهموم الوطن العربي خاصة تلك التى ترتبط بمشكلات الشباب انطلاقا من مسئولية الشباب تجاه المستقبل، وقد سعى الملتقى لتحقيق تلك الغاية عبر دعوة أكبر عدد ممكن من الشباب العربي والخبراء في مجالات الشباب والقضايا المتعلقة به من المؤسسات والمنظمات المختلفة في مصر والدول العربية لمناقشة وتبادل الآراء حول القضايا الملحة التى تواجه أوطانهم، والشباب بصفة خاصة وكذلك الخطط المطلوبة لدعم مشاركة الشباب العربي في مختلف المسئوليات.

في هذا الإطار تناولت الحوارات أربعة محاور رئيسية. ركز المحور الأول على ثقافة الديمقراطية والمشاركة العامة كأحد أهم المداخل الداعمة لمشاركة الشباب في صنع مستقبل بلادهم وتحديد ملامحه. وتناول المحور الثانى بالنقاش قضية إعداد القيادات العربية الشابة حتى تكون قادرة على الإسهام بفعالية في عملية صنع القرار، وهو موضوع وثيق الصلة بقضية تنمية المشاركة المجتمعية للشباب. وتناول المحور الثالث قضية تشغيل الشباب العربي من حيث العوامل والمؤشرات، وما يرتبط بها من تحديات تنمية مهارات الشباب وضرورة رفع معدلات التشغيل ومكافحة البطالة. وتناول المحور الأخير ملامح المستقبل من خلال رؤية الشباب العربي للمستقبل، وطبيعة التحديات والفرص المتاحة لبناء مستقبل أفضل.

وقد عكست حوارات الشباب التى دعمها عدد من البحوث المرجعية المساعدة قدراً كبيراً من الحيوية والوعي لدى الشباب المشارك بأهمية دوره في إنجاز عملية تنمية وتحديث المجتمعات العربية، وهو ما أظهرته الحوارات التى تناولت تحديد الشباب لمفهوم المشاركة العامة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، وتحليلهم لواقع المشاركة الراهن في مجتمعاتنا العربية ولأسباب ضعف أو عزوف الشباب عن المشاركة بشكل عام، وبصفة خاصة في مجال المشاركة السياسية، وبعض الأوضاع السائدة التى تؤثر على مشاركة المرأة، وأسباب تدنى مستوى مشاركتها، إلى جانب التحديات الثقافية، التى يجب التعامل معها

لإتاحة الفرص المكافئة للمرأة للمشاركة مع الرجل، وإدراك أن هناك اختلافاً نسبياً في واقع المجتمعات العربية، وتأثير ذلك المباشر ليس فقط على مستوى مشاركة المرأة، ولكن أيضاً على مشاركة الشباب.

وقد اعتمدت حوارات الشباب في تحليلهم لهذه الظواهر على دراسة الواقع، وتقديم بعض المقترحات من خلال تجاربهم الميدانية ومبادراتهم الشبابية التى تمت في عدد من البلاد العربية، وتم فيها التعامل مع التحديات التى تحد من مشاركة الشباب، وأهمية نشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة بين قطاعات الشباب كضرورة حتمية لدعم مشاركتهم السياسية.

وأكدت حوارات الشباب في المؤتمر على أن نشر الثقافة الديمقراطية على صعيد المجتمع وبين قطاعات الشباب على وجه الخصوص يجب أن يصاحبه جهد دؤوب ومخطط لإعداد القيادات الشبابية العربية، والتى يقع على كاهلها عبء توليد الأفكار والتجديد واستشراف التحديات المستقبلية والتخطيط للتعامل معها، وهنا أكدت حوارات الشباب أن عملية إعداد القادة تتجاوز مجرد إعداد القيادات السياسية بل يجب أن يتم الاهتمام بإعداد القيادات المجتمعية في كل المجالات والقطاعات سواء في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، وفي المجالات الاقتصادية أو السياسية، مع ضرورة الاهتمام بإتاحة مزيد من الفرص لإعداد قيادات نسائية عربية.وقد أكدت حوارات الشباب على أن برامج إعداد القادة يجب ان تركز على الجوانب المتعلقة ببناء الشخصية المتكاملة والقوية القادرة على اتخاذ القرار بجانب التمكين من مهارات القيادة، والقدرة على الحوار.

وعلى جانب أخر أكدت حوارات الشباب على ضرورة دعم وتنمية المشاركة المجتمعية للشباب مرهون بدرجة كبيرة بحل المشكلات الاقتصادية وتأمين الحياة الاجتماعية والمهنية للشباب، ولذلك كانت قضايا البطالة والتشغيل شديدة الارتباط بقضية المشاركة بشكل عام والمشاركة السياسية على نحو خاص، باعتبار أن مواجهة مشكلة البطالة والحد منها هي إحدى

آليات دعم المشاركة المجتمعية لقطاعات الشباب، ولذلك تناول الشباب في حواراتهم مع الخبراء والمتخصصين مؤشرات البطالة وواقع التشغيل في أسواق العمل العربية، وكيف يمكن مواجهة المشكلات التي تعترض زيادة معدلات تشغيل الشباب مع التركيز على نحو خاص على أهمية نشر ثقافة العمل الحر، والطرق التي يمكن من خلالها بث روح المبادرة الاقتصادية بين الشباب، خاصة في ظل الاعتماد على آليات السوق الحر والاستثمار الفردي كقاعدة اقتصادية في كل المجتمعات.

ولم تتوقف حوارات الشباب فقط عند القضايا المرتبطة بهم بشكل مباشر، بل تناولت كذلك رؤاهم لمستقبل المجتمعات العربية في ظل التحديات العالمية والإقليمية التي تواجها المجتمعات العربية وغيرها من بقية المجتمعات بغرض البحث عن أفضل الآليات لاستغلال وتوظيف الفرص والإمكانيات المتاحة لبناء مستقبل أفضل.

لقد كشفت الروح التي تمت بها الحوارات والمقترحات التي قدمها الشباب وتجاربهم ومبادراتهم العملية التي نعرضها في الصفحات التالية من هذا الكتاب عن خبرات ثرية ورغبة مفعمة بالأمل لدى الشباب العربي في أن يتحمل المسئولية في أن يتواصل مع أجيال الكبار خاصة من يمسك منهم بصناعة ومسئولية القرار، وحتى يتمكن الشباب من التحرك وتخطى الحالة الراهنة إلى حالة يتحول فيها الحلم والرغبة إلى واقع ملموس، يتاح فيه للشباب المسئولية من خلال فكر متجدد، وهو الغرض الأساسي من ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح والذي يتسق مع الرغبة والتغيير والذي يتولى منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية مسئولية متابعته على جميع المحاور والمستويات.

إسماعيل سراج الدين

الإسكندرية يناير ٢٠٠٧

ثقافـــة الديمقراطيـة والمشاركــة السيــاسيـــة للشبـــــاب



مقدمـة

تحتل قضية المشاركة السياسية، والتي ترتبط بشكل أساسي بضرورة توفير المناخ المناسب لثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب، أهمية واضحة على أساس أن المشاركة هي إحدى الرموز الأساسية للمواطنة الإيجابية والمسئولة، كما أنها تعبير عن الروح المدنية ومشاركة الإنسان لشركائه في الوطن، وبالتالي فهناك علاقة بين المشاركة والديمقراطية، بمعنى أنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية بلا مشاركة. كما أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر وتنضج في ظل غياب ثقافة المشاركة، أو ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية لا ترتبط فقط بوجود المؤسسات السياسية والتشريعية، لكنها أيضاً ثقافة تتواجد وتتأسس على أساس شعور المواطن بأن له دور في المجتمع*

وتعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم المؤشرات التي تعبر عن ديمقراطية النظم السياسية، وأحد المقاييس المهمة التي تعبر عن الشرعية التي تتمتع بها تلك النظم، كما أنها مؤشر يعبر بصدق عن مضمون الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية، بالإضافة إلى أهميتها كعنصر أساسي في قضية التنمية الشاملة للمجتمعات من منطلق أن أحد أهداف التنمية هو توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

وتعود الأهمية النسبية للمشاركة السياسية للشباب إلى ما تمثله هذه الفئة من ثقل سكاني، حيث يشكل الشباب الغالبية العظمى من سكان الدول العربية. ففي عام ٢٠٠٥، وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الشباب في مصر (١٨-٣٥ سنة) ٣٣٪ من إجمالي عدد السكان، وترتفع هذه النسبة إلى ٦٩٪ إذا ما أضفنا إليهم شريحة النشء (٦-١٨ سنة)، وكانت نسبة من هم أقل من سن الثلاثين في الأردن ٧٢٪ من عدد السكان، وفي الأراضي الفلسطينية

---

* دارت حوارات الشباب حول قضايا أثارتها ورقة خلفية قدمها د. محمد صفي الدين خربوش بعنوان: ثقافة الديموقراطية والمشاركة السياسية للشباب.

المحتلة وصلت النسبة إلى ٧٥٪. كما بلغت نسبة الشباب أقل من٢٤ سنة في اليمن ٦٧٪. ومن ثم كان اهتمام صانع القرار في الدول العربية بهذه الفئة العمرية لما تمثله من أهمية في إحداث حالة من الاستقرار السياسي العام، وقوة دفع لإحداث حالة التنمية المنشودة.

في هذا الإطار، تحظى قضية المشاركة السياسية للشباب بأولوية متزايدة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وذلك على ضوء أن أكثر من سدس سكان الأرض من الشباب، وعلى ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدولية المختلفة وأهمها الأمم المتحدة بقضايا الشباب إلى الحد الذي دفعها إلى اعتبار أن مكافحة الفقر والأمية بين الشباب من أبرز أهداف الألفية، يضاف إلى هذا مناخ "العولمة" وما فرضه من فرص وتحديات يتعين على الشباب مواجهتها والتكيف معها في إطار يحقق المصلحة الوطنية والانفتاح على المتغيرات العالمية في نفس الوقت.

وإذا انتقلنا إلى واقع المشاركة السياسية في المجتمعات العربية فسوف نجده يشير إلى وجود مشكلة تتعلق بتدني نسب مشاركة الشباب، سواء في الأحزاب السياسية، أو في تقلد المناصب العليا فيها، أو حتى فيما يتعلق بمشاركتهم كناخبين في الانتخابات العامة. بمعنى آخر هناك أزمة مشاركة بين الشباب العربي، وهي المشكلة التي تؤكدها على سبيل المثال نتائج بحث ميداني قامت به وزارة الشباب في مصر علي عينة ميدانية من جميع محافظات مصر قوامها ٧٠٠٠ فرد من الذكور والإناث في المرحلة السنية من ١٨ إلى ٣٥ سنة، شملت طلبة وطالبات الجامعات والمترددين على مراكز الشباب وأعضاء كل من " برلمان الشباب وأندية المرأة ونادي شباب المستقبل"، وكذا بعض نشطاء الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل الشبابي بمحافظات مصر المختلفة. وأشارت النتائج العامة للدراسة - والتي ارتبطت بعدد من المتغيرات مثل الشريحة العمرية للمبحوثين، والنوع، ومستوى التعليم، والمهنة، والتوزيع

الإقليمي لقطاعات الجمهورية - إلى ضعف مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية وتدني نسب مشاركتهم في العملية الانتخابية، وذلك على النحو التالي:

- أن نسبة من لديهم بطاقة انتخابية يمثلون نحو ٢٣,٩٪ من العينة منهم ٧٤٪ شاركوا في الانتخابات السابقة، في حين أن هناك ٧٦,١٪ لا يملكون بطاقة انتخابية. وأسفرت النتائج عن اختلاف الأسباب التي دعت إلى المشاركة في الانتخابات السابقة، ففي حين أرجع ٥٠٪ من العينة ذلك إلى حرية التعبير عن الرأي، وأن الانتخابات حق وواجب لكل مواطن، أرجعها ٤١٪ إلى ضرورة المشاركة الاجتماعية والإيجابية في المجتمع ورأى ٧٪ أن ذلك يرجع إلى الخوف من توقيع عقوبة نتيجة لعدم التصويت.

وحول أسباب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات السابقة، أرجعت الغالبية العظمى (٨٤٪) ذلك إلى عدم معرفتهم بأي من المرشحين، في حين قال ١٥٪ إن ذلك راجع إلى ضعف الثقة في نزاهة العملية الانتخابية، ورأى ١٤٪ من المشاركين أنه ليس هناك جدوى من المشاركة، وذكر ٥٪ من المشاركين في العينة أسبابًا أخرى.

- كان هناك عزوف شديدً من الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، وهو ما تجلى في عدم انضمام ٨٢٪ من المبحوثين لأي من الأحزاب السياسية القائمة، وقد أرجع المشاركون ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ ما تريده، وعدم مساهمة الأحزاب في حل مشاكل الناس، وسعي بعض قيادات الأحزاب إلى تحقيق أهداف شخصية، وإلى كون تلك الأحزاب غير فعالة. وتشير تلك الأسباب إلى عدم معرفة المشاركين بالدور الحقيقي الذي تلعبه الأحزاب في الحياة السياسية.

ورأى ٢٩٪ فقط من المشاركين في الاستقصاء أنهم متابعون لنشاط الأحزاب بصفة عامة، وجاءت الجرائد في المكانة الأولى كأداة للمتابعة بنسبة ٨٢٪ تلتها الحملات الانتخابية بنسبة ٣٠٪ ثم الخدمات المقدمة من تلك الأحزاب بنسبة ٢٤٪ فالاجتماعات والمؤتمرات الانتخابية.

- حول معرفة المشاركين للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، قال ٣٠٪ إنها تهدف إلى الوصول للسلطة في حين أشار ٢٩٪ من المشاركين إلى أنها تقدم خدمات لأعضائها، وأشار ٢٥٪ إلى أنها تسهم في توعية المواطنين للمطالبة بحقوقهم وكذا المساهمة في التنشئة السياسية. وأرجع ٢٤٪ دور الأحزاب إلى المساهمة في حل مشاكل الجماهير، وجاءت مهمة إعداد الكوادر السياسية في المقام الأخير بنسبة ٢١٪. وكان أهم آراء الشباب في فوائد الانضمام للأحزاب هي حل مشكلات وقضايا الشباب، والمشاركة في اتخاذ القرار، وخدمة الوطن، والوصول بسهولة لمنصب أو وظيفة معينة، هذا فضلاً عن المنافع الشخصية والوجاهة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وقد رأى ٩٠٪ من المشاركين أنها لا تقوم بدورها المنوط بها.

عن تصور الشباب لدور الحزب في القيام بوظيفة التوعية السياسية، رأى ٥٧٪ من المشاركين أن ذلك يتحقق عن طريق الالتحام بالجماهير وإجراء المناقشات معهم، وأشار ٣٢٪ إلى أن ذلك يتم بجذب أعضاء جدد للحزب، وأشار ٣٠٪ إلى أن الحزب يقوم بدوره في هذا المجال عن طريق الأحاديث في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

- أكدت نتائج الدراسة كذلك على ارتباط مستوى المشاركة بأوضاع ومؤشرات التنمية. ففي صعيد مصر حيث تنخفض مؤشرات التنمية مقارنة بالوجه البحرى، توجد أقل قطاعات الشباب مشاركة في الحياة السياسية من حيث الإقبال على الحصول على البطاقة الانتخابية، والتي لم تتجاوز نسبة ١٩٪.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات الأخرى السابقة، والتي اهتمت بالتعرف على اتجاهات المشاركة السياسية لدى الشباب المصري، والتي اتفقت جميعها على وجود حالة من السلبية بين الشباب في ممارسة حقهم الانتخابي، حيث أشارت دراسة أخرى على عينة من الشباب إلى انخفاض نسبة الشباب الذين لديهم بطاقات انتخابية وبحيث لم

تتعد ١٨٪ من حجم العينة، وأن معظم الشباب الذين لديهم بطاقات انتخابية لم يستخدموها ولم يشاركوا في العملية الانتخابية. وكذا ضعف معرفة الشباب بالرموز والمؤسسات السياسية عامة بما في ذلك شباب الجامعات الذين من المفترض أن يكونوا أكثر فئات الشباب ثقافة وتنويرًا، وضعف المعرفة بالأحزاب والمشاركة فيها حيث لم ينتم ٩٥٪ من عينة الدراسة إلى أية أحزاب. وحول تراجع اهتمام الشباب بالسياسة، أظهرت نتائج دراسة ثالثة أن ٧، ٨٢٪ من عينة البحث لا يهتمون بالأحداث السياسية، و٥٧٪ لا يحرصون على متابعة البرامج السياسية أو الندوات أو جلسات مجلسي الشعب والشورى.

وما تعكسه نتائج الدراسة السابقة من تدنّ واضح في مؤشرات المشاركة السياسية للشباب، بجانب ضحالة الثقافة السياسية السائدة بينهم لا يشكل مجرد حالة مصرية، بل يمثل الواقع السائد في معظم الدول العربية، وهو ما أكدت عليه مداخلات الشباب المشارك في مناقشات المحور الذين ارجعوا تدنى المشاركة السياسية للشباب للأسباب والعوامل التالية:

سيادة أنماط من التنشئة السياسية تغيب عنها القيم الديمقراطية، فالتربية على تلك القيم والممارسات المرتبطة بها تتطلب أن يتعلم الطفل ويدرك من سن مبكرة معنى القيم الديمقراطية وأن يتدرب على ممارستها: كيف يعبر عن رأيه، كيف يحترم الرأي الآخر، كيف يقبل الاختلاف والتنوع، كيف يكون لديه إحساس بالمسئولية الاجتماعية...إلخ. حيث يلاحظ غياب التنشئة المبكرة على القيم الديمقراطية من خلال كل مؤسسات التنشئة (الأسرة، المدرسة، النادي، التلفزيون، الحزب السياسي..إلخ)، وانعدام وجود أي برامج جادة للتنشئة السياسية، بالإضافة إلى أن سيادة قيم السلطة الأبوية في أنماط التنشئة الاجتماعية وما يرتبط بها من قيم استبدادية تعد من أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية. ففي مرحلة التعليم الجامعي، والتي تقترن فيها عملية التنشئة السياسية بنوع من الممارسة العملية، نجد أن الاتحادات الطلابية تعاني من مشكلات وقيود عديدة ليس فقط على مستوى الأنشطة ونوعيتها وحرية ممارستها، ولكن أيضاً في عمليات الترشيح والانتخابات المرتبطة بها، وهو ما

يقدم خبرة حية تترك في الغالب الأعم أثراً سلبياً على رؤية الشباب واتجاهاته نحو قضية المشاركة السياسية.

سيادة ثقافة الخوف من عملية المشاركة ذاتها ومن نتائجها، فكثير من الشباب يخشون التعبير عن رأيهم خاصة إذا كان مخالفاً أو معارضاً للسياسات الرسمية أو الحكومية حتى لا يحسب عليهم، وهو ما يرتبط باستبداد بعض النظم السياسية التي مارست كبت الحريات لعقود عديدة، ووجود العديد من القوانين الاستثنائية سيئة السمعة والمقيدة للحريات، وفي ظل إعلان حالات الطوارئ في معظم الدول العربية والتي تفرض العديد من القيود على حرية النشر والتعبير وإصدار الصحف والاحتجاج السلمي..إلخ. ويخلق ذلك مناخاً يدعم حالة العزوف عن المشاركة في العمل العام بشكل أساسي، تعبيراً عن سيادة ثقافة الانسحاب والانكفاء على الذات كأحد أشكال الاحتجاج الصامت على أوضاع كثيرة سياسية أو اقتصادية غير ملائمة، وهو ما يتجسد في تراجع مؤشرات المشاركة والتصويت في الانتخابات العامة في معظم الدول العربية.

- ما زال العديد من المؤسسات أو القيادات المسئولة عن صنع القرار لا تعير الاهتمام لأراء المواطنين أو للآراء المخالفة بشكل عام، وفي القلب منها آراء الشباب الذي توجه له الكثير من الاتهامات بعدم النضج أو الفهم أو الإحساس بالمسئولية، وهو ما يدعم لدى الشباب عدم الثقة في هذه القيادات، خاصة مع تعمد تغييب كثير من المعلومات ووجود مشكلة حقيقية في حرية تداول المعلومات. وينمي ذلك الإحساس بعدم أهمية الإدلاء بالرأي أو المشاركة على أي مستوى، ويزيد من مشاعر عدم ثقة الشباب في الحكومات والحكام، بعد أن مل من إطلاق الوعود.

- غياب الهدف لدى الشباب، خاصة في بعض البلدان العربية التي لا تعاني من مشكلات اقتصادية حيث تتوفر كل احتياجات الشباب المعيشية.

- وجود بعض المعوقات القانونية والبيروقراطية التي تفسد حماس الشباب للمشاركة مثل (مشكلات التسجيل في جداول القيد الانتخابي أو المشكلات المتعلقة بأخطاء تلك الجداول، أو ارتفاع سن القيد والترشح للانتخابات العامة... إلخ).

- أشكال التدخل الإداري في العملية الانتخابية، والتي تصل في أحيان كثيرة إلى درجة سافرة يتم فيها تزوير إرادة الناخبين، بجانب لجوء بعض القوى السياسية والمرشحين لعمليات شراء الأصوات واستخدام أساليب العنف والبلطجة، وهو أحد أشكال الفساد السياسي التي تدفع قطاعات واسعة من الشباب لعدم المشاركة في العملية الانتخابية برمتها.

- ضعف الاندماج الاجتماعي بين عدة فئات اجتماعية نتيجة غياب الإحساس بروح المواطنة وافتقاد حقوقها، ووجود أشكال متباينة من التمييز على خلفيات متباينة، في الوقت الذي مازالت البنية الاجتماعية تتميز بوجود قوى لدور القبيلة والطائفة، وما تعكسه هذه البنى المتخلفة من ثقافة أبوية تحد كثيراً من إمكانية الإرادة والحرية الفردية في الاختيار، وهي الثقافة التي تمتد داخل كل المؤسسات التي يحتك بها الشباب على امتداد حياته بداية من الأسرة، ومرورا بالمؤسسة التعليمية وحتى مؤسسات العمل في كل البلدان العربية.

- ضعف مؤسسات المشاركة السياسية خاصة الأحزاب السياسية، وهشاشة بنيتها، وعدم سيادة الديمقراطية بداخلها، يضاف إلى هذا حصارها والتشكيك في ولائها وفي مصداقيتها من قبل الأحزاب الحاكمة وأنصارها، وهو ما يرتبط بدرجة كبيرة بحداثة التجربة الديمقراطية في بلادنا وما يتعلق بها من ثقافة وتقاليد سياسية أثرت على ضعف الأحزاب السياسية وعدم نضج تجربتها، وهو ما ينعكس بشكل واضح في ضعف برامجها وعدم قدرتها على تقديم مشروعات سياسية واجتماعية واقتصادية بديلة لما

هو قائم، وهو ما جعل الشباب يعزفون عنها لأنهم لا يجدون فيها حلولاً لمشكلاتهم، ليس هذا فقط بل إن بنية هذه الأحزاب الداخلية تفتقر إلى الديمقراطية وغياب تداول المواقع، وبالتالي فهي لا تشكل بديلاً حقيقياً لما تعارضه، بالإضافة إلى غياب الكادر النشط والفاعل والمؤهل القادر على ان يكون واجهة سياسية للحزب.

- تدهور الأوضاع الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن الفقر والبطالة في العديد من المجتمعات العربية مما يؤثر بالسالب على اتجاهات ومستويات المشاركة خاصة بين الشباب.

هذه الأسباب مجتمعة، وعلى امتداد عقود طويلة، خلقت نمطا محدد الملامح لثقافة سياسية تكاد تسود في المجتمعات العربية بصفة عامة، ولدى الشباب بصفة خاصة، وهو ما يمكن تلمسه من خلال مجموعة المعتقدات، والقيم، والمشاعر، وأنماط السلوك التي تخص الحكم والسياسية، والتي تعتبر نتاجًا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى. في هذا الإطار يمكن الحديث عن الثقافة السياسية في الوطن العربي ككتلة واحدة تجمع عناصر وسمات مشتركة مع الانتباه إلى وجود اختلاف نسبي في القيم الحاكمة لهذه الثقافة من دولة لأخرى حسب الظروف التاريخية والتطورات التي لحقت بكل منها.

وقد أفاض الباحثون في ذكر القيم الحاكمة للثقافة السياسية العربية، غير أنهم ركزوا على مجموعة القيم السلبية السائدة مثل قيم دعم الولاء للنظام السياسي وليس للوطن، والتركيز على أهمية الولاء للسلطة والإذعان لها، وما يتبع ذلك من تغييب مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية، وقيم التأكيد على الرضا بالوضع القائم وعدم التطلع إلى تغييره، وقيم الإعلاء من شأن الفرد والتهوين من شأن الجماعة، وتغذية قيم التعصب للفكر الأحادي وعدم تقبل الاختلاف والنقد، وافتقاد القدرة على الحوار المبني على أسس موضوعية.

وعلى مدى عقود، أثمرت هذه الحزمة من القيم وأساليب التنشئة تأثيرات متشابهة على سلوكيات الشباب العربي وثقافته السياسية العامة ونظرته إلى الجماعة، وبرز معها مشاعر ضعف الثقة في السلطة الحاكمة، حيث تعمق لدى بعض الشباب العربي الشعور بعدم اكتراث أعضاء النخبة الحاكمة بقضاياهم ومشاكلهم وهمومهم. ساعد على تأصيل هذا الشعور عدم قيام أعضاء السلطة الحاكمة بمواجهة المشاكل التي تواجه الشباب أو القضايا التي تهمهم بالصورة المرجوة، وأهمها قضية البطالة بتداعياتها المختلفة، وهو ما أدى إلى ضمور الانتماء الاجتماعي والاقتصادي لقطاعات واسعة من هؤلاء الشباب، والذي نلحظ أهم مظاهره في انسحابهم من مجال المشاركة السياسية.

بجانب هذا، أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، ولاسيما في مجال "العولمة الاتصالية"، حيث أصبح الشباب يعملون في بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل تسعينيات القرن الماضي، وهي قيم تؤثر بالضرورة على أنماط مشاركتهم في كافة مجالات الحياة وعلى تطلعاتهم للمستقبل، وتلقي بتبعاتها على المستويات الإقليمية والمحلية الأخرى. فقد فرضت العولمة على الشباب قيمًا ومتغيرات جديدة جعلتهم عملاء للتغيير وضحايا في نفس الوقت. حيث نتج عنها تبلور ثقافة عالمية خاصة بالشباب، وزيادة في التفاعلات بين الشباب على الصعيدين القومي والدولي، ونمو شبكة واسعة من الاتصالات أدخلت قيم الحكم الرشيد والديمقراطية كإحدى القيم الجديدة نسبياً على الوطن العربي. هذا بالإضافة إلى ما أوجدته العولمة من مشكلة في "الهوية" وصراع في الأولويات: بين المحلي بما يوجد به من معوقات والعالمي بما يوفره من فرص، وبين قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسي للشباب مقابل تطور الآليات عبر الوطنية.

ومع التأكيد على اختلاف المشاكل التي يعانيها الشباب في الوطن العربي باختلاف طبيعة كل دولة من حيث مدى تطورها السياسي والتزامها الفعلي بقيم الديمقراطية، ومدى

نموها الاقتصادي، وقوة مؤسسات المجتمع المدني فيها، سنجد أن حوارات الشباب قد أثارت مشكلات ذات طابع عام تحول دون توسيع نطاق مشاركته السياسية أبرزها:

- تحدي مشكلة الأمية والتي تجعل الأمي في حقيقة الأمر خارج إطار التاريخ واللحظة، ناهيك عن استبعاده الفعلى من نطاق المشاركة السياسية الفعالة، حيث مازالت الأمية الهجائية بمثابة مشكلة حقيقية في العديد من البلدان العربية ومازالت مؤسساتها التعليمية غير قادرة على استيعاب كل من هم في سن التعليم، أو طاردة للبعض منهم خارج مقاعد الدراسة قبل أن يستكمل تعليمه خاصة في المراحل الأولية. ففي مصر صاحبة التكتل السكاني الأكبر على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن شباب الريف يمثل أغلبية شباب مصر حيث تبلغ نسبتهم ٥٦،٤٪ مقابل ٦،٤٣٪ يعيشون في الحضر، ويعاني ٣٠٪ من الشباب من الأمية، ويجيد القراءة والكتابة فقط ٦،١٠٪ منهم، وحصل على التعليم الابتدائي ١،٢٢٪، والمتوسط وفوق المتوسط ٧،٣٢٪، في حين لم يتم تعليمه الجامعي وما بعده سوى ٦،٤٪. مع ملاحظة أن نسبة الأمية أعلى بين الإناث عن الذكور.
- تحدي الخبرات السلبية المتراكمة، والتي خلقت نوعاً من عدم المصداقية في العديد من القيادات السياسية خاصة بين صفوف الشباب، وفي ظل تخلي العديد من هذه القيادات عن برامجهم ورؤاهم السياسية التي انتخبوا على أساسها، وفي مقدمتها تبنيهم لمشكلات وقضايا الشباب التي استبدلوا بها مصالحهم وصعودهم السياسي والاجتماعي.
- تحدي غياب الحريات السياسية والبنية السلطوية لبعض النظم السياسية، والتي مازالت لا تعرف تداول السلطة، وتجديد دماء النخبة السياسية الحاكمة، وهو ما يضع قضية مشاركة الشباب على المحك، فالمشاركة السياسية الحقيقية تتجاوز حدود التصويت

في الانتخابات إلى المشاركة الفاعلة والمجدية في صنع السياسات، وفي إدارة شئون الدولة والمجتمع، وبالتالي إمكانية تلمس الشباب لجدوى المشاركة ونتائجها. أما تلك المشاركة الصورية التي تقتصر على مجرد التصويت المحدود في الانتخابات، فهي في الحقيقة تكريس وإعادة إنتاج للوضع القائم بأشخاصه وسياسته، حيث تلجأ العديد من الأنظمة السياسية السلطوية إلى حماية نفسها عبر القوانين الرجعية التي تقيد العمل السياسي، مثل قوانين تقييد حرية تشكيل الأحزاب، وقوانين الانتخابات، أو القوانين المقيدة لإنشاء وتأسيس النقابات والجمعيات ومنظمات النفع العام، وغيرها من القوانين التي تساهم في تراجع المشاركة السياسية لفئات عديدة في المجتمع في مقدمتها الشباب، خاصة مع تزايد دور ونفوذ المؤسسات الأمنية وهو ما ينعكس في تزايد الخوف لدى قطاعات واسعة من الشباب وأسرهم من مخاطر المشاركة السياسية والخلاف مع النظم السياسية الحاكمة أو انتقاد رموزها أو سياساتها.

- تحدي ارتباط مستويات التمكين السياسي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية والعامة بظروف الوضع الاقتصادي لكل دولة، حيث تعاني معظم الدول العربية (باستثناء دول البترول) من مشاكل اقتصادية وانخفاض في مستوى معيشة المواطنين، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مستويات المشاركة السياسية. وتظهر آثار ذلك في انخفاض نسب مشاركة الشباب في الانتخابات، والتي تعبر في الغالب عن نوع من "الاحتجاج السياسي" ضد الأوضاع القائمة، والمطالبة بأسبقية توفير الحاجات الأساسية فوق أي اعتبار سياسي آخر خاصة في ظل مشكلة البطالة التي تعتبر أكثر المشكلات تفاقما وخطورة. ويستلزم هذا - كما يرى بعض الباحثين- ضرورة التوسع في عمالة الشباب، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسب مرتفعة، وأهمية التوصل لسياسات تشغيل واستثمار مناسبة لاستيعاب الأنماط المختلفة من العمالة والمتفاوتة في مستوى المهارة والتأهيل.

- تحدي ضعف ثقافة حقوق الإنسان، وغياب برامج تعليمها عن المناهج التعليمية، والتي يجب أن تعرف المواطن بحقوقه المدنية والسياسية والتي تشكل جزءاً هاماً في بناء ثقافته السياسية.

تحدي تهميش دور الشباب في مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعد من أهم مدارس إعداد الشباب في مجال المشاركة السياسية، فالمشكلة لا تكمن فقط في الدولة، بل في بعض منظمات المجتمع المدني التي تعاني أيضاً من عدم تداول السلطة وغياب الديمقراطية عن مؤسساتها.

هذه المشكلات أو الأسباب مجتمعة لا تنفي وجود جهود واهتمامات متنوعة بقضايا الشباب ومشكلاته، خاصة في مجال تمكينه سياسياً من قبل صناع القرار السياسي في البلدان العربية. لكن هناك العديد من التحديات والمشكلات التي يواجهها صانع القرار السياسي عند تصديه للقضايا المتعلقة بالشباب منها:

اختلاف طبيعة السياسة الشبابية عن أي سياسة عامة أخرى، فهي سياسة بينية تتطلب اشتراك أكثر من وزارة أو هيئة في صياغتها وإعدادها وتنفيذها بما يتطلبه ذلك من ضرورة التنسيق بين أنشطة هذه الجهات لمنع ازدواجها وتعارضها أحياناً، وهو الأمر الذي يزداد تعقيداً وصعوبة في ظل غياب البيانات المتعلقة بنسب مشاركة الشباب الفعلية في الانتخابات المختلفة، وحجم عضويتهم في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي الاجتماعية) بما يمكن من التحليل الدقيق لقضاياهم ومشكلاتهم وطرح الحلول اللازمة لمواجهتها.

عدم ثقة الشباب العربي في الجهات والهيئات الحكومية الموكلة بتقديم الخدمات الشبابية، وعدم نمو مؤسسات المجتمع المدني في كل الدول العربية بصورة كافية،

وعلى نحو يجعلها تقوم بدورها في صنع ومناقشة وتقييم سياسات الشباب على النحو الموجود في العديد من الدول الأوربية.

وجود ثقافة أبوية تكرس قيماً اجتماعية سلبية لا تثق في الشباب وتجعل الآخرين ينظرون إليهم بعين الريبة والشك، وهي الثقافة التي تحد في كثير من الأحيان من فاعلية وأثر العديد من السياسات والبرامج التي تستهدف تدعيم دور الشباب المجتمعي وتمكينه.

تجارب ومبادرات شبابية عربية في مجال التمكين السياسي

بالرغم من وجود العديد من التحديات والمعوقات التي أثرت بشكل مباشر على الجهود المبذولة لتمكين الشباب ودعم مشاركته السياسية، والتي أدت إلى عدم بروز نتائج سياسات التمكين التي اتبعتها الدول العربية في الفترة الأخيرة رغم تزايد دعوات الإصلاح التي ماجت بها المنطقة والتي يشكل الشباب أحد أهم محاورها، إلا أن هذا الوضع أخذ في التغير في الفترة الأخيرة، نتيجة زيادة اهتمام غالبية الدول العربية بقضايا الشباب وتمكينهم على جميع الأصعدة. وخير دليل علي ذلك حالة الحراك الشبابي غير المسبوقة التي شهدتها المنطقة مؤخراً، حيث احتلت قضية الشباب الأولوية في الخطاب السياسي للعديد من القادة والرؤساء العرب، وعُقدت عدة مؤتمرات حول قضايا الشباب ودورهم في صياغة السياسات القومية المتعلقة بهم، والتي يشكل عنصر المشاركة السياسية أحد أهم أولوياتها. من ذلك على سبيل المثال، السيمنار الإقليمي الذي نظمته منظمة اليونيسيف في بيروت ديسمبر ٢٠٠٤ عن "السياسات القومية للشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ومؤتمر الشباب العربي الذي عقد في شرم الشيخ بغية استكمال مناقشات السياسات القومية للشباب في الدول العربية وبحضور ٩ دول عربية.

وقد ترجم هذا الاهتمام الإقليمى بقضايا الشباب على الصعيد القطري في العديد من البرامج والمبادرات على امتداد بلدان العالم العربي، والتي هدفت إلى دعم المشاركة السياسية للشباب، ومن ذلك ما يلي:

ففي **اليمن**، بدأت خمس منظمات مجتمع مدني في إقامة مجلس شورى الشباب اليمني، حتى يتاح من خلاله صوت للشباب، وتم بالفعل وضع الأهداف واللائحة الداخلية للمجلس بمعرفة الشباب أنفسهم، بحيث يمثل أعضاء المجلس المجتمع اليمنى بكل أطيافه من نقابات وأحزاب ومؤسسات أهلية، والذين يتم ترشيحهم من قبل هذه المؤسسات، إلا أن الدولة أوقفت انعقاد المجلس قبل انعقاد جلسته الأولى التي كانت مخصصة لإقرار لائحته الداخلية وانتخاب رئاسة المجلس، وذلك لأن الحزب الحاكم انسحب بممثليه من عضوية المجلس لأسباب سياسية، كما أن ثاني اقوى الأحزاب اليمنية - وهو حزب الإصلاح - انسحب هو الأخر لأنه طبقا لأيدلوجيته يرفض مشاركة المرأة في مثل هذه الأنشطة، وبالتالي لم يسموا مرشحة من عندهم لتمثيلهم في المجلس، والذي كانت تمثل فيه كل مؤسسة أو منظمة أو حزب أو جمعية بمرشحين شاب وفتاة. ورغم عدم انعقاد الجلسة الأولى لبرلمان الشباب في اليمن، إلا ان هناك العديد من الجهود التي تبذل للتغلب على تلك المشكلات.

وفي **مصر** تم عمل تجربة في التثقيف السياسي تقوم على عمل نموذج لمحاكاة انتخابات رئاسة الجمهورية، حيث كان هناك مرشحون لانتخابات الرئاسة، وناخبون، تم خلاله عرض برامج ورؤى مختلفة للإصلاح في مصر. وفي المرحلة الثانية من هذه المبادرة سوف يتم تنظيم سلسلة من اللقاءات تضم شباباً من كل التيارات السياسية حيث يتاح لكل تيار أن يعرض أفكاره ورؤيته للإصلاح، ومن ميزات هذه التجربة ان الشباب يتعرف من خلالها بشكل مباشر على الأفكار السياسية المختلفة للعديد من التيارات السياسية، كما تتكون لديه صورة أكثر واقعية عن الوضع السياسي في البلاد، وسوف تنتهي هذه السلسلة من اللقاءات والحوارات بالمرحلة الثالثة التي تهدف إلى تكوين منتدى للوفاق الوطني يضم شباب يمثلون

كل الأحزاب والتيارات السياسية يسعون معا لوضع رؤية وطنية للإصلاح من خلال الحوار والتصويت الديمقراطي.

ولم تكن تلك هي المبادرة المصرية الوحيدة في مجال التمكين السياسي للشباب، فهناك جهود جمعية شباب المستقبل في مجال إقامة محاكاة للجنة الحوار بين الاتحاد الأوربى وجامعة الدول العربية. ومبادرة العين الثالثة في مصر، وهي مبادرة من بين مجموعة من الشباب المنتمين لعدد من منظمات المجتمع المدني تقوم على دعم مشرعات اليونيسيف في مصر من خلال العمل التطوعي كنموذج مباشر لنشر ثقافة التطوع كأحد أشكال بناء الوعى بالمسئولية الاجتماعية لدى الشباب.

وفي **الأردن** هناك تجربة المنتدى الوطني للشباب والثقافة، والذي أسسه ويديره الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٢ سنة، وقد جاء المنتدى كمبادرة من مجموعة محدودة من الشباب طوروا لقاءاتهم العابرة إلى منتدى منظم ودائم بعد أن وافقت عليه وزارة الثقافة ووزارة الشباب، وهو يهتم بمناقشة كل قضايا ومشكلات الشباب في المملكة.

وفي **الصومال** هناك تجربة مركز المبادرة الشبابية للسلام وتنمية المجتمع، والذي يسعى لنشر ثقافة السلام بين الشباب في الصومال التي تعاني من حرب أهلية ممتدة منذ ١٥ سنة، وذلك من خلال فصول محو الامية والمعسكرات وحملات التوعية.

وفي **الجماهيرية العربية الليبية** قدمت تجربة جمعية رعاية الأسرة - والتي بدأت منذ ١٩٩٤ كجمعية خيرية نسائية في طرابلس تعتمد على أموال الزكاة والصدقات في مساعدة بعض الفقراء -نموذجاً آخر في مجال المشاركة، فمنذ سنة ٢٠٠٠ استطاعت مجموعة من الشباب أن تحدث تغييراً جذرياً في بنية الجمعية وأغراضها وأساليب عملها وتحولها إلى جمعية تعمل في مجال التنمية البشرية، فأصبحت جمعية مفتوحة للجنسين، ولها بنية مؤسسية، ووفروا لها موارد مالية من شركات النفط الأجنبية وأقاموا مشروعات مشتركة مع بعض المنظمات الدولية

مثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وبجانب دعم الأسر الفقيرة أصبح هناك دورات تدريبية للشباب، ومشروعات لخلق فرص عمل لهم، ولاكتشاف المهارات عند المراهقين والشباب ومساعدتهم على معرفة وتحديد ميولهم الدراسية عند الالتحاق بالجامعة، وحملات توعية ضد الإدمان ولمكافحة الايدز، وأصبحت الجمعية بكل أنشطتها تدار من قبل الشباب.

وفي **الجزائر** استطاع النادي العلمي بكلية الطب بجامعة الجزائر، والذي تأسس عام ١٩٩٥بهدف الترفيه عن الأطفال المرضى والتخفيف عنهم، من تطوير نشاطه وزيادة أعداد المستفيدين من أنشطته حتى أن أخر نشاط له في ديسمبر الماضي استطاع تقديم الرعاية لألف طفل. ورغم عدم حصول النادى على أي تمويل من الدولة، إلا أنه استطاع إرسال بعض الأطفال المرضى بالسرطان للعلاج في فرنسا بعد أن حصل على دعم من اليونيسيف.

وفي **السودان** تعد الاتحادات الطلابية مدرسة لإعداد القيادات السياسية بالبلاد. فعلى امتداد ولايات السودان الـ ٢٥ يوجد بكل منها اتحاد لطلاب الجامعات، والذي يشهد انتخابات تنافسية لا تقل في حدتها عن الانتخابات البرلمانية، وكل القيادات الادارية والسياسية في الوزارات السودانية وكذلك في الأحزاب السياسية تربت واكتسبت خبراتها الأولى في الاتحادات الطلابية بالجامعة. ورغم وجود هذه الفرصة المحلية لإعداد القيادات الشبابية، إلا أنه منذ عام ٢٠٠٢ أصبح وجود مشاركة من القيادات الشبابية في أي وفد رسمي يشارك في أي فاعلية خارج السودان أمراً حتمياً وذلك لإعطاء الفرصة لهذه القيادات للاحتكاك الخارجية واكتساب الخبرة، بخلاف إرسال الوفود الشبابية للخارج خاصة إلى لندن لإجادة اللغة الانجليزية والاحتكاك بالثقافة الغربية، حيث يبقى الشاب لمدة ثلاث أشهر يعيش خلالها مع إحدى الأسر البريطانية، وكل سنة تتاح الفرصة لـ ٧٠ شاباً للمرور بهذه التجربة.

وفي **السعودية** كانت خبرة مبادرة تأسيس شبكة "تكامل" والتي قام بها عدد من الشباب، وبدأت بتقديم خدمات التدريب، وتنمية العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك لتقريب الأفكار بين الشباب وتبادلها.

وعلى امتداد الوطن العربي هناك مئات المبادرات والخبرات التي تسعى إلى تمكين الشباب سياسياً، وهي المبادرات والخبرات التي يرتبط تزايدها واتساع نطاق تأثيرها بمدى تفاعل صانع القرار مع العوامل المؤثرة على مشاركة الشباب السياسية، وأهمها العامل الاقتصادي، وقدرته على إعداد استراتيجية لتمكين الشباب سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وهي الاستراتيجية التي يجب أن تقدم حلولاً واضحة لأسئلة من قبيل: كيف ننظر لدور الشباب في التنمية؟ هل هم عبء أم شريك؟ هل التمكين السياسي للشباب أولوية في بناء مؤسسات الحكم الجيد والديمقراطية؟ وما المطلوب بالتحديد من الشباب في المرحلة القادمة؟

هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها بدون تحديد موقف واضح وصريح من أجيال الشباب في منطقتنا العربية، وهل بإمكاننا أن نثق فيهم ونصبر عليهم؟

كيف ندعم المشاركة السياسية؟

لم تقف حوارات الشباب حول قضية المشاركة السياسية والتمكين السياسي للشباب عند حدود نقد الأوضاع أو الشكوى أو حتى محاولة البحث عن أسباب تراجع مؤشرات المشاركة السياسية، بل إنها تجاوزت ذلك إلى محاولة طرح بعض المقترحات أو الرؤى التي يمكن من خلالها تجاوز الوضع الراهن لتدني المشاركة السياسية للشباب، كان أبرزها:

- دعوة التيارات الفكرية الأساسية، بداية من دعاة التحديث على النموذج الغربي وفصل الدين عن الدولة وحتى دعاة الدولة الدينية، إلى المبادرة بتجاوز حالة الرفض المتبادل والصراع الفكري المجرد إلى وضع البدائل والحلول للمشكلات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها المجتمعات العربية، انطلاقا من خلفيتها وواقعها الفكري والسياسي والرغبة في بناء مشروع حقيقي للنهضة والتنمية، وهو التجاوز الذي سوف يسهم في إبداع بديل ثالث بين التغريب الكامل أو السلفية الكاملة، بديل يحافظ على هويتنا الوطنية ويساعدنا على الإمساك بعناصر التفوق والنهضة التي تستند إلى العلم والعقلانية.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتحويلها إلى مؤسسات حقيقية للمشاركة والتربية على العمل الديمقراطي، ونشر الثقافة الديمقراطية، وهي العملية التي يجب أن يصاحبها تقوية نفوذ ودور هذه المؤسسات عبر بناء التحالفات أو الشبكات أو الاتحادات النوعية، وحث الشباب على المشاركة بفعالية في أنشطتها خاصة على المستوى المحلي، ولأن مؤسسات المجتمع المدني هي رهان المستقبل الذي يجب أن نركز عليه، فإنه يجب أن نوفر لها الدعم الكافي بما يمكنها من جذب الشباب غير الراغب في العمل السياسي على المستوى الحزبي. فبالرغم من أن الأحزاب تعتبر من أهم المؤسسات السياسية التي تتم من خلالها المشاركة السياسية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. فالسياسة هي الفضاء أو المجال العام المشترك الذي يتفاعل فيه الأفراد باعتبارهم مواطنين في مجتمع سياسي منظم، وبحيث يتسع هذا الفضاء ليشمل كل ما يتعلق بالشأن العام، كما أن دعم دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال يتطلب أيضاً نشر ثقافة التطوع التي تنمي الإحساس بالمسئولية الاجتماعية كمدخل ضروري وقاعدة للمشاركة السياسية.

- ارتباط إصلاح واقع المشاركة السياسية للشباب وتطويره بمجموعة من الإصلاحات السياسية التي يجب تتم على بنية النظم السياسية القائمة، والتي يجب أن تشمل تحقيق مبدأ تداول السلطة، وإقراراً حقيقياً بالتعددية الحزبية والمنافسة السياسية عبر الانتخابات للوصول لمقاعد الحكم، وسيادة القانون، واتخاذ موقف صارم تجاه

ممارسات الفساد، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات. ويتطلب ذلك سلسلة من الإصلاحات التشريعية والقانونية التي تستهدف إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية أو تلك التي تعوق عمليات المشاركة.

- إعلاء قيمة احترام القانون ونشر الثقافة الحقوقية خاصة في مجال حقوق الإنسان، كمدخل للقضاء على بعض مخاوف الشباب المتعلقة بنتائج ممارسة العمل السياسى أو ممارسة حق الاختلاف والمعارضة، وذلك من خلال تعميق ثقافة سيادة القانون عن طريق تجريم ومكافحة الواسطة، واتباع سياسات الشفافية والمحاسبة، بما يدعم قواعد إرساء الحكم الصالح الذي يقوم على معايير محددة تستند على تحقيق العدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة، والمشاركة والديمقراطية، والشرعية القانونية، وهو ما يضمن انفتاح مؤسسات صنع القرار أمام الشباب وإتاحة الفرصة أمامهم للانخراط في الحياة العامة.

- إصلاح النظام التعليمي، حيث يشكل ذلك قاعدة أساسية في دعم عملية الإصلاح السياسي، ودعم توجهات تمكين الشباب وزيادة نسب مشاركتهم السياسية. وهو ما يتطلب نظاماً تعليمياً يتبنى أنماط التفكير العقلاني والنقدي والتنشئة على ثقافة الحرية، ويحارب التنشئة على قيم الطاعة والخضوع والتي تمثل المدخل الرئيسي لثقافة الاستبداد. في هذا الإطار يجب تحديث البرامج التعليمية المقدمة للنشء في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي، بحيث يتم إدماج برامج التنشئة والتثقيف السياسي على القيم والمفاهيم الديمقراطية في صلب البرامج التعليمية والعلاقات الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم، بجانب البرامج المتعلقة بالتربية على ثقافة حقوق الإنسان، ونشر قيم التسامح والمواطنة.

- تفعيل دور الأحزاب السياسية، حيث لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية فعالة للشباب بدون الحديث عن تفعيل دور الأحزاب السياسية في مجالي التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، وإعداد القيادات السياسية وإتاحة الفرصة لها للقيام بدورها ومشاركتها في صنع القرار على المستوى الداخلي بالحزب. يتزامن مع هذا ضرورة تطوير الأحزاب السياسية لخطابها السياسي بما يتوافق مع تطلعات وآمال الشباب الذين يمثلون الأغلبية من السكان، وهو ما يتطلب ضرورة إصلاح بنية الأحزاب السياسية وتحولها إلى مؤسسات ديمقراطية جاذبة للشباب.

- معالجة مشكلة صعوبة الحصول على البيانات والوصول إلى المعلومات المتعلقة بقضايا الشباب المختلفة، ومشكلة تضاربها في أحيان كثيرة، وهي مشكلة أساسية يؤدي حلها إلى القدرة على الفهم الأفضل والأعمق لقضايا الشباب واحتياجاته. ويتطلب ذلك تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي في الاهتمام بدراسة قضايا الشباب والقيام ببحوث ميدانية تراعي التنوع في فئات ومحاور اهتمامهم، وهو ما يجب أن يدعمه وجود نظام للاتصال والحوار الدائم المنظم بين المسئولين في الحكومة وبين الشباب في كل المواقع لعرض ومناقشة حقيقة المشاكل التي يعانيها الشباب. وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق من خلال تفعيل نقاط الاتصال بين الوزارات في المسائل الشبابية على النحو الذي يجعل الشباب يشعرون باهتمام الدولة بهم مما يدفعهم إلى المشاركة الفعالة.

- ضرورة تشجيع ودعم مختلف الكيانات والمنظمات الشبابية العاملة في المجالين الاجتماعي والسياسي، والتي توفر للشباب فرصة التدريب السياسي، وتخلق رأياً عاماً شبابياً حول القضايا المجتمعية التي ترتبط بأوضاع الشباب ومشكلاتهم. ويؤدي تنوع وتعدد هذه الكيانات والمؤسسات الشبابية إلى وجود نظرة تقديرية لقطاعات

الشباب المختلفة، فلكل منها ظروفه وأوضاعه ومشكلاته وحاجاته الخاصة، مما يفرض عدم المعالجة العامة وللموحدة لقضاياهم فما قد يكون مناسباً لفئة قد لا يكون كذلك لأخرى.

إن قضية تعزيز المشاركة السياسية في الوطن العربي بوجه عام ترتبط بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية، والتي تتسم بغلبة "الثقافة السياسية المشاركة" التي يتميز فيها المواطنون بدرجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم والمشاركة في صنع القرار. ومن هنا، تثور الحاجة إلى أهمية إيجاد ثقافة سياسية جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل، وتبني منظومة من القيم يكون المواطن الحر المشارك طرفاً فاعلاً فيها، وهي ثقافة تقوم فيها مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية بدور أساسي في نقل القيم السياسية المعضدة لقيم المشاركة، وذلك بما يخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي في البلاد العربية.

الشبـــاب العربــي وقضايــا التشغيـــل





مقدمة

ناقش المحور القضايا المتعلقة بتشغيل الشباب من خلال عرض الأوضاع الراهنة لأسواق العمل والتشغيل في البلاد العربية مع إشارة خاصة إلى وضع المرأة، وتحليل مشكلة البطالة ومعدلاتها في الدول العربية وخاصة معدلات البطالة بين الشباب وتفاوت حدة هذه المشكلة في الدول العربية، مع النظر إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، وأهم المتغيرات المؤثرة على هذه المشكلة، والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة عليها.

كذلك تناولت الحوارات العلاقة بين التعليم والتدريب وسوق العمل مع التركيز على المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، والمشكلات المتعلقة بعدم كفاءة النظام التعليمي من حيث ضعف المهارات وضعف الموارد اللازمة لرفع جودته، وكيف أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين من التعليم الفني المتوسط والعالي.

بالإضافة إى هذا، تم تناول بعض المبادرات والخبرات العملية لمواجهة مشكلة البطالة والتي طرح الشباب في إطارها رؤيتهم لتجاوز مشكلات التشغيل، وقد اعتمدت المناقشات في المحور على ورقة خلفية* مهدت لفتح النقاش بطرح مجموعة من التساؤلات حول:

- طبيعة المشكلات التي تعاني منها البنية الاقتصادية في مجتمعاتنا العربية وعلاقتها بقضية تشغيل الشباب.
- قضية التشغيل في المجتمعات (العربية خاصة بين الشباب) العوامل والملامح والنتائج، والأطراف الفاعلة في التعامل مع المشكلة.
- رؤية الشباب لكيفية رفع معدلات التشغيل ومواجهة ظاهرة البطالة.

---

* دارت حوارات الشباب حول قضايا أثارتها ورقة خلفية قدمتها د. عزة الحماقي بعنوان: الشباب العربي وقضايا التشغيل.

أوضاع التشغيل في البلاد العربية

يعاني الشباب العربي من مشكلة البطالة، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية، حتى وصلت إلى نسبة تتراوح بين ١٥-٢٠ ٪ في السنوات الماضية، وهي من أعلى المعدلات في العالم، ويصاحب ذلك ارتفاع في معدل البطالة بين الشباب والتي تتعدى الـ ٦٠٪ من اجمالى من يعانون البطالة في بعض الدول العربية حسب تقارير صندوق النقد العربي. ويرتبط بذلك تزايد اتجاه الشباب إلى الهجرة الخارجية وما ينتج عنها من خسارة الوطن العربي للعقول التي تم الإنفاق عليها في التعليم لتسهم في عملية التنمية، وتظهر بيانات الجدول (١) نسب البطالة في بعض الدول العربية، حيث تتفاوت حدتها من دولة عربية لأخرى، فتتفاقم مشكلة البطالة في الأردن والجزائر والسودان وفلسطين ومصر واليمن مقارنةً بباقي الدول العربية، كذلك يلاحظ ارتفاع بطالة الإناث مقارنة بالذكور مما يعكس حقيقة عدم الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة في الوطن العربي بالشكل الأمثل.

الجدول رقم (١)
النسب المئوية للبطالة في بعض الدول العربية حسب النوع الاجتماعي
(سنوات مختلفة)

الدولة	السنة	إناث	ذكور	السنة	إناث	ذكور
الأردن	١٩٩١	١٤,٤	٣٤,١	٢٠٠٢	٢١	١٢
الإمارات	١٩٨٥	٣,٧	٣,٥	١٩٩٥	٢,٤	١,٧
البحرين	١٩٩١	١١,٨	٥,٢	٢٠٠١	١٠	٤
تونس	١٩٩٣	١٤,٧	٢١,٩	١٩٩٩	—	—
الجزائر	١٩٨٩	١٧,٢	١٥,٩	١٩٩٧	٢٤	٢٦,٩
السودان	١٩٩٣	١١	١١,٢	١٩٩٦	٢٤,١	١٣,١
سورية	١٩٨٠	٣,٨	٣,٨	١٩٩٨	١٠,٥	٨,٦
العراق	١٩٨٧	٧,١	٣,٥	—	—	—
عمان	١٩٩٣	٤,٧	٨,٧	١٩٩٦	٣٧	١٤,٢
فلسطين	—	—	—	١٩٩٧	٢٠,٢	١٧,١
قطر	١٩٨٦	٨	٢,٩	١٩٩٧	٥,٢	١,٨
الكويت	١٩٨٥	٦,٣	٦,٣	١٩٩٩	٠,٧	٠,٨
لبنان	—	—	—	١٩٩٧	٧,٢	٨,٦
ليبيا	١٩٩٥	١,٧	٩,٩	—	—	—
مصر	١٩٨٠	٣,٩	١٩,٢	٢٠٠٠	٢٣	٥
المغرب	١٩٨٧	١٣,٤	١٨,٥	٢٠٠٢	١٢,٥	١١,٣
اليمن	١٩٩١	١٤	٦	١٩٩٩	٨,٢	١٢,٥

المرجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤

ولا يتميز واقع البطالة في المجتمعات العربية فقط بارتفاع معدلاته خاصة بين الشباب، ولكن أيضاً بتعدد صور وأشكال البطالة، فالبطالة بين الشباب تأخذ أشكالاً متعددة، منها البطالة الطويلة الأمد والبطالة القصيرة الأمد. وتعرف البطالة الطويلة بأنها البطالة التي تمتد فترتها إلى ستة أشهر أو أكثر، أما البطالة القصيرة فهي التي تقل عن ستة أشهر. وكما هو معروف، فإن أعلى مستويات البطالة يوجد بين الفقراء.

وتنقسم البطالة التي يعاني منها الشباب إلى الأنواع الثلاثة التالية:

١- البطالة السافرة: وتعني وجود أفراد قادرين ويرغبون في العمل، ولكن لا تتوفر لهم فرص العمل لسبب أو لآخر.

٢- البطالة الجزئية: وتعني وجود أفراد يعملون أقل مما يستطيعون القيام به، ولكن لا تقدم فرص العمل المتاحة لهم إلا الأعمال الجزئية.

٣- البطالة المقنعة: وهي أن يكون للأفراد عمل طوال الوقت، ولكنهم لا يستخدمون في هذا العمل كل المهارات والقدرات التي يمتلكونها مما يسبب إهدارا لهذه الطاقات والمهارات.

ويشير الكم الكبير من الدراسات حول مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى بعض الملامح العامة لهذه المشكلة لعل أبرزها:

- تدني مستوى المهارات والكفاءات المتدفقة إلى سوق العمل في الوطن العربي عن مستوى المعايير العالمية، والتي أصبحت في ظل العولمة والتنافسية وانفتاح الأسواق أمام السلع ورؤوس الأموال وقوة العمل هي المعيار الأساسي لقياس كفاءة وجدارة قوة العمل.

- زيادة معدلات بطالة الإناث عن بطالة الذكور. وهو ما يشير إلى وجود فجوة نوعية Gender Gap في مشكلة التوظيف، وهي الفجوة التي تعنى بشكل مباشر إهداراً للموارد البشرية ولقوة العمل والإنتاج التي تشكلها الإناث في مجتمعاتنا، على الرغم من أن التشريعات في معظم الدول العربية تساوى بين المرأة والرجل في مجال العمل، وهي التشريعات التي وصلت في ظلها إلى المواقع الوزارية، إلا أنه مازال على صعيد الممارسة هناك اتجاه لتفضيل عمل النساء في مهن معينة وخاصة المهن والوظائف المتعلقة بشئون المرأة والطفل وحرمانها من تقلد مهن أخرى. وهي قضية لها أيضاً أبعاد ثقافية لا ترتبط فقط بما يشاع عن رفض مزاحمة النساء للرجال في سوق العمل مما قد يترتب عليه انخفاض الفرص المتاحة للذكور في سوق العمل، لأن اختيار الشخص للوظيفة في النهاية يتوقف على مهاراته وكفاءاته، وليس جنسه رجلا كان أو امرأة، خاصة وأن دخول المرأة سوق العمل لا يعني ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للرجال، ولكنه يعنى زيادة المعروض من قوة العمل، ويزيد في التنافسية على أساس امتلاك المهارات الأجود أو الأرفع، وهو ما يؤدي على -مستوى المجتمع - إلى تحسن مستوى مهارة العمالة وزيادة الانتاج من جهة، وتحسن نوعية المنتج من جهة أخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ربحية صاحب العمل، وبالتالي زيادة الاستثمارات المتوقع ضخها في إعادة الانتاج والتوسع فيه، وهو ما يفيد الاقتصاد على المستوى القومي من جهة ويؤثر بشكل مباشر على ارتفاع معدلات التنمية وزيادة فرص العمل وتحسن مستوى الدخول والمعيشة.

- هذا الفهم الاقتصادي والاجتماعي لأهمية عمل المرأة مازالت تقف دونه أوضاع ثقافية واجتماعية سادت في مجتمعاتنا لسنين طويلة، وأثرت على امتداد قرون على انخفاض خبرات المرأة وعلاقتها بالعملية الاقتصادية وهو ما اثر بالسالب على أوضاع

المرأة في سوق العمل، ويحتاج بالتالي إلى منحها المزيد من الاهتمام لتعويض هذا الفارق عن الرجل ولتحسين فرصها في سوق العمل أو في المشاركة الاقتصادية.

- السمة الأكثر بروزاً فيما يخص قضية البطالة هي أن الشباب هم الفئة الأكثر معاناة من تلك المشكلة، ليس هذا فقط بل أيضاً الشباب المتعلم هم الأكثر معاناة، وإذا حاولنا تصنيف الفئات التي تعاني من البطالة على أساس المستوى التعليمي في مصر على سبيل المثال، وهي البلد الذي يمثل اكبر تكتل سكاني في العالم العربي، سنجد ان أكثر فئة تعاني من البطالة هي فئة خريجي الجامعة والتعليم الفني المتوسط.

وإذا كانت أهم ملامح مشكلة البطالة في عالمنا العربي تشير إلى ارتفاع معدلاتها وتركزها بشكل خاص بين الشباب اكبر الفئات العمرية، خاصة بين الفئات المتعلمة منهم، فهي مؤشرات ذات دلالة واضحة على مستوى الخطورة التي تمثلها المشكلة على استقرار وتقدم المجتمعات العربية

مشكلات البطالة الجذور والأسباب

تأتى مشكلة البطالة في البلاد العربية تعبيراً عن حزمة متشابكة من العوامل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهذه العوامل أدت إلى معاناة معظم الأبنية الاقتصادية العربية من سلسلة متشابهة من المشكلات والمعوقات التي تشكل المصدر الحقيقي لبروز وتفاقم مشكلة البطالة، على الرغم تباين حدتها من بلد عربي لبلد عربي آخر، ولعل أبرز هي المشكلات:

- غياب المناخ الاقتصادي المشجع على عملية الاستثمار نتيجة عدم ثبات السياسات الاقتصادية، وهو ما يؤدي لصعوبة وضع دراسات اقتصادية سليمة وصالحة للمدى المتوسط والطويل. نموذج لهذا، اللجوء الفجائي إلى تعويم سعر العملة دون الأخذ

في الاعتبار أثاره المباشرة، والسعي لوضع الحلول أو الإجراءات الخاصة بمواجهتها والتقليل من أثارها الجانبية، وهو ما يؤثر بالسالب على عمليات الإقراض خاصة في مجال مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بل إنه يضر أبلغ الضرر حتى بتلك المشروعات التي أقيمت، حتى وإن كانت بناء على دراسات جدوى اقتصادية سليمة، وهو ما قد يؤدي إلى إغلاق بعضها، وإفلاس البعض الآخر نتيجة عدم قدرة المقترضين على السداد وتحمل عبء زيادة التكاليف الناتجة عن انخفاض سعر العملة المحلية وارتفاع العملات الأجنبية كالدولار واليورو والين، وهي العملات التي يتم بها استيراد معظم مستلزمات وأدوات الانتاج، وهذا مجرد مثل واحد واثر واحد لأحد القرارات الاقتصادية، وهي المشكلة التي يتفاقم أثرها مع تزايد تغير القرارات والسياسات الاقتصادية وعدم استقرارها بل وتعارضها في بعض الأحيان، وهو ما يؤثر بشكل مباشر وبالسالب على عمليات الاستثمار التي يعد زيادتها المخرج الوحيد لزيادة الطلب على التشغيل.

- غياب سياسات واضحة للتشغيل تعتمد بشكل أساسي على العمالة المحلية، وتهتم بشكل مخطط بقضية التدريب والتأهيل بشكل عام، وبالمهن النادرة أو التي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل بوجه خاص، وذلك بديلاً عن الاستسهال في السماح بالعمالة الأجنبية في حالة عدم وجود البديل المحلى، والتي يجب ألا يسمح بها إلا في صورة خبرات استشارية لنقل الخبرة وتمكين العمالة الوطنية منها. وينعكس ذلك بشكل مباشر في وجود فائض في قوة العمل غير قابل للتحكم فيه، وفي قطاعات اقتصادية أو حرف ومهن قد لا يحتاجها الاقتصاد الوطني بالضرورة، بالإضافة لضعف مهارات وقدرات قوة العمل ذاتها.

فمن أهم الظواهر التي يشهدها سوق العمل في المجتمعات العربية ظاهرة فوضى انتقال العمالة حيث بدأت هذه الحركة بين البلاد العربية غير المنتجة للنفط لتحل

محل العمالة التي انتقلت إلى البلدان المفتوحة (ظاهرة إحلال العمالة في البلدان غير النفطية)، حيث نجد على سبيل المثال حركة تدفق عالية للعمالة خارج بلد مثل الأردن في اتجاه البلدان النفطية، في نفس الوقت تدفق معاكس إلى داخل الأردن من بلاد غير نفطية أيضاً (مصر مثلا). ذلك لتحل محل العمالة الأردنية المهاجرة إلى البلدان النفطية. لقد أدت هذه الفوضى وغياب سياسات عربية للتشغيل إلى وجود توافد كثيف للعمالة غير العربية من مختلف بلاد العالم (الهند – باكستان – كوريا الجنوبية – تايلاند)، خاصة في البلدان النفطية وذلك لأسباب عديدة منها أن المتوفر من المهارات والمهن المطلوبة سواء في السوق العربية أو في كل بلد على حدة ليس بكاف لسد الاحتياجات المطلوبة لتحقيق الخطط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أو انخفاض أجور العمالة الآسيوية، وأخيرا قد يكون السبب هو السياسات الخاصة بضرورة تنوع جنسيات العمالة المطلوبة لهذه الخطط لأسباب سياسية وأمنية تتفق مع مصالح هذه البلدان.

إن ظاهرة إحلال العمالة من خارج المنطقة تؤثر على فرص المواطنين في العمل خاصة بين الشباب، وذلك لأسباب كثيرة منها مزاحمة العمالة الأجنبية لهم في سوق العمل، أو انخفاض أجورها، أو قدرتها على العمل في مهن ووظائف تتطلب ساعات عمل طويلة أو مهارات لا تتوافر بسهولة في المهارات البشرية المحلية.

- مشكلة تيسير الحصول على المعلومات وتداولها خاصة تلك التي تيسر عمل الدراسات الاقتصادية لتأسيس مشروعات جديدة، حيث يشير الواقع إلى صعوبات بيروقراطية حقيقية في هذا المجال تجعل مهمة الحصول على تلك المعلومات من بيانات ودراسات مهمة في منتهى الصعوبة والتعقيد وعالية التكلفة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر وسلبي على أوضاع سوق العمل سواء من جهة فتح مجالات وفرص جديدة

للاستثمار، وبالتالي مزيد من فرص العمل، أو من جهة التعرف على مجالات وفرص العمل المتاحة في سوق العمل لراغبى العمل.

- مشكلة انخفاض حساسية النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل وتخلفه من حيث نوعية ومستوى المهارات والمعارف التي يقدمها لطلابه، حيث مازال النظام التعليمي يسير بشكل غير مخطط بحيث يسمح بتدفق مجالات وتخصصات مهنية لا يحتاجها المجتمع، وبمستويات تأهيل لا تناسب الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وما يحدث به من تقدم تكنولوجي وادارى متواصل، وهو احد الأسباب المباشرة وراء ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم المتوسط والعالي، حيث تصل نسبة البطالة بين هذه الفئة في بلد مثل مصر حسب آخر إحصاءات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ٧٨ ٪. وفي ظل استمرار هذا الواقع التعليمي سوف تتفاقم مشكلة تدنى المهارات والكفاءات المتدفقة إلى سوق العمل في الوطن العربي وتخلفها عن المعايير العالمية، والتي أصبحت في ظل العولمة والتنافسية وانفتاح الأسواق أمام السلع ورؤوس الأموال وقوة العمل هي المعيار الأساسي للقياس، لهذا ترتبط بشكل مباشر سياسات رفع كفاءة ومهارة قوة العمل بسياسات رفع كفاءة التعليم وجودته، والتي يجب ان تخضع هي الأخرى لمعايير الجودة العالمية، وهو ما يعنى أن تطوير نظم التعليم العربية يجب ان يعطى مزيد من الاهتمام للجوانب العملية والتطبيقية.

- مشكلة غياب روح المبادرة والتي تشكل السمة العامة والأساسية لجيل المنظمين القادرين علي خلق وإبداع الأفكار لمشروعات جديدة، ولديهم القدرة على تجميع عناصر إنتاج المشروع، والتعامل مع الجهاز المصرفي للحصول على التمويل اللازم له، وإدارته وإدخاله لحيز الانتاج، حيث مازالت مجتمعاتنا تعاني من مشكلة عدم إتاحة الفرص للشباب للدخول في مجال العمل الحر. وهي بذلك تعد احد أهم العوامل

التي تتسبب في تفاقم مشكلة البطالة، وتوضح الإحصاءات* انخفاض نصيب أصحاب العمل من إجمالي المشاركين في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي. ويظهر هذا واضحاً من تدني نسب المشاركة في الكويت وقطر والسعودية، وانخفاض نسب المشاركة في اليمن وعمان والإمارات وفلسطين ولبنان والبحرين حيث لا تتعدى ١٠٪ وترتفع النسبة في السودان لتزيد عن ٥٠٪ بالنسبة للذكور و٣٠٪ للإناث، تونس ٢٧٪ ذكور و١٣٪ إناث، مصر ٢٠٪ ذكور ٥٪ إناث.

لهذا يجب أن يحتل التوظف الذاتي من خلال تنمية المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية في الوطن العربي نظراً لدوره في دعم تنافسية الإنتاج الصناعي والخدمي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وكذلك زيادة الطاقات الإنتاجية.

- مشكلة ضعف معدلات الاستثمار والتي تعد العنصر الحاسم في مواجهة مشكلة البطالة، وهو ما يتطلب خلق أوضاع ومناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية لزيادة الطلب على قوة العمل، فالوطن العربي على امتداده لا يجذب إلا ٢٪ من حجم الاستثمارات العالمية في الوقت الذي يذهب فيه ٦٠٪ من هذه الاستثمارات إلى الصين. ان جذب الاستثمارات هو أحد أهم الحلول لخلق المزيد من فرص العمل وإعادة توسيع قاعدة الانتاج المجتمعي، فمهما تحسنت وتطورت نوعية العمل، فطالما هناك زيادة أو فائض في قوة العمل سوف تظل هناك مشكلة بطالة، كما هو الحال في البلدان التي تعاني من فائض سكاني كبير مثل مصر، وحتى في البلدان التي لديها فوائض مالية ولا توجه للاستثمار المباشر وتوسيع قاعدة الانتاج مثل الدول الخليجية ظهرت مشكلة البطالة، فالقضية أن هناك كمية من الطلب علي العمل أقل بكثير من كمية فرص العمل المعروضة في سوق التشغيل.

* بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية الندوة السنوية المشتركة الكويت أكتوبر ٢٠٠٣.

لهذا، فالتفكير المنطقي في مواجهة مشكلة البطالة يرتكز على زيادة الكمية المطلوبة من العمل، فالطلب على العمل هو طلب مشتق، بمعنى ان تشغيل العامل في أي مؤسسة لا يتم إلا في حالة الاحتياج للعمل الذي يقوم به لاستكمال عملية الانتاج أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي زيادة الطلب على المنتج (سلعة أو خدمة) تعني زيادة الطلب على من يصنعها أو يقدمها. لهذا ترتبط إمكانية توسيع قاعدة الانتاج السلعي والخدمي أيضاً باتساع حجم السوق الذي يشكل الطلب على تلك السلع. لذلك مطلوب في مجتمعاتنا العربية أن يكون هناك جهد منظم لزيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف توسيع السوق الداخلي (الاستهلاك المحلى) والخارجي (التصدير)، ويجب أن توضع استراتيجيات مكافحة البطالة في هذا الإطار والذي بدونه سوف تظل المشكلة قائمة إلى مالا نهاية، وكلما ازدادت معدلات البطالة تراكمت أثارها السلبية ليس فقط على الشباب الذي يعاني من التبطل، ولكن على مجمل الاقتصاد الذي يتعرض للكساد وللركود الاقتصادي على المستوى المحلي، وقد تمتد آثاره أحيانا إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه. كما أنها تؤثر تأثيراً مباشراً في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.

أما الشباب أنفسهم فيصبحون أكثر عرضة للعديد من المشكلات التي تؤثر بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال، وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين، حيث إنهم لا

يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل، والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي.

تؤدي البطالة وآثارها إلى انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلى أمراض تؤثر على الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والقنوط والانطواء، وهي أمراض تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول على عمل، والذي قد يؤدي إلى ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى.وهي الظواهر والأمراض الاجتماعية التي تؤدى في النهاية إلى عزلة الشباب عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يؤدي إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.

ونظرًا للانعكاسات السلبية لمشكلة البطالة في الوطن العربي مما يؤثر بشكل مباشر على قدرته على استغلال موارده الاقتصادية، وهو ما يسهم في ضعف وزنه النسبي على مستوى الاقتصاد العالمي وما يرتبط بذلك من تأثر وضعه السياسي في ظل تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى، تصبح مواجهة مشكلة البطالة ورفع معدلات التشغيل خاصة بين الشباب أولى المهام التي يجب التصدي لها والعمل علي حلها، وهو ما يتطلب الإمساك بالعوامل الأساسية التي تؤثر في تلك الظاهرة وهي:

١- ارتباط المشكلة بأوضاع سوق العمل، فالطلب على العمالة يرتبط بالاستثمار، وكلما ازدادت الاستثمارات في أي بلد تم استيعاب أعداد أكبر من العمالة، وبالتالي تصبح المشكلة الأولى هنا هي كيفية زيادة حجم الاستثمارات؟

٢- قدرة سوق العمل على استيعاب العمالة الوافدة، وهو ما يرتبط بمدى توفر الكفاءات والمهارات المطلوبة في هذه العمالة. وهو ما يعني أن المشكلة الثانية تصبح ما هي نوعية السياسات التي يجب اللجوء إليها لتطوير التعليم والتدريب بما له من تأثير مباشر على ارتفاع مستوى جودة ونوعية المجالات والتخصصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل ؟

٣- قدرة الأفراد في أي مجتمع على توظيف أنفسهم، أو ما يسمى بالتوظيف الذاتي أو العمل الحر من خلال ابتكار الأفكار وتنظيم الأعمال والمبادرات وتنفيذ المشروعات الصغيرة القابلة للنمو، وهذه الخاصية أو القدرة أحد المداخل الهامة لمعالجة ظاهرة البطالة خاصة في المجتمعات التي تنخفض فيها كفاءة التعليم نتيجة اللجوء لتعليم أعداد ضخمة بموارد محدودة، حيث تظهر مشكلة التناقض بين الكفاءة والكم، لهذا تعد المبادرات الفردية أو التوظيف الذاتي هنا أحد مداخل عملية مكافحة البطالة، وبالتالي تصبح المشكلة الثالثة هنا من حيث الأهمية كيف ننشر ثقافة العمل الحر ونهيئ التربة والمناخ الداعم لها؟

تشكل هذه العوامل الثلاث مجتمعة حزمة من التدخلات التي يمكن عبرها مواجهة مشكلة البطالة والتي تحتاج في الحقيقة إلى منظومة مؤسسية متكاملة تشمل السياسات والبرامج والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وهو ما يرتبط بطبيعة تعدد الأطراف الفاعلة في المشكلة، حيث لا يتوقف الأمر هنا على السياسات الحكومية وحدها، فهناك أدوار ومسئوليات لأطراف أخرى تبدأ من الدولة وتضم معها القطاع المصرفي، ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، ومراكز البحوث والجامعات، وقد تناولت الحوارات التي أدارها الشباب الأدوار المتفاوتة لكل طرف وطبيعة مسئوليته.

الدولة، وقضايا البطالة، ورفع معدلات التشغيل

من المؤكد أن الدولة هي صاحبة الدور الأساسي في مواجهة مشكلات البطالة والتشغيل، خاصة في مجتمعاتنا العربية التي تنتمي للبلدان النامية، وهنا تحديدا يمكن الإشارة إلى عدة ادوار أو مهام رئيسية للدولة يتطلب القيام بها لمواجهة مشكلة البطالة وهي:

- توفير المناخ المناسب لزيادة الاستثمار عبر تطبيق السياسات المالية والاقتصادية المناسبة التي تحدد ملامح البنيان الاقتصادي، وهي السياسات التي يجب أن تشجع على الاستثمار، بمنح الحوافز والإعفاءات في مجالات استثمار أو قطاعات إنتاجية محددة، واستقرار السياسات النقدية، ونظم ضريبية عادلة، وسياسات ونظم جمركية متوازنة، ومواجهة البيروقراطية والروتين، ومكافحة الفساد...إلخ، بجانب دعم مبادرات القطاع الخاص في توفير مزيد من فرص العمل من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات التي تحقق نجاحاً في توظيف عدد محدد من العمالة.

- تطوير النظم التعليمية وبرامج التدريب والتأهيل بحيث تتوافق مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته، وهناك عدد من الخبرات العملية والمبادرات العربية في مجال تطوير التعليم لمواجهة مشكلة البطالة اهتم بعضها بتطوير ورفع كفاءة التعليم الفني، واهتم الآخر بالتغليم المستمر، بجانب مبادرات أخرى برزت في مجال التدريب التحويلي.

أ- ففي مجال رفع كفاءة التعليم الفني لمواجهة مشكلة البطالة بين خريجي هذا النوع من التعليم المتوسط، هناك خبرة مشروع مبارك كول في مصر والذي أثبت نجاحاً في تطوير كفاءة التعليم الفني لكن يظل تأثيره محدوداً بالنظر إلى القاعدة العريضة من الشباب في هذا القطاع والتي تحتاج إلى العشرات من المشروعات المثيلة، كذلك فيما يتعلق بالتعليم الفني العالي فقد بدأت الحكومة المصرية مؤخراً في تبني تطويره من خلال مشروع الكليات التكنولوجية التي لم يظهر أثرها حتى الآن.

ب- وفي مجال التدريب والتأهيل هناك أيضاً الخبرة المصرية التي يمكن رصد ملامحها في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧/٢٠٠٢، والتي تستهدف رفع مستوى التدريب بما يتسق مع احتياجات سوق العمل. لهذا تم تشكيل المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية بالقرار الجمهوري رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠٠٣ برئاسة السيد وزير القوى العاملة والهجرة وعضوية الوزراء المعنيين وممثل المجلس القومي للمرأة وأصحاب الأعمال، وذلك بهدف وضع سياسة لتخطيط وتنمية الموارد البشرية وبرنامج قومي لتنميتها في ترشيد استخدامها.

وفي هذا الإطار، تتفاوت نظم التدريب ما بين التلمذة الصناعية، وهي لخريجي التعليم الأساسي ونظام التنشئة المهنية ثم التدريب السريع وكذلك التدريب التحويلي. وبالنسبة للخريجين وهم الفئة الأكثر معاناة من البطالة كما سبق أن ذكرنا فقد تم تصميم المشروع القومي للتدريب التحويلي والذي تشرف عليه وزارة الإنتاج الحربي، ويهدف هذا البرنامج إلى مواجهة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والفني واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال تأهيل خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة لزيادة القدرة التنافسية للعمالة المصرية، وتصل مدة التدريب إلى ما بين ٣-٦ شهور، وتتحمل ميزانية الدولة التكلفة كما تمنح مكافأة شهرين للمتدربين تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جنيهًا شهريا.

ويوضح جدول (٢) إجمالي عدد المتدربين بالمشروع القومي للتدريب التحويلي عن الفترة من ٢٠٠٢/٢/١ إلى ٢٠٠٤/٦/٣٠، حيث تظهر بيانات الجدول أن العدد قد وصل إلى ٤٦ ألف متدرب، تصل نسبة المرأة بينهم إلى ٥٤٪ من إجمالي المتدربين، كما يتضح استحواذ مراكز التدريب التابعة لوزارات الزراعة واستصلاح الأراضي والاتصالات.. وإلخ.

الجدول رقم (٢)
إجمالي أعداد المتدربين بالمشروع القومي للتدريب التحويلي
عن الفترة من ٢٠٠٢/٢/١ إلى ٢٠٠٤/٦/٣٠

م	الوزارة	ذكور	إناث	الإجمالي	نسبة المرأة المتدربة إلي الإجمالي ٪
١	الزراعة واستصلاح الأراضي	٤٧٦٣٨	٦٨٣٠٩	١١٥٩٤٧	٥٨,٩
٢	الاتصالات والمعلومات	٢٣٦٩٥	٣١٤٣٦	٥٥١٣١	٥٧,٠
٣	الدفاع	٢٧٢٠٠	٢١٧٥٦	٤٨٩٥٦	٤٤,٤
٤	التموين والتجارة الداخلية	٦٦١٣	١٧٤٣٤	٢٤٠٤٧	٧٢,٥
٥	القوى العاملة والهجرة	٧٠٥٠	١٠١١٥	١٧١٦٥	٥٨,٩
٦	الإنتاج الحربي	٥١١١	٦١٣٥	١١٢٦٤	٥٤,٦
٧	الاستثمار	٣٠١١	٤٩٧٣	٧٩٨٤	٦٢,٣
٨	الصحة والسكان	٢٣٧٧	٤٥٤١	٦٩١٨	٦٥,٦
٩	التجارة الخارجية والصناعة	٣٤٣١	٤٠٥٧	٧٤٨٨	٥٤,٢
١٠	البحث العلمي والتكنولوجيا	٢٠٣٣	٣٦٩٤	٥٧٢٧	٦٤,٥
١١	السياحة	٢٨٢٢	٣٥٢٩	٦٣٥١	٥٥,٦
١٢	الكهرباء والطاقة	٤٢٣٨	٣١٨٣	٧٤٢١	٤٢,٩
١٣	مركز معلومات مجلس الوزراء	١٥٢٤	٢٨٣٢	٤٣٥٦	٦٥,٠
١٤	الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٦٠٠٥	٢٤٩٦	٨٥٠١	٢٩,٤
١٥	الثقافة	٣٦٥	١٤٤١	١٨٠٦	٧٩,٨
١٦	الموارد المائية والري	٧٩٨	١٢٩٣	٢٠٩١	٦١,٨
١٧	النقل	٢٢٤٦	٧٥٤	٣٠٠٠	٢٥,١
١٨	الأوقاف	٠	٢٣٧	٢٣٧	١٠٠,٠
١٩	التعليم العالي (جامعة حلوان)	١٣٣	٢٣٣	٣٦٦	٦٣,٧
٢٠	الطيران المدني	٢٠٨	٧٨	٢٨٦	٢٧,٣
٢١	البترول	١١٢٨٤	٠	١١٢٨٤	٠,٠
	الإجمالي	١٥٧٧٨٢	١٨٨٥٤٤	٣٤٦٣٢٦	٥٤,٤

المصدر: وزارة الإنتاج الحربي، متابعة البرنامج القومي للتدريب، ٢٠٠٥

• توفير المعلومات عن الطلب في سوق العمل، وما يتطلبه هذا من إجراء بحوث عن الاحتياجات في سوق العمل، وكذلك إصدار البيانات والمعلومات، سواء في النشرات الخاصة أو في مجالات الإعلام من صحف ومجلات عن الاحتياجات في سوق العمل على أمل أن تصل هذه المعلومات ويستفيد منها الخريجون والباحثون عن فرص للعمل. وفي الخبرة المصرية، هناك على سبيل المثال ما يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث أنجز بحثاً عن المهارات التي يتطلبها سوق العمل والتي تهدف إلى التعرف على احتياجات عدد من القطاعات من المهن (خلال خمس سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥)، وذلك من خلال القيام بمسح ميداني على كافة المحافظات المصرية، وقد شمل البحث حصراً شاملاً لجميع المنشآت التي تتبع القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص المنظم، والقطاع الاستثماري والتعاوني والمشترك، وكذلك من خلال ٢٠٪ من منشآت القطاع الخاص غير المنظم والذي يتراوح عدد العاملين به من ٥ – ٩ أفراد كعينة، وقد بلغ عدد المنشآت محل الدراسة ٧٥٤٦٠ منشأة، استحوذ القطاع الخاص المنظم على حوالي ٩٥٪ منها. مع العلم أن الدراسة لا تشتمل على توزيع الطلب حسب المهن للشركات الاستثمارية الخاضعة لقانون الاستثمار (وعددهم ٥٥١,٩٥٤ وظيفة). بالإضافة لهذا هناك النشرة القومية للتوظف والتي تصدر من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة بهدف توفير معلومات عن الوظائف الخالية للباحثين عن عمل، وتتضمن هذه النشرة معلومات تفصيلية عن فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص المنظم، كذلك قام مركز معلومات ودعم القرار ببناء نظام معلومات للوظائف المنشورة في الصحف القومية (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) والذي يشكل إحدى آليات التعرف على جانب الطلب في سوق العمل المصري، ويتضمن هذا النظام معلومات عن الوظائف المطلوبة في سوق العمل بقطاعاته وتوزيعاته المختلفة وخاصة في الشركات الكبيرة، ويستبعد هذا النظام الوظائف التي يتم توفيرها من خلال القطاع غير المنظم، أو المنشآت صغيرة الحجم.

إن توفير المعلومات عن الطلب في سوق العمل من خلال مكاتب الاستخدام هو أحد العناصر الهامة التي يمكن أن تسهم بها الدولة والقطاع الخاص في تحقيق المرونة في سوق العمل، ومن هنا تكتسب الدراسات الاستطلاعية للطلب في سوق العمل أهمية كبيرة في هذا المجال. لهذا يجب على غرف التجارة ووزارات الاستثمار أو المؤسسات المعنية في الدول العربية القيام بإصدار تقارير سنوية عن فرص ومجالات الاستثمار في كل بلد عربي والميزات النسبية والحوافز التي تقدم للاستثمار في كل مجال من هذه المجالات سواء في قطاع الانتاج أو الخدمات أو التجارة بمعنى أن تصبح لدى مجتمعاتنا العربية خريطة استثمارية عربية دائمة التحديث والتطوير، وهي الخريطة التي يجب أن يترافق معها أيضاً دليل عن العمالة والمهارات المتاحة في كل مجال بكل بلد عربي، فغياب قواعد البيانات والمعلومات يعد أحد أهم الأسباب التي تحد من فرص زيادة الاستثمارات وبالتالي مواجهة مشكلة البطالة.

- تشجيع الشباب على العمل الحر والتوظيف الذاتي، وقد اتجه العديد من الدول العربية إلى دعم اتجاه الشباب العربي إلى مجال العمل الحر. وهناك تجارب رائدة في كل من تونس والمغرب أسهمت في إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب من خلال العمل الحر، وقد تضمنت هذه التجارب سن التشريعات المحفزة للدخول في مجال المشروعات الصغيرة وتوفير الآليات السابق عرضها. وتشير التجربة المصرية إلى تبني العديد من الوزارات في مصر هذا الاتجاه حيث توجد برامج محددة منها برامج الأسر المنتجة التي تتبع وزارة التضامن الاجتماعي والتي توجه برامجها بدرجة كبيرة للمرأة المصرية وتركز على المشروعات المتناهية الصغر، بجانب قيام وزارة التنمية المحلية بتبني مجموعة برامج في المحافظات لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعلى مستوى الخريجين للتعليم العالي كذلك يوجد برنامج وزارة الإنتاج الحربي السابقة الإشارة إليه، والذي يؤهل الخريجين لسوق العمل، إلا أن المؤشرات توضح أن كل

تلك البرامج والمشروعات تحتاج لمزيد من التوجيه نحو قدرات الشباب في مجال العمل الحر كما تعمل وزارة الصناعة على تقديم برامج لدعم الصناعات الصغيرة وذلك من خلال برنامج تحديث الصناعة الذي يحظى بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وكذلك عملت وزارة الشباب على دعم دور مراكز الشباب التابعة لها في مجال تدريب الشباب على مهارات العمل الحر. وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج إلا أن آثارها مازالت لم تنعكس بالقدر الكافي على الملتحقين بسوق العمل في مجال المشروعات الصغيرة. وهنا يجب الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي أسس وفقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، يعتبر هو الجهة المسئولة عن التخطيط والتنسيق والمعاونة في الحصول على التمويل والخدمات للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتي يصل أقصى رأسمالها إلى مليون جنيه وعدد عمالها إلى خمسين عاملاً.

ويقوم الصندوق بالمعاونة في الحصول على التمويل والخدمات للمشروعات الصغيرة من خلال تقديم التمويل للبنوك والوزارات وصناديق المحافظات، وكذلك تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خلال الجمعيات الأهلية، مع تقديم المساندة الفنية والتجارية والإدارية من خلال الحاضنات، وكذلك تقديم المساعدة التكنولوجية من خلال المراكز التكنولوجية التابعة للصندوق، وتقديم الخدمات التسويقية من خلال المراكز التكنولوجية التابعة للصندوق، وتقديم الخدمات التسويقية من خلال المعارض، ووفقاً للقانون فإن فتح منافذ الشباك الواحد يتيح تسهيل إجراءات التأسيس مما يخفض من معاناة المشروعات الصغيرة من البيروقراطية.

كذلك، تبنى الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع مركز المعلومات التابع لرئاسة مجلس الوزراء تصميم الخريطة الاستثمارية التي تحدد مجالات وفرص الاستثمار في محافظات مصر وفقاً لمدى توفر الموارد الاقتصادية وبما يحقق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وهو ما يتيح أفكاراً لمشروعات ذات جدوى اقتصادية نتيجة لوجود طلب عليها (مشروعات مغذية) أو

نتيجة لاستغلالها الموارد القائمة فإنها تكتسب ميزة نسبية تكفل نجاحها المستقبلي، والعرض السابق يوضح أن آليات عمل الصندوق تتيح توفير العديد من متطلبات نجاح المشروعات الصغيرة التي سبق عرضها، إلا أن تفعيل ذلك يتطلب تحقيق التنسيق والتعاون بينه وبين الوزارات المسئولة لمواجهة متطلبات الشباب، بما ينعكس على زيادة قاعدة المستفيدين من أنشطة الصندوق ومن ثم زيادة دخول الشباب إلى مجال العمل الحر.

الجهاز المصرفي وزيادة فرص تشغيل الشباب

يقوم الجهاز المصرفي بدور هامٍّ في زيادة فرص الشباب في مجال العمل الحر، وذلك من خلال إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة. فمع تعدد أسباب البطالة التي قد تؤثر على المبادرات الاقتصادية للشباب في مجال التوظيف الذاتي يظل عدم توافر رأس المال والدعم الفني لبدء مشروعات صغيرة ووجود كثير من العقبات التشريعية والتطبيقية، هو العامل الأبرز في إجهاض هذه المبادرات أو الحد منها، وتشير التجربة المصرية إلى أنه على الرغم من التزايد المضطرد لودائع الجهاز المصرفي المصري إلا أن نمو الائتمان بالنسبة للمشروعات الصغيرة لم يتعد ٥ ٪. وقد استطاعت بعض البنوك المصرية تحقيق أداء مميز في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، منها البنك الوطني للتنمية وبنك مصر والقاهرة، ويعتمد نجاح هذه التجارب على الاتصال المباشر بالعملاء من خلال مسئول التمويل الميداني المدرب مع إتاحة الفرص لدعم قدرات المقترضين من خلال تحفيزهم على الادخار وتأمين مجالات سداد القرض مع تناسب القرض مع قدرات المقترضين خاصة بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر.

إلا أنه رغم نجاح تجارب بعض البنوك المصرية، فستظل التحديات المرتبطة بدور الجهاز المصرفي تشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الطلب والعرض بالنسبة للقروض متناهية الصغر، حيث تشير دراسات الجدوى الدقيقة إلى أن عائد المشروع يتخطى سعر الفائدة المرتفع نسبيًا بالنسبة للشباب مما يبرر الحصول على القرض ويتيح مجالاً لإمكانية مواجهة أعبائه من قبل

الشباب وهو ما يشجع الشباب على الاستفادة من الفرص المقدمة من البنوك، خاصة مع تعاظم فرص النجاح في مجال المشروعات الصغيرة اذا توفرت له شروط تحديد مجال المشروع بشكل صحيح وهو ما يرتبط بقدرة الشباب على الابتكار الذي ينتج من نظام تعليمي محفز يعمل على بناء القدرة على الإبداع وتكوين طبقة المنظمين Entrepreneurs Business Forum، والنجاح بالتالي في تحويل الفكرة إلى مشروع قابل للتنفيذ وهو ما يرتبط بحساب المخاطر المرتبطة بتنفيذ هذه الفكرة وأساس ذلك إعداد دراسات جدوى سليمة، والحصول على التكنولوجيا المناسبة التي تحقق الإنتاج بالمواصفات القياسية التي تساعد في وصول المنتج إلى السوق في الداخل أو الخارج، خاصة اذا توفر مع هذا الموقع المناسب للمشروع كأن يكون في التجمعات الصناعية التي تشمل الصناعات الكبيرة والصناعات المغذية لها بما يعطي ميزة كبيرة للصناعات الصغيرة، حيث يتحقق توفر عنصر الطلب وكذلك المساعدة المالية والفنية من الشركات الكبيرة لتحقيق توافق المصالح بين الطرفين.

إن اقتناص هذه الفرص المواتية لنجاح المشروعات الصغيرة يرتبط بتوفر التمويل كأحد أهم الأليات المؤثرة على قدرة الشباب في الدخول في مجال المشروعات الصغيرة. وقد أظهرت تجارب تعامل الشباب مع التمويل أثر كل من حجم المبالغ المقترحة ومدى قدرة المستفيد على تقديم الضمانات اللازمة ومدى سهولة أو صعوبة التعامل مع الجهات المقدمة للتمويل وكذلك سعر الفائدة وتأثيره على تنافسية الإنتاج، هذا بالإضافة إلى المعوقات الإجرائية التي يواجهها الشباب في التعامل مع البنوك وأهمية تقديم خدمات مساندة للقرض، ففي قضية تشغيل الشباب عبر الإقراض البنكي للمشروعات الصغيرة لا يجب أن يتوقف جهد البنوك أو حتى منظمات المجتمع المدني التي تقدم القروض على مجرد تقديم القرض، بل يجب أيضاً أن تقدم الاستشارات والدعم الفني الخاص بالمسائل الادارية والمالية، وهو ما يقترب من الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي في مصر والذي لا يقتصر على الجانب التمويلي، ولكن يقدم خدمات أخرى مثل دراسة الجدوى، وهو الدور الذي يجب ان يتطور

حتى يساعد الشباب في الحصول على كل السبل الممكنة لنجاح مشروعاتهم من دراسات الجدوى، للتسويق، للمهارات الادارية، وحتى دعم الابتكارات الإنتاجية التي تتجاوز أساليب الانتاج السائدة أو السلع التقليدية المتوفرة بالأسواق. إن تفعيل مؤسسات التمويل لمشروعات الشباب سواء كانت صناديق أو بنوكاً حكومية أو منظمات مجتمع مدنى يتطلب أيضاً تقديم بعض التسهيلات التمويلية مثل تيسير إجراءات الإقراض وتخفيف الضمانات المطلوبة بقدر الإمكان، خفض قيمة الفائدة، أو إعطاء فترات سماح معقولة، أو توفير نظم تأمين مرنة ضد مخاطر الانتاج، وإنشاء شركات ضمان مخاطر الائتمان..إلخ، بجانب السعي لربط المشروعات الصغيرة بالمشروعات الكبيرة والتي يمكن ان تصبح المشروعات الصغيرة بالنسبة لها بمثابة المشروعات المغذية. وهناك تجربة مبشرة في هذا المجال في تونس، وهي تجربة من تونس هناك تجربة الاتحاد العام لطلبة تونس، الذي أسس الوكالة الوطنية للنهوض بالمشاريع الصغيرة، وهي مبادرة طلابية استهدفت تمويل المشروعات الخاصة بالطلبة طبقا لتخصصاتهم المتنوعة، واستطاعت الوكالة بعد نجاحها ان تحصل على دعم من الدولة، وتقوم الوكالة بتقديم القروض للطلبة حاملي الشهادات الجامعية ليبدؤوا مشروعاتهم الخاصة في مجلات تخصصهم، وقد تطور عمل الوكالة وأصبحت تقدم أيضاً خدماتها في مجال التدريب وتطوير المشروعات وتقييمها.

منظمات المجتمع المدني والحد من مشكلة البطالة

تأتي مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة قضية البطالة تالية لدور المؤسسات أو السياسات الحكومية. فالسياسات الحكومية معنية بخلق مناخ وفرص الاستثمارات التي تفتح المجال للتوظف ووجود فرص عمل، وهي القاعدة الأساسية التي يقف عليها أي اقتصاد قوى في أي مجتمع، هذا المناخ الذي تشيعه تلك السياسات المحفزة على الاستثمار والتي تشمل التشريعات، الضرائب، جمارك، وحوافز الاستثمار في قطاعات معينة...إلخ، سوف

تشجع الاستثمارات وتخلق المزيد من فرص العمل، هنا تظهر الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في مجال التدريب أو إعادة التأهيل،أو إتاحة المعلومات عن فرص العمل أو مجالات الاستثمار وفرصه... إلخ.

ذلك أن الدور الأساسي للمجتمع المدني يتمثل في تنمية رأس المال الاجتماعي، بمعني توعية تعبئة الأفراد للقيام بمهام ومبادرات ذات طبيعة اجتماعية أو طبيعة اقتصادية أو توعية سياسية أو مجال ثقافي.. إلخ. فعلى الرغم أنه في ظل سياسات التحرير الاقتصادي أصبح القطاع الخاص هو قاطرة الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن إسقاط دور الدولة كدولة مسئوليتها وضع الأعمدة الأساسية للحياة الاقتصادية وتحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، بوضع السياسات الاقتصادية الكلية: سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة تجارية، وإتاحة مناخ استثماري ملائم. ويأتي الدور الداعم للمجتمع المدني.لمواجهة المشكلات الاخرى مثل التدريب أو إعادة التأهيل، مستخدما في ذلك أساليب غير تقليدية، نموذج لهذا ملتقى التوظف الذي يجمع بين رجال الأعمال أو المؤسسات الراغبة في توظيف العمالة من الشباب الذين أعيد تأهيلهم بمعرفة منظمات المجتمع المدني

في هذا المجال، تبرز تجربة جمعية جيل المستقبل في مصر، والتي أنشئت في نوفمبر ١٩٩٨ وذلك عندما أدرك قطاع الأعمال الخاص في مصر الحاجة الملحة إلى تنمية وتطوير الكوادر البشرية القادرة على تطوير الإنتاج وزيادته على خريطة الاقتصاد العالمي الذي يتسم بملامح متفردة أهمها المنافسة والكفاءة العالية والديناميكية.وتقوم الجمعية بتوفير فرص للتدريب بالاشتراك مع المؤسسات والمعاهد الوطنية والعالمية مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الشباب، الصندوق الاجتماعي ومؤسسة بيرليتز وأميداست، كما أن لها علاقات مع كلية الأعمال الإدارية بجامعة هارفارد، كذلك تتلقى الجمعية منحا من نوادي ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات وتتطلع الجمعية إلى تحديث المفاهيم الخاصة بآليات العمل في المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في الاقتصاد المصري من خلال تحديث أداء القوى

العاملة ورفع كفاءتها مما يستوجب أساسا قويا لانطلاق العمل في محاور التدريب العملي، وذلك عن طريق إعداد وتنفيذ العديد من البرامج التي تشتمل على:

- برنامج اكتساب المهارات في مجال العمل، ويهدف إلى تنمية المهارات الأساسية للشباب الجدد من خريجي الجامعات المصرية من مختلف التخصصات. مدة هذا البرنامج ثلاثة أشهر للتدريب على دراسة واستخدام أحدث برامج الكمبيوتر والإنترنت، إضافة إلى التدريب على المهارات العملية المتخصصة والمرتبطة بالعمل مثل تنظيم الوقت والعمل من خلال المجموعة والمبادرة والمفاهيم الأساسية للمحاسبة، إدارة الأعمال والتسويق والمبيعات، ويتم هذا البرنامج بالمشاركة مع بعض شركات التدريب العالمية وعلى رأسها مؤسسة أمديست.

- برنامج منحة مايكروسوفت ويهدف إلى إعداد وتنفيذ خطة طموحة لإرساء قاعدة قوية متينة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات، ويهتم البرنامج بتدريب خريجي كليات الحاسب الآلي للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات للحصول علي شهادة مايكروسوفت المعتمدة عالميا في إدارة قواعد البيانات.

- برنامج إعداد القيادات التنفيذية في الشرق الأوسط ويهدف إلى الإعداد والتدريب للكوادر العاملة في قطاع الأعمال العام والخاص في مصر والشرق الأوسط، ويشترط البرنامج أن يكون المتدرب مرشحا لمنصب قيادي في مجال إدارة الأعمال. يتم التدريب لهذا البرنامج في كلية الأعمال الإدارية بجامعة هارفارد بولاية بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستغرق التدريب ثلاثة أسابيع يتبعها برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع أخرى تقام في مدينة شرم الشيخ في مصر.

إن متابعة تجربة جمعية جيل المستقبل وتقييمها تكشف عن سمة أخرى هامة تتميز بها جهود منظمات المجتمع المدني في مجال التدريب والتأهيل مقارنة بالبرامج الحكومية

والتي ينحو معظمها نحو التقليدية، وتعاني من انخفاض الكفاءة لأنها توضع في الغالب على المستوى القومي، وتتعامل مع أعداد كبيرة للغاية بجانب ما تعانيه من غياب المتابعة لمن تم تدريبهم وهل نجحوا في اقتحام سوق العمل أم لا. وذلك على عكس ما يمكن أن تقدمه منظمات المجتمع المدني التي يمكن ان تكون أكثر فاعلية خاصة لو تمت بالتعاون مع القطاع الخاص ورجال الأعمال. وهناك العديد من المبادرات والنماذج على امتداد البلدان العربية تقدم نماذج لخبرات ناجحة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة قضية البطالة.

ففي مصر، على سبيل المثال، تبرز جهود جمعيات رجال وسيدات الأعمال في مجال إقراض المشروعات الصغيرة، وتعود أهمية الجمعيات الأهلية هنا إلى تمتعها بميزة الاقتراب من الفئات المستهدفة من الشباب وقدرتها على التعرف على احتياجات هذه الفئات، وتحصل هذه الجمعيات على التمويل من خلال الصندوق الاجتماعي والوزارات والبنوك والهيئات المانحة ويصل عدد الجمعيات الأهلية في مصر إلى حوالي ١٨,٠٠٠ جمعية تتركز في المدن الكبرى استطاع عدد منها أن ينجح في هذا المجال بدرجة كبيرة، وهو ما يتطلب تعميم هذا النجاح من خلال رفع الكفاءة المؤسسية لباقي الجمعيات الأهلية بما يكفل زيادة دورها في تقديم الخدمات في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع تشجيع انتشارها الجغرافي، خاصة لمواجهة مشكلة البطالةفي المناطق الأكثر فقرا أو الأقل تنمية،أو التي تزداد بها نسبة البطالة خاصة بين النساء، ويبرز هنا في هذا المجال خبرة المجلس القومي للمرأة منذ إنشائه عام ٢٠٠٠ حيث يعمل على إدماج المرأة في مجال المشروعات الصغيرة في إطار استراتيجية واضحة تتضمن إدماج المرأة في الخطة الخمسية للدولة، مع تدعيم دور مركز الأعمال التابع للمجلس في تدريب المرأة على مهارات المشروعات الصغيرة وتنفيذ برامج إقراض للمرأة المعيلة من خلال الجمعيات الأهلية، ويكتسب هذا الدور أهمية كبيرة في ظل انخفاض مشاركة المرأة في مجال العمل الحر كما سبق أن ذكرنا وفي ظل أهمية المشروعات الصغيرة في إتاحة الفرصة للمرأة لتحقيق التوازن بين واجباتها الإنجابية والإنتاجية.

الجامعات ومراكز البحوث وتهيئة الشباب لسوق العمل

تلعب الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية دوراً كبيراً في مواجهة مشكلة البطالة ورفع معدلات تشغيل الشباب وتهيئتهم لسوق العمل، والأمر هنا لا يتوقف فقط على ما تقدمه هذه المؤسسات من تأهيل تعليمي في إطار برامج التعليم النظامي والذي يلائم احتياجات سوق العمل، ولكن هناك العديد من الأدوار والمهام الأخرى التي يمكن رصدها عبر العديد من الخبرات والمبادرات، فهناك تجربة وحدة التنمية البشرية بكلية التجارة – جامعة عين شمس بمصر والتي تحظى بقاعدة طلابية عريضة حيث يوجد بها ثلاثة أقسام للدراسة باللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، ويعاني طلاب قسم اللغة العربية خاصة الذين يفتقرون إلى مهارات اللغات والكمبيوتر من ضعف فرصهم في سوق العمل كما أنهم يمثلون النسبة العظمى من طلاب الكلية.

ويعتمد عمل الوحدة على رفع مهارات طلاب الكلية وتأهيلهم لمواكبة احتياجات سوق العمل من خلال تقديم برامج تدريبية تتسق مع هذه الاحتياجات مع إعلام الطلاب من خلال ملتقى توظف سنوي بالفرص المتاحة لهم في سوق العمل، وكذلك مساعدة الشركات والمؤسسات والهيئات في الحصول على احتياجاتهم من المهارات، كذلك تعمل الوحدة على نشر فكر العمل الحر بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وتشجيع الخريجين على الدخول في مجال المشروعات الصغيرة. وذلك من خلال التوعية والتدريب وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وقد قامت الوحدة بعقد العديد من البرامج التدريبية المطلوبة في سوق العمل مثل التسويق الدولي ومهارات فن البيع ومحاسبة البترول وكذلك التحليل المالي ومهارات التفأوض والقيادة خلال العامين الماضيين يونيه ٢٠٠٣/٢٠٠٥، وقد تم عقد ٢٢ دورة تدريبية لـ٥٣٠ طالباً وطالبة بلغت نسبة الإناث فيها ٤٩٪، كذلك نظمت الوحدة تسعة ملتقيات بحضور ٣٠٠ شركة ما بين متعددة الجنسيات وشركات قطاع أعمال عام وخاص ووزارات وكانت هذه الملتقيات فرصة هامة لتدريب مجموعة من الطلاب على مهارات

التنظيم حيث يتم تدريب أكثر من مائه طالب وطالبة سنويًا على هذه المهارات مما منح هؤلاء الطلاب فرصاً مؤكده في العمل. ومقابل العدد الذي تم تدريبه تم إتاحة ٢٦٨ فرصه عمل مؤكدة بنسبة ٥٦ ٪، كذلك تم إنشاء موقع إلكتروني خاص بالوحدة وذلك لتحقيق التوظف من خلال الإنترنت وهو ما يسهل للشركات والطلاب التقدم لفرص العمل ومعرفة المهارات المطلوبة (جانبي العرض والطلب) كما يسهل التعرف على المهارات المطلوبة في سوق العمل بما يكفل توجيه الدورات التدريبية التي تقدمها الوحدة بما يتماشى مع الطلب الحقيقي.

أيضاً، يمكن أن يلعب التعليم العالى دوراً هامًا في اتجاه الشباب العربي إلى مجال العمل الحر من خلال ربط التعليم بالواقع التنموي للدول العربية وتنمية الإبداع والابتكار لدى الشباب، هذا بالإضافة إلى تضمين المقررات التعليمية للمهارات اللازمة للعمل الحر، خاصة أن الواقع العملي الذي تدعمه العديد من الدراسات والإحصاءات يشير إلى انخفاض مشاركة الشباب العربي في العمل الحر، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام برفع قدرات طلاب الجامعات والمعاهد في هذا المجال بهدف زيادة فرصهم في مجال العمل الحر، هنا أيضاً تأتى تجربة وخبرة وحدة التنمية البشرية بكلية التجارة نموذجاً للمبادرات التي تتم في الجامعات العربية لمواجهة مشاكل مجانية التعليم وما يرتبط بذلك من وجود علاقة عكسية بين الكم والكيف وأثر ذلك على مخرجات التعليم، حيث قامت الوحدة بتنظيم سبع دورات تدريبية تشمل الموضوعات التي تكفل دعم مهارات المتدرب وتأهيله للدخول إلى مجال العمل الحر وعلى رأسها دراسات السوق والجدوى الاقتصادية ونظم الضرائب وإجراءات التسجيل وكذلك كيفيه إدارة المشروع وتحقيق الجودة وغيرها، وقد امتد جهد الوحدة إلى إعداد العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة شارك فيها ٣٥ متدربًا أقام خمسة مستفيدين منهم مشروعاتهم الخاصة الناجحة، كما تعمل الوحدة على مساعدة المستفيدين في تذليل العديد من المعوقات الإدارية الفنية بما يسهم في دعم قدرة المشروع على النجاح.



إعـــداد القيـــادات الشبابيـــة





مقدمـــة

يعتبر إعداد الشباب وتأهيله لتفعيل المشاركة في مختلف جوانب العمل الوطني من أهم القضايا في تحديث الدولة والمجتمع، خاصة أن الشباب يمثل الشريحة الغالبة لسكان المجتمعات العربية الأمر الذي يجعل مشاركتهم وإسهامهم عاملاً ضرورياً لتواصل جهود التنمية البشرية وضمان استمرارها في ظل عصر أصبح فيه الاستثمار في البشر هو العنصر الحاسم في تكوين ثروة أي امة وفي تحديد مدى التمايز بين الدول المختلفة على مقياس التقدم*

ومن هنا، تبرز أهمية تهيئة الشباب للعب دور قيادي في مختلف المجالات والقطاعات، خاصة أن البلدان العربية تعاني من فجوة واضحة بينها وبين العالم المتقدم في هذا المجال، وهو ما يشكل تحديا واضحا لمستقبل مجتمعاتنا، لهذا يعد نمط استجابتنا لهذا التحدي عاملا حاسما في تحديد مصير أمتنا، فقد نختار موقف المتفرج وفي تلك الحالة سوف تزداد الفجوة ويمكن ان نصبح خارج حركة التاريخ.وقد نختار موقف التابع، وفي تلك الحالة سوف نربط مصيرنا بما يحدده العالم المتقدم لنا ولن يكون لنا أي خيار سوى القبول بما يقدم لنا. وقد نختار موقف الشريك والمتفاعل فنتبادل معهم العلم والخبرات وننمو معهم ونضيق مساحة الفجوة بيننا وبينهم. وقد نختار موقف القائد فنسعى لتجاوز الدول المتقدمة ليأخذوا هم عنا.كل موقف أو اختيار من هذه الاختيارات سوف يحدد مصيرنا في المستقبل ويحدد أيضاً الثمن العاجل والآجل الذي يجب أن ندفعه، وكل اختيار من هذه الاختيارات يناسبه نخبة سياسية قادرة علية وممتلكة لأدواته. من هنا كان اهتمام الشباب المشارك في محور تنمية القيادات الشبابية بالحوار حول هذه القضية والتي طرح فيها من التساؤلات أكثر مما قدم من إجابات وحلول جاهزة، وهي التساؤلات التي دارت حول مفهوم القيادة، ودورها، وكيفية إعدادها، والسياسات والبرامج المتاحة لهذا الغرض، وكيف يمكن تطويرها؟

---

* دارت حوارات الشباب حول القضايا التى أثارتها ورقة خلفية قدمتها د. إيمان القفاص بعنوان: إعداد القيادات الشبابية العربية.

وقد توقفت الحوارات كثيرا عند مفهوم القيادة، ومدى ما يثيره من لبس وتداخل مع مفاهيم أخرى مثل مفاهيم السلطة والقوة والسيطرة والضبط والإشراف والمكانة الاجتماعية والهيبة والمرتبة والتأثير. وهي الحوارات التي أكدت على أن مفهوم القيادة يختلف عن مفهوم القوة والذي يرتبط بوضع مؤسسي يركز القوة في يد شاغلي مواقع ومراكز السلطة الذين يصبحون رموزاً للضبط والسيطرة والإشراف، أما القيادة فهي القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق أهداف محددة من خلال شخص (قائد) يمتلك المعارف والمهارات اللازمة، والتي تعرف بمهارات القيادة، ومن أهمها:

- امتلاك الفكر والمعرفة والحماس.
- امتلاك بعض المهارات مثل القدرة على حل المشكلات/التفاوض وحل الصراعات/ العمل الجماعي.
- القدرة على تحويل الأفكار والرؤى إلى إجراءات عملية وخطط قابلة للتحقق.
- القدرة على الاختيار المناسب وتحمل المسئولية.
- امتلاك سمات شخصية محببة مثل المرونة، والشجاعة، والتعبير السلس عن الأفكار.
- القدرة على السيطرة والتصرف في المواقف الصعبة أو المفاجئة.
- القدرة على الإقناع والحوار.
- القدرة على المبادرة.
- القدرة على تحفيز الآخرين على العمل للوصول للأهداف.
- التمتع بالانتماء للوطن.
- القدرة على التعامل مع الثقافات المختلفة.

وامتلاك القائد لهذه المهارات والقدرات يتجاوز التفسيرات التي ترجع القدرة على القيادة إلى بعض السمات الشخصية، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت رصد السمات العامة أو المشتركة التي تميز القادة وعلى اختلاف أنواعهم أو مجالات بروز قدراتهم القيادية وفي مختلف المواقف وفي البيئات الثقافية المختلفة، والتي وان كانت أكدت على وجود بعض السمات مثل النشاط والثقة بالنفس والذكاء وطلاقة اللسان والاستبصار بالطبيعة البشرية، إلا أنه من الصعوبة تحديد نمط ثابت أو دائم من السمات يتميز به القادة أو ينفردون به ويعد مشتركا فيما بينهم دون ان يشاركهم في بعض جوانبه أفراد عديدون من الجماعة التي ينتمون إليها، لهذا ظهرت نظريات أخرى لتفسير القدرة على القيادة لا باعتبارها سمة شخصية للقائد بل بكونها وظيفة تعبر عن مدى قدرة الشخص على التفاعل مع المواقف الاجتماعية المختلفة وبالتالي فالقدرة على القيادة هنا نسبية وليست مطلقة،وتظهر وتزدهر في المواقف التي تنطوي على مشكلة، وهي تتجه نحو تحقيق هدف معين، وهي في المحصلة النهائية تعبير عن عملية تفاعل بين الاتجاهات التي يعبر عنها القائد والمجموعة التي ينتمي إليها أو يعمل معها، وقد أكد هذا الاتجاه على وجود ممارسات سلوكية لازمة للقيادة وهي ممارسات ضرورية لتيسير عمل الجماعة وتسهيل وصولها إلى هدفها ومن أهم هذه الممارسات المساهمة في حل مشاكل الجماعة والتعاون مع أعضائها والمبادأة والقدرة على تقديم الأفكار الجديدة والاهتمام بالدفاع عن الجماعة ضد أي مساس بمصالحها وتنظيم عمل الجماعة في أداء العمل وتقليل عوامل الصراع بين الأعضاء وتسهيل الاتصال بين الأفراد وتزويدهم بالمعلومات وضمان تبادلها والإنجاز وحث الأعضاء على رفع مستوى الأداء من خلال استخدام أسلوب الإشراف العام وبدون التدخل في كل جزئية وتأكيد الاهتمام بالأعضاء وتنمية روح الفريق.

لهذا، تظهر السمات القيادية في أثناء عملية التفاعل بين القائد وبين أعضاء الجماعة (صغيرة أو كبيرة) من خلال القدرة على المبادرة والتفاعل والاستجابة للمواقف الاجتماعية المتباينة والتي يساعد التعامل معها بصورة إيجابية في تسهيل أداء الأدوار والواجبات والوظائف في المجتمع والتنظيمات المختلفة سواء تلك التي تنتمي للحكومة أو للقطاع الخاص أو للمجتمع المدني (جمعيات / نقابات /أحزاب..إلخ)، وهو ما يعنى أن مفهوم القيادة يستلزم المهارة في أداء العمل وتوظيف المعارف المتاحة وتعبئة الخبرة والدراية للتعامل مع المواقف الصعبة والأزمات، والقدرة على تقديم الحلول والبدائل المناسبة للتعامل مع المشكلات التي تواجه الآخرين في الجماعة أو المجتمع، من خلال ما توافر للقائد من قدرات متنوعة تساعده على الاستجابة السريعة للمواقف والمبادرة بالتفاعل وتنظيم عمل الجماعة وتوجيه جهودها نحو إنجاز الأهداف المتفق عليها.

دور القيادة في المجتمع

تتعدد ادوار القيادة في المجتمع وتتسع أهميتها وإسهاماتها وأهمية دورها في عمليات التغيير الاجتماعي وتحقيق الأهداف الموضوعة خاصة بالنسبة لقضايا الإصلاح، والتي تتطلب أوسع مشاركة من أبناء المجتمع، وهي العملية التي تتطلب قيادات نافذة لها القدرة على تحريك الجماهير نحو قبول المواقف الجديدة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عبر ممارسة هذه الجماهير لنمط جديد من التفكير الإيجابي والإيمان بقيم داعمة للتقدم والنهضة وهذا هو دور القيادة التي تتصدر الصفوف وتقدم النموذج بمبادراتها وحماسها وممارستها لهذا التفكير الايجابي وتلك القيم التقدمية.

لهذا، يوجد ارتباط قوى وواضح بين نجاح خطط التنمية البشرية في أي مجتمع ونمط ونوعية البشر الذين تستهدفهم خطط التنمية تلك، فالتنمية في النهاية تستهدف توسيع نطاق الخيارات أمام الناس وهو الهدف الذي لن يتحقق على أرض الواقع إلا عبر الاهتمام ببناء

قدراتهم من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والراعية الاجتماعية وإطلاق الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص التميز والتفوق والإبداع لكل المواطنين، واحترام حقوق الإنسان واحترام كرامة المواطن وشعور المواطن ذاته بهذا الاحترام بالاحترام وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالتوازن والعدالة في توزيع الموارد وتجاوز مظاهر التفاوت وعدم المساواة خاصة بين الرجل والمرأة، وضمان الاحتياجات والحقوق الأساسية مثل حق العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

إن نجاح عمليات التنمية بهذا المعنى تعنى بشكل آخر تنمية ملكات القيادة ودعم بناء القدرات والمهارات والخبرات اللازمة للقادة وتوفير فرص التميز والتفوق أمام الجميع، رجالاً ونساءً وعلى جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

بهذا الفهم، يظهر بوضوح الارتباط الجدلي بين نجاح عملية التنمية وإعداد أجيال من القادة فكل منهم يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، لهذا يعد الاهتمام بأعداد القادة وتنمية مهاراتهم خاصة من أجيال الشباب في مجتمعاتنا العربية قضية بالغة الحيوية وذات أهمية قصوى وخاصة بالنسبة للمرأة، فالمؤشرات الإحصائية في معظم الدول العربية تشير إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة في المسئوليات القيادية ففي المؤسسات النيابية تصل نسبة مشاركة المرأة إلى ٥ بالمائة (٥٪) من إجمالي المقاعد بالمقارنة بحوالي عشرة بالمائة في الدول النامية. وهناك دول عربية حصلت المرأة فيها على حق الانتخاب والترشيح ولكنها غير موجودة في هذه المؤسسات. ولا يوجد أي مؤسسة نيابية في الوطن العربي ترأسها امرأة، نفس الأمر في المجالس المحلية حيث تشغل المرأة نسبة ضئيلة جدا من المقاعد في هذه المجالس ولم تصل في أي دولة عربية إلى منصب المحافظ أو رئيسة لأي مستوى من المجالس.

كذلك، لا تزال بعض الدول تحرم المرأة من الجلوس في كرسي القاضي فهناك تسع دول فقط وصلت المرأة فيها إلى منصب القاضي هي المغرب وتونس والجزائر ولبنان والعراق وسوريا

والأردن والسودان واليمن أما مصر فقد عينت سيدة في المحكمة الدستورية العليا ولكنها تقضي بين القوانين وليس بين الناس. ولا تزال مشاركة المرأة العربية في المستويات العليا للمؤسسة التنفيذية متدنية بمعدل وزيرة أو وزيرتين على الأكثر في كل دولة وعلى مستوى وكالة الوزارة أو رئاسة إدارات يزداد العدد في بعض البلاد كمصر ويقل في بلاد أخرى. وإذا كانت الحكومة في الدول العربية هي التي تستخدم أكبر عدد من النساء فإن نسبة من يشغلن مناصب عليا في وظائف الحكومة إلى إجمالي المشتغلات يظل ضعيفا للغاية. أما في الجامعات العربية فعلى الرغم من أن هناك نسبة كبيرة من النساء يعملن بالتدريس في الجامعات وعلى الرغم أن غالبية هذه الجامعات حكومية فلم تشغل إلا امرأة واحدة حتى الآن منصب رئيس الجامعة علمًا بأن شغل هذا المنصب يتم بالتعيين من وزير التعليم العالي وليس بالانتخابات. هذه المؤشرات وغيرها تعكس فجوة نوعية واضحة بين الرجال والنساء في المواقع القيادية وهو ما يؤثر بشكل مباشر على نجاح عملية التنمية الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل على دعم مشاركة المرأة في كافة المجالات.وتمكينها من تنمية قدراتها على اعتبار أن ذلك وسيلة أساسية تزيد من فاعلية المرأة في النهوض بمجتمعها.ومن مشاركتها للرجل لزيادة القدرة التنافسية العالمية للمجتمع.

تنمية المهارات القيادية للشباب والتنافسية العالمية

تظهر أهمية المنافسة العالمية بالنسبة للدول العربية واضحة في التقارير العالمية التي تقيس وضع العالم العربي بالنسبة للعالم، وتشكل النتائج التي انتهت إليها هذه التقارير حافزا يدفع الدول العربية على زيادة التنافسية من خلال تدعيم العنصر البشرى وخلق وتنمية القيادات القادرة على تحقيق طفرة انتاجية تستطيع ان تضع الدول العربية في صفوف الدول المتقدمة. ويشير تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٥ والذي يصدره المنتدى الاقتصادي الدولي، وهو من أكثر التقارير تداولاً وانتشاراً في العالم، إلى أوضاع الدول العربية من خلال بعض المؤشرات

التي تؤكد على ضرورة العمل والإصرار على الارتقاء بالقدرات التنافسية لمجتمعاتنا من خلال الاهتمام بتنمية القيادات حيث يوضح التقرير الذي استخدم ثلاث مؤشرات تتعلق بتنافسية النمو وتنافسية الأعمال والتنافسية العالمية أن مصر على سبيل المثال احتلت – على مؤشر تنافسية النمو المستوى – المراكز ٥٣/٥٨/٦٢ وذلك خلال أعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٤/٢٠٠٥ على التوالي من بين ١١٧ دولة.

ويوضح هذا المؤشر تقدم مصر بتسع درجات في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ وهو ما يعود إلى تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وتحسن مستوى نقل التكنولوجيا واستخدامها بين الأفراد وفي المؤسسات، وعند الانتقال لمؤشر تنافسية الأعمال لوحظ أن مصر احتلت في نفس السنوات المراكز ٦١/٦٦/٥٨ وهو ما يعني تراجعاً في عام ٢٠٠٥ عن ٢٠٠٤ بمقدار خمس درجات، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى عدم رضا قطاع رجال الأعمال عن مستوى رأس المال البشرى ومستوى التدريب والتأهيل المتاح لقوة العمل، وعند مراجعة المؤشر الخاص بالتنافسية العالمية احتلت مصر المركز ٤٧ من بين ١٠٤ دولة وهو مركز متقدم نسبيا بسبب توافر المتطلبات الأساسية للنمو ومن هنا تبدو أهمية أن تركز مصر وبقية الدول العربية على عوامل النمو المبني على كفاءة وإبداع العنصر البشري بدرجة أكبر، من خلال الاهتمام بتنمية القيادات الشابة وخاصة الفتيات لما له من مردود إيجابي على التنافسية العالمية.

برامج تنمية القيادات في الوطن العربي

نتيجة الدعوة الملحة لإعطاء مزيد من الاهتمام لبرامج إعداد القادة بين الشباب، فقد برز عديد من الجهود والمبادرات التي تعكس قدرا من الخبرة المتراكمة والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتقييم والتطوير بهدف الاستفادة منها، هنا تبرز على نحو خاص تجربة الحكومة المصرية والحزب الوطني الديمقراطي، حيث يركز الحزب على تشجيع القيادات الشابة في الهيئات المختلفة كالاتحادات الطلابية بالجامعات والمعاهد والأندية والنقابات

واللجان الشبابية من خلال برامج للتدريب والتثقيف على الديمقراطية وتشجيع الحوار وغرس قيم المشاركة والانتماء وترسيخ قيم التعاون وروح الفريق والبحث في مشكلات المجتمع والوعي بها والتفكير في الحلول ووضع المعايير للوصول إلى اختيار الحل المناسب. أما الحكومة المصرية فهي تقدم برامج الخاصة في معاهد إعداد القادة بالجامعات والمعسكرات الصيفية التي تنظمها وزارة الشباب والتعليم العالى والأوقاف وأنشطة مراكز الإعلام التابعة للهيئة العامة للاستعلامات، وذلك على اعتبار أن قضية بناء قدرات القيادات الشابة في كل مجالات العمل الوطني من القضايا المؤثرة على مستقبل الوطن والذي يتم من خلال تدريب وتثقيف القيادات الشبابية في دورات تدريبية وتثقيفية متنوعة.

أيضاً من مصر، تأتى تجربة برنامج إعداد وتنمية القادة الذي تنفذه الجامعة الأمريكية، والذي يهدف إلى إتاحة فرص تعليمية متميزة للطلاب من كافة محافظات مصر لإعدادهم كقادة للقرن الواحد والعشرين. وتعتمد رؤية البرنامج وأهدافه على إعداد جيل من القادة يمتلك المعرفة الحديثة والمهارات والاستعدادات التي تؤهله لخدمة وطنه والمشاركة في تنميته وكذلك المنافسة العالمية. ويستوعب البرنامج ٥٤ طالبا وطالبة من كل محافظات مصر يتم اختيارهم من خلال إعلان في الجرائد لضمان مبدأ تكافؤ الفرص يسمح للحاصلين على الثانوية العامة من مختلف محافظات مصر بالتقدم للحصول على منحة دراسية كاملة لمدة ٤-٥ سنوات من الجامعة الأمريكية في أي تخصص يرغبه الطالب، ويمر الطالب الراغب في الحصول على المنحة بسلسلة من الاختبارات بجانب ضرورة أن تتوفر فيه بعض الشروط مثل التفوق في الثانوية العامة، أن يكون قد مارس العمل التطوعي خلال المرحلة الثانوية، وأن يكون لديه اهتمام بالأنشطة الثقافية والإبداعية، وأن يضع تقريراً يوضح رؤيته عن مستقبل مصر وتطورها، واجتياز اختبار اللغة الانجليزية، وأخيرا اجتياز المقابلة الشخصية. وفي العادة، يتقدم أعداد كبيرة تصل إلى ١٥٠٠ شاب وفتاة يتم اختيار ٥٤ فقط موزعين على محافظات

مصر بمعدل شاب وفتاة من كل محافظة، ويتم تقسيم المتقدمين إلى مجموعتين واحدة للشباب والأخرى للفتيات، ثم يتم اختيار ٢٧ من الحاصلين على أعلى درجات من كل مجموعة.

ويدرس الطلاب الحاصلون على المنحة - بجانب دراستهم في الكليات المختلفة - برنامجاً خاصاً بإعداد القيادات على امتداد سنوات دراستهم بالكلية حيث يشمل البرنامج دراسات نظرية عملية وزيارات ميدانية للمؤسسات الاقتصادية، وللولايات المتحدة، بجانب ضرورة تقديم جزء من نشاطهم كمتطوعين لمنظمات المجتمع المدني في مجتمعاتهم القادمين منها خلال إجازة الصيف،كما يحتوى البرنامج على مكون قيمي وأخلاقى يؤكد على القيم والسلوكيات التي يجب ان يحملها القائد مثل احترام الأخر، الانفتاح على العالم، واحترام الوقت، وجودة العمل، وقد بدأ البرنامج منذ عامين، وقد ساعدنا البرنامج على اكتشاف طاقات ونوعيات جيدة وممتازة من الشباب والفتيات على امتداد محافظات مصر تتميز بالعزم والإصرار والعطاء.

وفي الأردن، هناك تجربة ينفذها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية من خلال مشروع يستهدف تكوين مجموعة من الكوادر الشبابية القادرة على العمل الشبابي بكفاءة، وقد تم تنظيم ١٨٠ دورة في إطار هذا المشروع شارك فيها ٥١٥٣ شاب وفتاة من الأردن ومن دول عربية شقيقة، ومن أبرز الدورات التي نظمها دورة عن دور القيادات في التخطيط حيث اكتسب المشاركون مهارات التخطيط الاستراتيجي وكيفية تأسيس مؤسسات شبابية وقد شارك فيها ٢٠٩ من الشبان والفتيات.

الشبـاب العـربـــي ورؤى المستقبـــل





مقدمـــة

تعود بدايات الاهتمام بالمستقبل واستشرافه، كميدان بحثي إلى فكرة التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى أي صناعة المستقبل، التي أتت تعبيرا عن رغبة الإنسان في ضمان مستقبل أفضل لأولاده وأحفاده من الأجيال القادمة، من خلال تحديد الأشكال أو الصور المختلفة التي يمكن للمستقبل أن يتخذها.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إحياء الدراسات المستقبلية، فمع نهاية قرن وبزوغ فجر قرن جديد، وبداية الألفية الثالثة، ترافقت وتفاعلت عمليتان متزامنتان: تقييم تاريخي للقرن الذي مضى، واستشراف مستقبلي للقرن المقبل، وتلك هي اللحظة التاريخية التي تزدهر فيها البحوث المستقبلية. بالإضافة إلى أن هذا العقد بدأ بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك الكتلة الاشتراكية والدخول في مرحلة سادها توصيف جديد للعالم باعتباره عالماً يسوده المزيد من عدم اليقين، وعدم القدرة على التنبؤ.

ولا يقتصر علم المستقبليات على قراءة الأحداث، أو رسم التصورات والتوقعات، ومن ثم تصميم السيناريوهات المختلفة لمسار الأحداث، والتي تتضمن كافة الاحتمالات الممكنة. ولكنه أيضاً يأخذ بعين الاعتبار شتى العوامل المحيطة بكل مسار مستقبلي، وبناء عليه، فالتاريخ ليس فيه حتميات، وإنما احتمالات، ولذلك ينطلق علم المستقبليات من افتراض جوهري، مفاده أن الإنسان صانع القرار، وصانع الحدث، ويؤثر في الكون المحيط به تماما كما يتأثر به.

ومن هذا المنطق، فإن الوضع الحالي الذي يعيشه العالم العربي ليس قدرا نهائيا، وإنما مجرد مرحلة قد تطول أو تقصر وقد تؤدي إلى مرحلة أسوأ، أو أخطر منها، كما قد تنتهي بالانتقال إلى وضع أفضل، والذي يتوقف الوصول إليه إلى درجة الوعي والإرادة.

ويعد مفهوم "الرؤية" الذي يشير إلى تصور ذهني يؤكد على الصورة كأداة للتعبير عن الأفكار وتجسيدها بمثابة الوحدة الموضوعية الأساسية التي يستند إليها علم المستقبليات. وإذا كانت دراسة التاريخ تستهدف استخلاص الدروس المستفادة، فإن دراسات استشراف المستقبل تفيد أن الحلم قد يتحول إلى حقيقة، وأن هناك آليات متنوعة متباينة للوصول إلى نفس الهدف الواحد. ولذلك فإنه من المهم التعرف على أوزان وقدرات القوى الفاعلة في كل حالة. كما أن المنطق الكامن وراء الدراسات الاستشرافية يتمثل في الوعي بحقيقة التغير الذي يحيط بكل شيء وكذلك حقيقة أننا شركاء في صياغة المستقبل.

بهذا الفهم، يصبح علم المستقبليات معنياً بتحديد الوضع المرغوب وآليات الوصول إليه، وبالتالي فهو ليس معنيًا بتبصير صانع القرار فقط، وإنما المواطن كذلك بحكم كونه شريكاً أصيلاً في صنع المستقبل ومن الضروري بالتالي تمكينه من المشاركة في صياغة المشروع الحضاري للنهضة الشاملة التي تضع الوطن على خريطة العالم، وتساعده على الانضمام إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية. وهو ما يستدعي حضور قوي للشباب حيث وصلت نسبة الشباب في البلاد العربية عام ١٩٨٥ إلى ٥، ٢٠٪ من مجموع السكان، كما وصلت نسبة من هم دون سن الثلاثين إلى ٦٧٪، وهم يشكلون نسبة كبيرة في التركيبة السكانية لمعظم المجتمعات العربية وبالتالي فهم الفئة المعنية أكثر من غيرها بالمستقبل، ليس فقط لتأثرها بما سيحدث، ومعايشتها له، ولكن أيضاً لأنها هي المراد لها أن تخلق الحدث وتؤثر فيه، كفاعل لا مفعول به. كما أن تضمين الشباب في عملية تصميم المستقبل يسفر عن زيادة المشاركة الديمقراطية وإفساح المجال أمام الشباب لتقييم لواقعنا الراهن، والمساهمة في اقتراح وتبني صورة أخرى بديلة أفضل مع الترويج لها.

من هذا المنطلق، كانت جلسات الحوار الخاصة بالتعرف على رؤى الشباب العربي للمستقبل، وهي الحوارات التي كشفت عن عمق اهتمام الشباب بمستقبلة وقدرته على تحليل واقعه وتقييمه حيث يمكن التمييز بين الرؤى المستقبلية لدى الشباب ليس فقط بناء

على ثنائية متفائلة ومتشائمة، ولكن أيضاً بالتمييز بين رؤى دفاعية سلبية، وأخرى مبادرة وإيجابية، لا تكتفي بتوقع الأخطار، ولا تقف عند تحديد سبل توقيها أو تجنبها، ولا تهمل الماضي، وإنما تسعى لتفسيره، وإعادة قراءته، ولا تغفل عن معطيات الحاضر، بل تتخذه منطلقا لها، وتحاول توجيهه وتشكيله وتغييره، وأن تكون قادرة على تجاوزهما معا للتخطيط والتدبير للمستقبل الأفضل.

وقد تناولت الحوارات التي شارك فيها الشباب ثلاث قضايا رئيسية هي:

- رؤية شباب العالم للمستقبل.
- محددات رؤية الشباب العربي للمستقبل.
- ملامح هذه الرؤية.

وهي الحوارات التي استندت إلى ورقة خلفية * رصدت خلاصة واستنتاجات تمت نتيجة لإسهامات بحثية سابقة، ووردت في أدبيات عدة، وكذلك تحليل لنتائج استبيان تم تطبيقه على مجموعة من طلاب الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية بمعهد البحوث العربية في أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

شباب العالم: وحدة في الهموم وتنوع في الاهتمامات

تعرف مرحلة الشباب بالمرحلة التي يحدث فيها التغير الكمي والنوعي في ملامح الشخصية، فتختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي، مع التمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية والسعي المستمر نحو التغيير. ولذلك فإن النقطة الجوهرية في حياة الشباب هي النظرة المستقبلية للأمور، فهم

* دارت حوارات الشباب حول قضايا أثارتها ورقة خلفية قدمتها د. ناهد عز الدين بعنوان الشباب العربي ورؤى المستقبل.

يعدون أنفسهم لحياة أكثر استقرارا وتحملا للمسؤولية، من أجل تحقيق الاستقلال المادي والفكري وتمهيد الطريق لبناء شخصية المواطن. وإذا نظرنا إلى الشباب على صعيد المجتمع وكفئة اجتماعية لها ملامحها وسماتها الخاصة يمكن التأكيد على أنهم الثروة البشرية الأهم، والأداة المحورية للتنمية، وهم قوة العمل، وطاقة الإنتاج الخلاقة، وهم أيضاً الغاية المستهدفة في المقام الأول من أي برنامج تنموي أو أية خطة مستقبلية. علاوة على كونهم المحك الرئيس الذي تقاس به درجة النجاح والإنجاز أو درجة التعثر والإخفاق لأية تجربة تنموية.

وإذا كان الشباب العربي لهم خصائصهم الثقافية اتي تميزهم، إلا أنهم في نهاية المطاف جزء من شباب العالم كله الذي أصبح في ظل ثورة المعلومات والاتصالات أكثر تفاعلاً وتواصلاً، نموذج لهذا المبادرة الخلاقة التي أشار إليها الأستاذ السيد يسين حول شابين فرنسيين كان لديهما اهتمام مشترك بمستقبل الإنسانية، فقاما بمغامرة فكرية عبر شبكة الإنترنت، حيث افتتحا موقعا داعين شباب العالم لطرح الأسئلة التي يريدون وضعها أمام قادة الدول الصناعية السبع، وهي الأسئلة التي أجاب عليها الرؤساء بالفعل، ثم قاما بنشر إجاباتهم في كتاب، هذه القصة ذات دلالة واضحة على أن الشباب لم يعد منعزلا عن بعضه ، حيث أصبح العالم كيانا صغيرا في ظل استخدام الإنترنت كوسيلة اتصال حديثة، وهو ما خلق وعيا كونيا جديدا يتجاوز اختلاف الجنسيات والطبقات والثقافات. وهو ما تعكسه الأسئلة المشتركة التي وجهت لجميع الرؤساء، والتي جسدت التفاف شباب العالم من مختلف الجنسيات حول قضايا معينة مثل: السلام، والديمقراطية، ودور العلم والاقتصاد، وخطر الإرهاب والتطرف والتعصب، ومصير الدولة، واحتمال تعرضها للاضمحلال أمام صعود وتنامي قوة الشركات متعددة الجنسية، فضلا عن العلاقة الشائكة بين الدين والدولة وبين الدين والديمقراطية، والتساؤل حول دور الدين في المجتمع، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الشمال والجنوب، وحق التعليم، ووضع الفضاء الخارجي وكيفية استغلاله، والتقدم التكنولوجي، وما قد يحمله من نتائج تدميرية لزيادة القوة العسكرية والتسلحية..إلخ، علاوة على ما يسمى

بالبطالة التكنولوجية، ودور الأخلاقيات والجوانب الروحية والمعنوية التي تعاني من أزمة في مواجهة سلبيات الحداثة وماديات العولمة الاقتصادية، وما تستلزمه من وضع كود أخلاقي يلتزم به الفاعلون من شركات وعلماء..إلخ، وسبل تفعيل دور الأمم المتحدة وإصلاحها وتوسيع عضوية مجلس الأمن لزيادة دوره في تسوية الصراعات ووقف الحروب. بالإضافة إلى ما يثيره ملف الهندسة الوراثية، وحدود عمليات الاستنساخ، وأثر الانفجار السكاني، والتغير المناخي، والتصحر، واحتمالات تفاقم أزمة الغذاء إلى حد انتشار المجاعات، أو انقراض بعض الحيوانات والنباتات، مما يهدد بالقضاء على التنوع البيولوجي، ومصير الجنس البشري في ظل مشكلات الطاقة والتلوث، واختلال توازن البيئة وندرة موارد المياه، وتفشي الأمراض ...إلخ. كما أثيرت أيضاً قضايا مستقبلية صرفة مثل الواقع الافتراضي والمجتمعات الافتراضية (على شبكة الإنترنت)، واحتمال ظهور دولة افتراضية، أو ظهور مواطنين يخضعون للشركات متعددة الجنسية بعد اختفاء الدول القومية، أو اندلاع الحروب الفضائية، فضلا عن الحديث عما يسمى بالعقل الجمعي القادر على حل المشكلات المحلية العالمية، واحتمال انتقال سلطة الحكم إلى أيدي العلماء في المستقبل..إلخ.

وبرغم تعدد أصول الشباب، وما أظهروه من وحدة في الاهتمامات والهواجس والخوف من المجهول والأحلام بشأن المستقبل، إلا ان المؤلفان أبديا ملاحظتهما حول تنوع الأسئلة عبر الشعوب، فمثلا الشباب الياباني أظهر قلقا من طغيان العولمة على خصوصيتهم الثقافية، والشباب الأمريكي أبدى فضولا في التعرف على الآخر. بينما أظهر الشباب الأفريقي ولعه بالتفكير والتأمل النظري.

وهذا التباين يشير، من جهة أخرى، إلى عدم إمكانية التعامل مع قطاع اجتماعي عريض كالشباب باعتباره وحدة واحدة متسأوية، أو كتلة متجانسة تماما وهو ما يمكن تلمسه بشكل واضح في أي مجتمع، فهناك تباينات بين فئاته على أساس تباين مستويات التعليم، والثقافة، وموقع العمل، والسكن، والوضع الطبقي، والمهنة، وعما إذا كان هؤلاء الشباب من الطلاب

أم العمال، أم الموظفين...إلخ،بالإضافة لاختلاف الشباب في النوع بين ذكور وإناث، أو كونهم من سكان الريف أو سكان المدينة.

محددات رؤية المستقبل لدى الشباب العربي

إذا حاولنا الاقتراب أكثر للتعرف على رؤية الشباب العربي للمستقبل فنجد أنه من الصعوبة بمكان التأكيد على تبلور رؤية عربية عابرة للحدود، وإنما هناك ثمة تباين واضح بين البلدان العربية بحسب الخصوصية التاريخية والثقافية لكل منها، فتبني الشباب لرؤية بعينها للمستقبل هو إحدى الظواهر التي تندرج تحت مفهوم الرأي العام والذي يتأثر بـ:

١- القيم والتقاليد والعادات فهناك موروث من العادات والقيم يسهم في تشكيل وعى الشباب العربي ويؤثر فيه لعل أبرزها اعتمادهم الكلي على العائلة، وعدم بلوغ أغلبهم لمرحلة الاستقلال المادي، وهو ما يعنى بشكل آخر صعوبة خروجهم عن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع، فهم برغم رفضهم لها لا يستطيعون السير في اتجاه معاكس لها تماما. وهم في ذلك يقعون تحت سيطرة الأجيال الأكبر سنا والتي تحرص من جانبها على احتواء الشباب وتوجيههم في مسارات معينة من خلال أساليب الترغيب تارة والقهر تارة أخرى، هنا تلعب الأسرة دورا طاغيا ومركزيا كأداة لنقل القيم والاتجاهات وتحديد مكانة الفرد في المجتمع، والنزعة نحو تمجيد الماضي والنظرة القدرية، مما يعوق التوجهات المستقبلية ويبطئ من عمليات التحول، وهو ما يقترن بما أطلق عليه البعض بانقطاع الاستمرارية، حيث إن ما تقدمه الأسرة والمدرسة لا يتفق بالضرورة مع ما هو معروض عبر وسائل الإعلام الرسمية، مما يخلق نوعا من الازدواجية في التفكير، بيد أن ما يقلل من وزن هذا العامل هو تطور وسائل الاتصال، خاصة القنوات الفضائية والإنترنت، والتي أتاحت لفئة الشباب على وجه الخصوص - بوصفها الفئة الأكثر

تعرضا والأكثر تعاملا مع تلك الوسائل - فرصا أوسع للاطلاع على تقاليد ومعتقدات مختلفة لشعوب أخرى.

٢- الدور المحوري الذي يلعبه الدين في تشكيل الوعى والثقافة العربية، ويكفي في هذا المقام الاستشهاد بآية قرآنية أو بحديث شريف لتحقيق الإقناع وإثارة الحوافز والدوافع واستمالة وتحريك المشاعر لدى الشباب، بالنظر إلى غلبة الجانب العاطفي على تفكيرهم، وفي هذا السياق، أثبتت إحدى الدراسات أن نسبة عالية من الشباب تؤمن بأن الحل الوحيد للتخلص من مشاكلها، على اختلاف أنواعها، إنما يكون بالعودة إلى الالتزام بالتعاليم الدينية، غير أن هذا التحليل ينوه بخطورة ترديد مقولة "العصر الذهبي" المستحيل تكراره أو إعادته بحذافيره. ولذا فإن الارتباط بالماضي بهذا الفهم بشكل باعث على اليأس، أما المطلوب حقيقة فهو تجاوز الماضي بالبحث عن عصر ذهبي للشعوب العربية يرتبط أكثر بالمستقبل دون إنكار الماضي أو تجاهله، فعظمة الماضي ليست هي المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في عدم فعل شيء لا للحاضر ولا للمستقبل.

٣- مضمون العملية التعليمية كأحد أهم المصادر الرئيسة للمعلومات وللتنشئة الاجتماعية، ومن ثم فهي تسهم في تحديد المحتوى المعرفي للرأي وأيضاً الاتجاهات القيمية لحامل هذا الرأي، ولها دور مكمل لدورا لعائلة في تشكيل أفكار التلاميذ منذ سنوات عمرهم الأولى، لهذا فالاتجاهات القيمية السائدة في المؤسسة التعليمية لها تأثيرها المؤكد على مستقبل الرأي العام. فهي تشكل عقلية النشء في مرحلة مبكرة من تكوينه الذهني والفكري خلال سنوات حياته المدرسية. وبحيث تشب أجيال كاملة مؤمنة بأفكار رسخت في نفوسها وعقولها. ومنها مثلا النظرة إلى المرأة، أو اعتماد أسلوب التفكير النقدي...إلخ. وتزداد خطورة هذا الدور في حالة تعدد جهات الإشراف على التعليم، واختلافها (بين وطني وأجنبي)حيث يتحول دور التعليم من بوتقة صهر وأداة توحيد

إلى أداة لتكريس التمزق، والتفتت، وتعميق الاختلافات المجتمعية القائمة، وخلق أزمة في الهوية الثقافية للشباب، بما قد يفرخ أجيالا متنافرة، متباعدة التفكير، يغدو من المستحيل التوصل إلى رؤية مشتركة للمستقبل فيما بينها.

٤- طبيعة النظام السياسي وما يتيحه من حرية في التعبير، فالنظم الديمقراطية التي تسودها حرية إبداء الرأي، والتفكير، والاعتقاد، والتي تعرف تعددية حزبية وتنافسًا سياسيًا، يمكن فيها لرؤى الشباب خصوصا أن تحدد مواقفها من المشكلات العامة، وأن تعتنق بدائل متعددة للحلول. خاصة اذا ارتباط بهذا مناخ يسوده الانفتاح والشفافية، فتلك كلها محددات تسهم في ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى الشباب، وبالتالي ازدياد مشاركته كقيمة وممارسة يتم تنشئته عليها منذ الصغر. هذا علاوة على الدور التثقيفي لوسائل الإعلام الحرة، ومراكز استطلاعات الرأي ومؤسسات المجتمع المدني..إلخ. والتي يتلقى من خلالها الشباب المعلومات والحقائق، وتجري بداخلها المناقشات العميقة في حرية، ودون قيود. هذه البيئة تخلق رأيا عاما مستنيرا، عقلانيا، يتسم بالعمق والوضوح، والتعبير السلمي عن النفس. كما تضفي على النظام السياسي القائم معالم الشرعية والاستقرار، بوصفه معبرا عن الإرادة الشعبية، وممثلا لطموحات وآمال الناس في عمومهم.

٥- الأوضاع الاقتصادية للمجتمع وخاصة فئة الشباب، فتدهور الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الشباب من البطالة تخلق بدورها سلسلة من المعوقات والمشكلات الاخرى لعل أبرزها ضعف المشاركة السياسية للشباب، نتيجة عدم توفر الإمكانات المادية، والانشغال بالسعي وراء الرزق. بالإضافة إلى أن انتشار ظاهرة البطالة ومع ندرة فرص العمل المتاحة، يؤدي بشكل أو بآخر لسيادة معايير المحسوبية في التشغيل والتوظيف، مما يفرغ مؤسسات العمل من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

٦- المناخ الثقافي والإعلامي والفني المحيط بالشباب ففي سياق عالمي تجتاحه الثورة الإعلامية التي تمكنت من اختراق الحواجز الحكومية حيث دخلت شبكة الإنترنت العالمية والقنوات الفضائية إلى كل بيت عربي، ووصل فيها عدد القنوات إلى ٣٤٠٥، منها ٨٨٦ قناة مفتوحة، وحوالي ١٧٠ قناة عربية حكومية وخاصة، مفتوحة، ومشفرة، عامة ومتخصصة...إلخ. أيضاً فرغم أن انتشار استخدام شبكة الإنترنت في الدول العربية لا يزال أقل من المعدلات الدولية بحوالي النصف، كما أن نسبة الدخول تتسم بالتواضع عند مقارنتها بعدد السكان. حيث قد يتجاوز إجمالي المستخدمين في العالم العربي ٢٠ مليون بقليل. إلا أن نسبتهم الغالبة من الشباب، وقد نشرت مجلة إنترنت العالم العربي دراسة عام ١٩٩٩، وجدت فيها أن متوسط عمر المستخدم العربي لشبكة الانترنت وصل إلى ٣٠ عاما أي أقل بثلاثة أعوام عن المعدل العالمي، وأن الشريحة الأكبر تراوحت أعمارها بين ٢١-٣٥ عاما، أي ما يوزاي ٧٠٪ من إجمالي المستخدمين. وفي غياب المتنفسات الإعلامية المحايدة، وفرت الشبكة فضاء تفاعليا جديدا أعطى فرصة الوصول إلى المعلومات دون تدخل السلطات الرقابية، وتشكيل رأي عام لا يتأثر بالوسائل التقليدية التي تقع عادة تحت سطوة الحكومات، ويكفي مثلا أنه في مقدور أي مستخدم في أي وقت إنشاء موقع خاص به وتشغيله. وهو ما يفعله آلاف الشباب مقارنة بتأسيس جمعية وما تتطلبه من تعقيدات إدارية ومعوقات مالية لا حصر لها، هذا الواقع الجديد يعظم الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام في تكوين الرأي العام وتشكيل الوعي، حتى بات ينافس المؤسسات التربوية والتنظيمات السياسية والمجتمع المدني ولكن الأهم هو فحوى الرسائل الاتصالية التي تقوم بنقلها، وما تحمله من مضمون.

تحديات المستقبل كما يراها الشباب العربي

هذه العوامل المرتبطة بدور الأسرة والدين اجتماعيا وثقافيا،وطبيعة الثقافة السياسية التي تعيد إنتاجها المؤسسة التعليمية والإعلامية، وطبيعة النظام السياسي والظروف الاقتصادية في مجتمعاتنا العربية ساهمت في تحديد الملامح العامة لما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الشباب وأنماط تفكيره وبالتالي رؤيته للمستقبل، وهو ما ظهر بشكل واضح في اتفاقه على تحديد طبيعة المشكلات أو التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية والتي تعد عاملا حاسما في رسم صورة مستقبله حيث أكدت حوارات الشباب على أن تلك التحديات تدور حول:

١- تحديات ذات طابع اقتصادي

- نقص الغذاء وعدم قدرة المجتمعات العربية على إنتاج بعض المحاصيل الرئيسية مثل القمح بما يكفي الاحتياجات المطلوبة، والاعتماد على الاقتراض والمعونات لتوفيرها عبر الاستيراد من الأسواق الخارجية.

- ندرة المياه في العديد من بلدان العالم العربي، ونضوب الموارد المتاحة حاليا، أو تلوثها في دول أخرى، وهو ما يعد مشكلة حقيقية تواجه عملية التوسع الزراعى أو الصناعي، وتغطية الاحتياجات المتزايدة للاستخدام المنزلي خاصة في ظل التزايد السكاني بمعدلات كبيرة، ورغم أهمية المشكلة فإنها حتى الآن لم تحظ بحوار حقيقي خاصة في المناطق التي ستعاني منها في المدى القريب.

- ضعف قدرة الدول العربية على أن تتحول من مجرد دول مصدرة للخامات في صورتها الأولية إلى منتجات مصنعة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية حيث إن تحويل الخام إلى منتج يحقق عائدات ضخمة بلدان المنطقة أحوج ما تكون إليها.

- استمرار عجز الدولة العربية عن إقامة تكتل اقتصادي عربي، في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولات دولية برز معها وجود تكتلات الإقليمية اقتصادية وسياسية، والاتجاه نحو تبلور عدد محدود من التكتلات الإقليمية، وكل تكتل يبحث عن مصلحته، وأصبحت العلاقات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي تحكمها مؤسسات دولية تدافع عن مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة أو الكتل الاقتصادية الكبرى مثل البنك الدولي، وصندوق النقد، أو اتفاقيات دولية مصالح تعكس التوازنات الدولية بين هذه الكتل الاقتصادية نموذج لهذا اتفاقيات الجات، وهي التوازنات التي تأتى في النهاية مجحفة بمصالح الدول الضعيفة أو التي لا تنتمي إلى الكيانات الاقتصادية الإقليمية.

- ضعف قدرة الهياكل والأبنية الاقتصادية العربية على أن تتفاعل بشكل إيجابي مع التغييرات الاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية في العالم على المدى القريب وأن تتجاوز أوضاع الاقتصاد المبني على الإنتاج والتسويق إلى اقتصاد المبنى على إنتاج المعرفة والأفكار، وهو التحول الذي يلزمه اعتبار العنصر البشري كرأسمال أهم من رأسمال المنتج.

- تحدي الديون الخارجية وما تفرضه من ضغوط سياسية واقتصادية وإمكانية تسديدها والتخلص منها.

- ضعف توظيف الميزات التنافسية التي تتمتع بها الدول العربية على صعيد الاقتصاد العالمي فعلى سبيل المثال رغم توفر الإمكانية لقيام صناعة سياحة ضخمة وقوية في كافة أشكال السياحة (أثرية ودينية وترفيهية وعلاجية)،إلا ان صناعة السياحة تعاني من تحديات حقيقية لعل أهمها ضعف الاستثمار في هذا المجال الاقتصادي الحيوي، وغياب القدرة على ابتكار أفكار مبدعة وخلاقة وبسيطة في ذات الوقت قادرة

على استغلال الموارد والثروات السياحية التي نمتلكها مقارنة ببلدان أخرى أصبحت السياحة مصدرا رئيسياً من مصادر دخلها القومي على الرغم من عدم امتلاكها لما نملكه من آثار أو مزارات أو حتى مناخ على امتداد العام، يضاف إلى هذا غياب ثقافة التعامل مع السائح باعتباره ضيف ومن الضروري ان يحمل أجمل الذكريات عن بلادنا، وأن التعامل الحسن والترحيب به لا يجب ان يميز بين السائحين على أساس جنسياتهم أو توقعنا لقدرتهم المالية على الصرف فكلهم ضيوفنا ومن حقهم أن يحصلوا أفضل متعة واستفادة من تواجدهم في بلادنا حتى يعود إليها مرة أخرى وحتى يتحول كل منهم بشخصه لوسيلة دعاية متحركة ودائمة لكرمنا وأخلاقنا.

٢- تحديات ذات طابع اجتماعي

- غياب التخطيط، وعدم التواصل في تنفيذ الخطط والبرامج، أو حتى تقييمها، فمنذ استقلال أغلب الدول العربية هناك أخطاء، هناك مشاكل، هناك برامج لم تكتمل، هذه التراكمات خلقت الكثير من المشاكل والكوارث، وهو نهج يجب تجاوزه بوضع خطط قصيرة ومتوسط وطويلة المدى مع تقييم إنجاز كل مرحلة.

- إعمال مبادئ الاستحقاق على أساس الجدارة والكفاءة والقدرة على الإنجاز، ففي بلادنا أجيال من الشباب المعد والمدرب والكفء للقيام بالعديد من الأدوار في أي مجال وهو ما يفخر به أي مجتمع، ويعتبرهم قاطرته للتطور والتنمية، لكن في بلادنا هؤلاء الشباب لا يحصلون على فرصهم في مواقع القيادة، وقد تحول المحسوبية وأشكال الفساد المختلفة أو بعض ممارسات التمييز دون حصولهم على فرص العمل التي تناسب مستوى تأهيلهم وقدراتهم الفعلية، أيضاً معظم مؤسسات المجتمع في مختلف المجالات بدءًا من الأسرة، مرورا بالمدرسة والجامعة، وانتهاء بأجهزة الإدارة والشركات، حتى المؤسسات الثقافية، والإعلامية، والترفيهية، على اختلاف أنواعها،مازالت تدار

بواسطة الكبار، ولا تتخطاهم رغم طبيعة بعضها الإبداعية الأقرب لفئة الشباب الأكثر ابتكارا،.هذه الممارسات تصيب قطاعات واسعة من الشباب بالإحباط وترسخ لديهم أن الهجرة لبلدان أوربا وأمريكا هي الحل والمخرج، حيث يمكنهم تحقيق ذوا تهم وبناء حياتهم بشكل أفضل، وهو ما يحرم الوطن في النهاية من الكثير من الطاقات المبدعة.

- الأثار الاجتماعية الخطيرة لمشكلة البطالة مثل الانحراف والتطرف والاغتراب، بالإضافة إلى ما تؤدى إليه من مشكلات اجتماعية مثل انخفاض الدخول، وتدهور مستويات المعيشة، فضلا عن ارتفاع تكاليف الزواج، وحرمان الشباب من أغلب حقوقهم الأساسية مثل حقهم في العمل، والكسب، والسكن، ويرتبط بتحدي البطالة تحدّ آخر هو تحسين مستوى قدرات ومهارات الشباب على الالتحاق بسوق العمل وهو ما يتعلق بنوعية التعليم الذي يحصلون عليه ومدى استجابته لاحتياجات سوق العمل ، وبالتالي حصولهم على فرص عامل تناسب تأهيلهم وتعليمهم لمواجهة حالات التبطل والهدر والإحباط الناتجة عن عدم الحصول على أي فرصة للعمل أو العمل في غير مجال التخصص أو في وظائف هامشية غير منتجة هي في الحقيقة نوع البطالة المقنعة. وهو التحدي الذي يطرح قضية التدريب والتأهيل المستمر والتدريب التحويلي،وقضية ضرورة وضع سياسات كلية مرتبطة بقضية التنمية البشرية، وقضية دعم ثقافة التوظيف الذاتي حتى يصبح خيار الوظيفة الحكومية هو الخيار الأخير وغير المستحب، بجانب قضية الاهتمام بالعمالة الخارجية أو المهاجرة وزيادة الفرص المتاحة أمامها.

- تحدي الفساد حيث تعاني الدول العربية من مشكلة الفساد علي جميع الأصعدة والمستويات، والمواجهة الحاسمة مع ظاهرة الفساد سوف تسهم بشكل مباشر في حل

مشكلات أخرى عديدة مرتبطة بالبطالة والجريمة وغياب الاحترام القانون وهو ما سوف يسهم في توفر الكثير من الموارد التي نحتاجها لإصلاح حال التعليم والنهوض بالصحة إلى أخر مجالات التنمية البشرية.

- تحدي الفقر وخفض معدلاته وهو ما تجمع عليه كل تقارير التنمية البشرية فرغم كل الجهود التنموية التي تبذل وتفاوت مؤشرات ومعدلات الفقر من بلد عربي لآخر إلا ان الصورة الإجمالية تشير إلى أن هناك ضرورة تحسين نوعية حياة الإنسان العربي مازالت تحدياً حقيقياً تواجهه أغلب المجتمعات العربية.

٣- تحديات ذات طبيعة سياسية

- ضعف الثقافة السياسية والديمقراطية لدى الشباب وافتقاده لما يرتبط بها من قيم ومهارات، مثل قيم قبول الاختلاف والتعددية، والمساواة، واحترام القانون والنظام، وإدراك الحقوق والواجبات، بجانب غياب مهارات مثل القيادة، والقدرة على التفاعل داخل المجتمع ، والقدرة على التعبير عن الرأي، والاحتجاج السلمي المنظم، والعمل المؤسسي والجماعي في مواجهة الفردية.

- تحدي تنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية خاصة لدى القطاع الخاص ورجال الأعمال، والذين يجب أاَن تتجاوز مساهماتهم في عملية التنمية والنهضة مجرد دفع الضرائب إلى دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي يهتم بها المجتمع المدني.

- غياب سياسة قومية للشباب في المجتمعات العربية خاصة تلك التي تتعلق بقضايا التشغيل، المشاركة السياسية، التطوع أو العامل العام.

- تنامي أفكار الأصولية الدينية ذات الطبيعة المتطرفة، والتي ترى في الكثير من المنجزات الإنسانية أشكالاً من البدع والضلال التي يجب محاربتها مثل الديمقراطية وحكم الشعب والانفتاح الثقافي والمساواة مبين المختلفين دينيا على قاعدة المواطنة..إلخ.

٤- تحديات ذات طبيعة ثقافية

- افتقاد القدرة على الحوار وعدم قبول واحترام الخلاف في وجهات النظر، كجزء من الثقافة السائدة في بلداننا وكذلك في العلاقات بين بلداننا، حيث لا تراعي في كثير من الأحيان الظروف أو الأوضاع الخاصة التي قد تحكم سياسة أو مواقف بلد عربي ما في لحظة معينة وذلك على مستوى العلاقات بين البلدان العربية، وداخل البلد الواحد هناك أيضاً في بعض البلدان مشكلة عدم احترام التعددية الثقافية التي قد ترجع لخلافات في الدين أو الطائفة أو العرق أو اللغة، إن تحدى قبول التعددية والإيمان بحق الاختلاف كقاعدة هو السبيل الوحيد لبناء الوحدة على المستوى القطري أو القومي، وهو ما يطرح تحدي القدرة على التفاعل الثقافي سواء داخل المجتمعات العربية أو في علاقاتها بالمجتمعات الاخرى، وقبول التنوع واعتماد الحوار كأسلوب ونهج لممارسة الخلاف دون إقصاء أو تكفير .

- مشكلة التبعية الثقافية،وعدم الاهتمام بتنمية الثقافات المحلية، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات فرغم ما قدمته ثورة الاتصالات من جوانب إيجابية أسهمت في التعرف على ثقافات وشعوب أخرى في جميع أنحاء العالم، وخلق إمكانية غير مسبوقة للتفاعل مع الآخرين والتعلم منهم، إلا أن هناك تهديدات تنطوي عليها العولمة كالتنميط والتوحيد، وتكوين مجتمعات ذات نزعة استهلاكية فجة، والاغتراب، والاستبعاد لشعوب كثيرة، وقيام علاقات من الاستغلال الاقتصادي على حساب القيم الروحية، كما أنها قد تحوي إجحافا على أساس الجنس أو العنصر أو الدين أو بين الشمال المتقدم والجنوب النامي...إلخ.

- تهالك وتقادم وعدم فاعلية النظم التعليمية في عالمنا العربي وحاجتها إلى التجديد ومواكبة احدث نظم التعليم في العصر الحديث، وهو ما أدى - رغم وجود أعداد كبيرة من المتعلمين من حملة الشهادات العليا (الجامعية وما بعد الجامعية) - إلى افتقاد أعداد كبيرة منهم القدرة على الالتحاق بسوق العمل لعدم امتلاكهم المهارات والخبرات اللازمة نتيجة انخفاض كفاءة وعدم ملاءمة نوعية التعليم التي حصلوا عليها.

- غياب المناخ الملائم للبحث العلمي خاصة ما يتعلق بحرية البحث العلمي، فهناك الكثير من العلماء والطاقات الحقيقية في العالم العربي تهرب إلى الخارج، ليس فقط سعيا وراء الدخول الأعلى أو نتيجة لعدم توفر التجهيزات بل أيضاً لغياب المناخ الذي يحمي حرية البحث العلمي، وهو ما أصبح يمثل نوعا من الاستنزاف للأدمغة والعقول العربية، بجانب هذا يجب أن يتم الاهتمام بالدراسات المستقبلية، والتي تعد أمراً حيوياً لوضع سيناريوهات التطور في المستقبل والتخطيط للوصول إليها وتحقيقها.

- ضعف ثقافة العقلانية لدى الشباب، والتي تمكنهم من القدرة على التحليل والرؤية النقدية للظواهر، وتوقع النتائج في ضوء ربطها بالأسباب وبأساليب التعامل مع المشكلات التي يواجهونها، وأولوية تلك المشكلات، وامتلاك المهارة على التخطيط لحلها والتعامل معها،وهو ما يتطلب ضرورة تغيير أنماط التنشئة الاجتماعية وأساليب التربية بما تحمله من أنماط للتفكير ومنظومة للقيم، خاصة القيم التي تؤكد على أهمية المبادرة والاعتماد على الذات.

- تحدّ ثقافي يرتبط بعدم القدرة على تجاوز ذكريات الماضي بأمجادها، والتي كان لها ظروفها وسياقها التاريخي والسياسي،والوقوف عند لحظة الحنين لهذا التاريخ المجيد وإعادة اجترارها مرارا وتكرارا دون السعي لتجاوز الحاضر بكل مشكلاته، بحيث يصبح التاريخ بدروسه المستفادة من إخفاقات ونجاحات فاعلا في تجاوز أوضاعنا

الراهنة بدلا من العيش في كنف الذكريات، يرتبط بهذا الجهل بالآخر خاصة الخصم أو المختلف حضاريا تحت كثير من الدعاوى غير الصحيحة والتي تأخذ في كثير من الأحيان أغطية دينية أو سياسية، في الوقت الذي أصبحت معرفة الخصم أو المختلف أو المنافس شرطا أساسيا لنجاح مواجهته سياسيا واقتصاديا أو ثقافيا، أو التفاعل معه والاستفادة منه، هذه الوضعية في غياب فهمنا ومعرفتنا عن الآخر، في الوقت الذي لا يكف فيها الأخر عن معرفة تفاصيل ودقائق حياتنا وثقافتنا وتاريخنا ومشكلاتنا منحته أفضلية والقدرة على الهيمنة وان يكون الطرف الأقوى في فرض مصالحه وتحديد نمط تعاملاته مع مجتمعاتنا بما يخدم هذه المصالح.

الفرص المتاحة لمستقبل أفضل كما يراها الشباب العربي

شكلت التحديات التي تواجه عالمنا العربي كما رصدها الشباب المشارك في الحوار طبيعة القضايا التي تشغلهم، وشكلت بالتالي نظرتهم للعالم من حولهم، كما حددت ملامح الصورة التي يرسمونها في أذهانهم حول المستقبل مستهدفة تقديم بدائل لمسيرة الوطن بشكل يعينه على مجابهة التحديات المستقبلية في شتى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتحديد الخطوط العامة على أساس المسارات المحتملة والمشاهد البديلة للعمل العربي المشترك.

وتؤكد رؤى الشباب هنا على أن الواقع بكافة سلبياته ليس قدرا حتميا مفروضا لا سبيل إلى الفكاك منه، وأن هناك عدة بدائل للمستقبل، وأن في استطاعة أبناء الوطن تحديد المستقبل، ورسم خرائطه بحسب إرادتهم، ورغباتهم، وقدراتهم على دفع الثمن المطلوب للوصول إلى المستقبل المنشود.

هذه القدرة على تشكيل المستقبل والمساهمة في صياغته وتغيير معالمه ترتهن بالإرادة، كما تتأثر بعوامل داخلية وخارجية من بينها: الواقع الراهن الذي يحمل بذورا جنينية للمستقبل،

وتربطه به علاقة جدلية، والسياق المحيط إقليميا ودوليا، والذي يتعرض بدوره للتطور السريع والمتلاحق، مما يطرح آثاره على المستقبل الذي لا يمكن تصور حدوثه في فراغ. وأنه من الضروري توضيح حقيقة التنوع والتعدد في البدائل، للوصول إلى مستقبل أفضل، وصياغة مشروع حضاري عربي للنهضة. بيد أن ذلك يتطلب، في المقام الأول، إلماما ووعيا عميقا بالتحديات والمخاطر المستقبلية وهو ما أشارت إليه حوارات الشباب بالتفصيل، وهي العملية التي تستكمل بالتعرف على الإمكانات، والآفاق المحتملة وكذلك الثمن الذي يجب أن يسدده الجميع لبلوغ الغاية المرجوة. ولذلك فإن استطلاع الآفاق المستقبلية المحتملة، وما تنطوي عليه من تغيرات وتطورات، يأتي من قبيل التحسب لما قد تحمله من مفاجآت، وتفادي ما ينجم عنها من محاذير أو أخطار، مع الاجتهاد في التعرف على التدابير الواجب اتخاذها من أجل تطويع المستقبل لما يعتبر وضعا مرغوبا فيه. بمعنى بحث كيفية تضييق الفجوة بين الواقع والمأمول.

في هذا الإطار، أشارت حوارات الشباب إلى العديد من الفرص المتاحة التي يمكن الإمساك بها لرسم مستقبل أفضل لشعوبنا وهي الفرص التي تدور حول:

- وفرة وتنوع الموارد الطبيعية الموجودة في الوطن العربي والتي لم يتم استغلالها حتى الآن بالشكل الأمثل (مثل الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة والتي يمكن ان تصبح سلة لغذاء البلدان العربية والعالم، المسطحات المائية من بحيرات وأنهار والسواحل الممتدة والتي تشكل مصدر غنى للثروة السمكية) حيث لا تقتصر ثروات المنطقة على البترول أو بعض المعادن، بجانب ما يتوفر في بلداننا العربية من موارد سياحية ضخمة (مناخ معتدل /شواطئ /آثار ومزارات سياحية ومقدسة /بنية أساسية لا بأس بها لخدمة السياحة،وهو ما يوفر الإمكانية لقيام صناعة سياحة تدر عوائد ضخمة لخدمة التنمية الاقتصادية.

- ارتفاع نسبة الشباب بين سكان الوطن العربي وهم عماد قوة الانتاج والتقدم في أي مجتمع، وهم يشكلون مصدرا لا ينتهي لاستمرار عملية التنمية التي تعتمد بالأساس على سواعد البشر، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من الشباب المتعلم والذي يمكن أن يشكل قاطرة لعمليات التنمية والنهضة والذين يحمل الكثير منهم تخصصات علمية ومهنية جديدة لا تتوفر لدى الأجيال غير الشابة، إلا أن هذا لا ينفي حاجتنا إلى مزيد من المتخصصين والمتعلمين وضرورة نشر التعليم وإتاحته للجميع كحق، لكن ما هو متاح لدى مجتمعاتنا العربية الآن يمكن أن يشكل قاعدة لا بأس بها لبدء عمليات النهضة والتنمية بشكل أفضل وأكثر فاعلية في السنوات القادمة لو أحسن توظيفها.

- التاريخ المشترك للدول العربية ووجود الكثير من عوامل الوحدة مثل اللغة والمصالح المشتركة تخلق الأرضية والإمكانية لقيام تكتل اقتصادي عربي مؤثر في العالم.

- روح الأمل والتحدي والرغبة في الإنجاز المتوفرة لدى قطاعات متزايدة من الشباب.

- بروز عدد من الدعاة الجدد الذين استطاعوا أن يربطوا بين الخطاب الديني والمشكلات الاجتماعية بلغة جديدة بسيطة قريبة من الشباب، واستطاعوا أن يقدموا لهم نموذج الشاب الناجح المدرك للقيم السامية التي يحملها الدين ويدعوا لها، وفي نفس الوقت أصبحت هذه القيم محورا لسلوكه الاجتماعي خاصة قيما مثل العقلانية في التفكير والعمل الجماعي، وتجاوز الطائفية والمذهبية، وأهمية العمل والإنتاج..إلخ، وعلى الرغم من أن شيوع هؤلاء الدعاة وشهرتهم تعود لرسوخ العاطفة الدينية في مجتمعاتنا العربية إلا أننا نحتاج لتعميم هذه النماذج التي تقدم القدوة والمثل لأجيال الشباب في مختلف مجالات الحياة.

- التطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصالات، وما يتيحه ذلك من فرص للمعرفة والانفتاح على العالم والتواصل معه، فقد أتاحت شبكة الانترنت فرصة كبيرة

للمبادرة، وخلقت مساحات شاسعة للتفكير وتبادل الآراء، استطاع الشباب عبره التحليق بحرية في آفاق لا حدود لانفتاحها، ولا سقف لاستقلاليتها.

- تنامي دور منظمات المجتمع المدني وما تتيحه للشباب من فرص للتدريب على مهارات القيادة وتنمية ثقافتهم السياسية من خلال تحول هذه المؤسسات إلى أطر ديمقراطية يتعلم ويمارس فيها الشباب القيم والمهارات المرتبطة بالمشاركة المجتمعية، هذا الدور الذي يتنامى مع انتشار ثقافة التطوع بين قطاعات واسعة من المجتمع خاصة قطاع الشباب، وهو ما يوفر طاقات وموارد لا محدودة في حالة تحولها إلى مكون رئيسي في الثقافة السائدة لدى أبناء امتنا.

- سيادة تيار الديمقراطية والحكم الرشيد في العالم وتأثر البلدان العربية به كجزء من عملية التحول العالمي، وهو ما يوفر فرصة سانحة لإعمال الديمقراطية السياسية ومبادئ الشفافية والحرية والعدالة والرقابة على الأداء العام، خاصة في ظل دعوات الإصلاح والتغيير التي طالت كل المجتمعات العربية تقريبا.

رؤية الشباب العربي للمستقبل

في ضوء تحليل الشباب المشارك في الحوار لطبيعة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا العربية والفرص المتاحة أمامها، كان لابد من التعرف على ملامح صورة المستقبل كما يرونها، وهي الصورة التي سعت العديد من الدراسات الأكاديمية لرصدها ، ففي دراسة عن استطلاع رؤية الشباب العربي للعولمة أوضحت الدراسة أن الشباب يدركون سماتها النسبية، وأن مقولات نهاية التاريخ تمثل غطاءها الأيديولوجي. فضلاً عن طبيعتها الخلافية لما تثيره من جدل، وأنها أتت كلحظة فارقة شهدت سقوط نموذج وظهور نموذج آخر جديد، وأن العولمة لن تؤدي إلى تفكيك الدولة أو انهيارها، كما أن الدولة القومية باقية في الوطن العربي، إلا أن أحد الباحثين الشبان يشير إلى أنها ستتعرض للعديد من أوجه التغير في أدوارها ووظائفها، ولا سيما فيما

يتعلق بمفهوم السيادة. إلا أنه حذر من عواقب تراجع الفكرة القومية، وأنها تهدد بتفكيك أواصر الوطن العربي. وعن الأبعاد الثقافية للعولمة، أشارت الدراسة إلى الهوية الثقافية، وضرورة تبني استراتيجية ثقافية عربية للتعامل مع العولمة. وأن تعطى الحركة الإسلامية الفرصة لطرح رؤيتها، مع التأكيد على التنوع والاختلاف في الرؤى الثقافية للعالم.

هذا على الصعيد العام، أما على الصعيد القطري فهناك العديد من الدراسات التي حاولت التعرف على رؤية الشباب للمستقبل ففي تونس تشيرا الدراسات إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة منظورات شبابية للمستقبل: منظور عربي إسلامي، وآخر فرنسي أوروبي، وثالث يحاول المحافظة على التراث العربي الإسلامي، مع السعي لبناء شخصية تونسية جديدة، تقوم على مفردات العلمانية، والمنطقية، والعلمية، للوصول إلى المستقبل، وهو ما يعنى أن الثقافة في تونس حملت سمات الازدواجية والانقسام الثنائي، مع تحيز نحو الأفكار الغربية.

وفي المغرب، تشير بعض الدراسات إلى وجود تحدٍّ جيلي يتمثل في اقتصار عملية الإحلال الجيلي على المجال الاقتصادي وغياب الشباب عن الساحة السياسية، وأن مشكلة البطالة تعد من أخطر تلك المعوقات برغم ظهور بعض القيادات الشابة على المستوى المحلي، وهو ما يفسر نظرة أغلب الشباب بتوجس لما يصدر عن النخبة السياسية التي تنتمي في أغلبها إلى الأجيال السابقة، وأنه لا يثق تماما حتى في اللغة الجديدة التي بدأت مؤخرا في استخدامها. أي أن ثمة أزمة ثقة تسيطر على توجهات الشباب نحو القيادة والنخبة في المغرب. غير أن رد الفعل قد لا يكون بالضرورة هو اللجوء إلى العنف، وقد يلجأ بعض الشباب المحبطين إلى الهجرة كأسلوب للتخفيف من القلق على المستقبل.

وفي مصر أشارت العديد من الدراسات إلى احتلال قضايا البطالة، والتعليم، والزواج مقدمة أولويات الاهتمام أو بتعبير أدق الهموم الشاغلة للشباب، والتي تلقي بظلالها الكثيفة على صورة المستقبل في أذهانهم. وقد أعرب الشباب في معظم البحوث الميدانية عن إدراكهم

الواعي بارتباط البطالة على نحو وطيد بسلسلة أخرى من المشكلات المتولدة عنها، والتي يعانون منها، فهم يعزون إلى البطالة انخفاض الدخول، وتدهور مستويات المعيشة، فضلا عن ارتفاع تكاليف الزواج. في هذا السياق، كشفت دراسة أخرى عن أن النظرة إلى المستقبل سلبا أو إيجابا تتوقف على مدى تحقيق التوازن بين مستويات الدخول والأسعار. كما كشفت عن اتجاه جديد بين الشباب يفضل العمل الحر أو في القطاع الخاص، مع الانصراف في المقابل عن العمل الحكومي، لا سيما بعدما تقلصت مزاياه في نظرهم من دخل ثابت، وهيبة اجتماعية، ومصدر أمان للمستقبل. وهو ما يشير إلى تغير في توجهات الشباب، ونظرتهم للمستقبل. علاوة على إلمامهم بما تفرضه سوق العمل في عصر العولمة من متطلبات جديدة بخلاف الحصول على الشهادة الدراسية. والتي بات من المعروف للجميع أنها لا تدلل وحدها على تحقيق صاحبها للمستوى المطلوب من المعارف والمهارات التي تجعله كفئًا لشغل أية وظيفة بمعايير السوق العالمية. وفي دراسة أخرى، يرى الشباب أن الإصلاح بمعناه الحقيقي لن يتحقق من خلال الخصخصة والانتقال إلى الرأسمالية فقط، وإنما عبر آليات التحديث التكنولوجي والبحث العلمي والتخطيط المستقبلي، وأن تحديات العولمة، وثورة المعلومات، لا يمكن مواجهتها، بما تنطوي عليه من منافسة مستقبلية، إلا من خلال الدخول بقوة في هذا المجال، وبشكل نظامي مؤسسي، وبروح الفريق.

ورغم ما تشير إليه نتائج الدراسات السابقة من أن الشباب يحمل بين طياته بعض الاتجاهات المختلفة إلا أنه في الحقيقة يعبر عن أن الشباب سلاح ذو حدين، فهم حاملو ثقافة الأمل والتفاؤل والانتماء، وهم كذلك، الأكثر عرضة لتبني ثقافة اليأس والإحباط والاغتراب، وهو ما يعنى أنه إذا لم يتم استثماره وتوظيفه وتوجيهه في اتجاه البناء، فسوف ينقلب بسهولة إلى النقيض، فيتحول إلى معول هدم وتدمير لذاته وللمجتمع. لهذا من الهام التعرف على سيناريوهات المستقبل وتطوره كما يراها الشباب فعلى سبيل المثال تكشف إحدى الدراسات

الحديثة عن أربعة تصورات للمستقبل يملكها الشباب في مصر يمكن تقسيمها إلى:

١- تصور يقوم على استمرار الوضع الراهن إذا ما استمر السير على نفس السياسات الحالية.

٢- تصور يتم فيه التركيز على البعد الاقتصادي للإصلاح بما يحقق طفرة اقتصادية وتكنولوجية ينقصها بعدا التنمية الاجتماعي والسياسي، اللذان يسفر تغييبهما عن عواقب وخيمة.

٣- تصور يتم فيه التعويل على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للتنمية، ولكنه يتجاهل عملية التحول الديمقراطي الكامل. وهو سيناريو يقبله ٣٠٪ من الشباب ويرفضه الباقون.

٤- تصور يقوم على تبني المنظور الشامل للتنمية بكافة أبعادها، مع الربط بصفة خاصة بين البعدين السياسي والاقتصادي (بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والبيئية..إلخ) وبشكل مستمر ودائم، وهو ما يأمله ٧٠٪ من الشباب، وهو ما يعني أن رؤى الشباب للمستقبل تتأثر بشكل مباشر بمسار عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في مجتمعاتنا ومدى النجاح في إشاعة الديمقراطية السياسية وبالتالي إدخال آراء الشباب كطرف في المعادلة عند وضع السياسات العامة.

لهذا، تشير الدراسات التي تناولت رؤى الشباب العربي للمستقبل على عدة أمور يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الشباب هم القوة الخلاقة والطاقة المتدفقة حيوية ونشاطا وحماسا وهم الفاعل المحرك، وأفضل مقياس لأحوال أية أمة، فكلما كان الشباب بخير كان المجتمع برمته بخير. والشباب هم جزء من الحاضر، ولكنهم كل المستقبل.

- تتضاعف تلك الأهمية بالنسبة للوطن العربي، فإلى جانب كون الشباب يشكلون نسبة كبيرة للغاية من سكان العالم بوجه عام، فإن هذه الشريحة العمرية تتزايد نسبتها لإجمالي السكان في البلاد العربية على وجه أخص، فالدول العربية ذات تركيبة سكانية شبابية لا تعاني من مشكلة الهرم المقلوب التي تجابهها أغلب بلدان الشمال المتقدم، بل على النقيض تبلغ نسبة الشباب والأطفال قرابة ٦٠٪ من سكان مصر ومن يندرجون في الفئة العمرية من ١٥-٣٠ عاما يمثلون أكثر من ٥٠ مليون نسمة في البلاد العربية، أي أن نسبتهم تزيد عن ٢٠٪ من مجموع السكان، أما الفئة الأوسع بين ١٥-٣٩ عاما فتشكل نسبة تتعدى ثلث السكان. أي أن الشباب في البلاد العربية هم الشريحة الاجتماعية الأهم، والمحددة لمستقبل الأمة.

- ثمة إجماع على اعتبار الشباب سلاحًا ذا حدين، فهم قوة مبدعة خلاقة ومورد إنتاجي فعال إذا ما تم استثمارهم، وتوجيه طاقاتهم على نحو صحيح، وقد يتحولون إلى طاقة تدميرية تدمر ذاتها ومجتمعها في آن واحد، إذا لم يحسن توظيفها، وإذا أخفق المجتمع في التعامل مع مشاكلها ولم يفلح في إيجاد حلول فعالة لها. وعليه، فإن تعظيم الشباب كمورد، يرتهن في المقام الأول والأخير بمدى استعداد المجتمع لتمكينهم، على كافة الأصعدة اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا وفكريا..إلخ.

- أن وجود الشباب في الوقت الحاضر دون تمكنهم من الإمساك بزمام الأمور، التي تتجمع كلها في قبضة الجيل الأكبر سنا يجعل نظرتهم إلى المستقبل تتراوح بين أقصى درجات الأمل والتفاؤل والحماس تارة، وأقصى درجات اليأس والتشاؤم والإحباط تارة أخرى. ويتوقف غلبة أي من الموقفين على الآخر، على ما ينطوي عليه الحاضر وظروفه من مؤشرات إيجابية أو سلبية. أو هواجس القلق، وهي مشاعر طبيعية قرينة بالمرحلة العمرية ذاتها، والتي إن لم يتحقق فيها للمرء الاستقرار على الصعيد المهني، أو الصعيد الأسري، يقل تبعًا لذلك الإحساس بالاطمئنان كما أن الظروف المحيطة التي يعيشها الشاب، ويحيا في إطارها دوليا، ووطنيا، ومحليا تعمق لديه هذا الإحساس أو ذاك.

- ويشير عدد من الدراسات إلى دور التعليم من حيث نوع التعليم بين عام أو خاص أو أجنبي، ومؤسسات التنشئة والتربية بدءًا من الأسرة، ووصولا إلى وسائل الإعلام والإنترنت..إلخ. ومدى كثافة أو كم التعرض لتلك الوسائل، والأهم المحتوى والمضمون الذي تبثه وتحمله في ثناياها، وهل ينطوي على قيم معينة من شأنها ترسيخ الشعور بالاطمئنان وغرس التفاؤل في نفس الشباب. وفي هذا الصدد، تعتبر مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من أهم ما يركز عليه القطاع الأوسع من الشباب العربي، ربما بشكل يفوق قيم الليبرالية كالحريات العامة والسياسية الفردية.

- رغم الإقرار بوجود رؤية غالبة تنطبق على القطاع العريض من شباب البلاد العربية، وتؤكد على ما بينهم من قواسم مشتركة، إلا أنه من قبيل المبالغة المتنافية مع اعتبارات الدقة والموضوعية الزعم بأن هناك رؤية واحدة بعينها يتبناها الشباب بغض النظر عما بينهم من تباينات، سواء عادت إلى عوامل الخصوصية القطرية أو عوامل أخرى كالنوع، والدين، والسن، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والأسرية..إلخ. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن نسبة القلق المهني بخصوص فرصة العمل تزيد لدى الشباب من الذكور مقارنة بالإناث. وهناك فوارق أخرى تعود إلى الاختلاف بين دارسي العلوم الطبيعية ودارسي العلوم الإنسانية، أو بين أبناء الريف وأبناء المدن (ناهيك عن أبناء العشوائيات). حيث يؤكد شباب الريف على قيمة العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، باعتبارها جوهر الديمقراطية، في حين يميل شباب الحضر إلى تفضيل وتحبيذ قيمة الحرية الفردية.

ويتضح من كل ما سبق، أن التعميم يجب ألا يتجاوز حدودًا معينة، دون أن يغفل التعدد والتنوع في الرؤى والبدائل. وإلا كان ذلك اختزالا للحقيقة، وتبسيطا مخلا لصورة الواقع، والتي تعتبر أكثر تعقيدا في تفاصيلها الدقيقة. ولذلك يصعب مجرد استخلاص صورة واحدة

للمستقبل، لكن يمكن محاولة تلمس مساحات الاتفاق والاختلاف بين الصور العديدة والمطروحة، سعيا إلى فهم العوامل الكامنة وراء كل منها.وهو ما سعى إليه استبيان تم على عينة عشوائية من الشباب العربي أجراه معهد البحوث العربية، فالنسبة لمفهوم المستقبل لدى الشباب أوضح خمسة من الطلاب بأنه الخمسون سنة القادمة، وأكد أربعة منهم أنه العشر سنوات القادمة، وأربعة آخرون أنه القرن القادم، ولم يذكر أنه الأيام المقبلة سوى ثلاثة منهم، وهو ما يدلل على أن أغلب الطلاب ينظرون إلى المستقبل بوصفه المستقبل البعيد، وقد رفض أحدهم اختيار حقبة زمنية معينة وأكد على أن المسألة نسبية تختلف باختلاف ما ينجزه الفرد والمجتمع، وما يتبقى من هذا الإنجاز.

وبالنسبة لأهمية المستقبل القريب أو البعيد، أجاب أغلب الطلاب (تسعة طلاب) بتحديد المستقبل القريب بوصفه الأهم، بينما اعتبر خمسة منهم أن الأهم هو المستقبل البعيد، وجمع أحد الطلاب بين المستقبل القريب والبعيد، وأجاب أحدهم أنه الماضي، بينما أجاب اثنان أنه الحاضر، وأجاب أحد الطلاب أن هناك علاقة تكامل بين الأزمنة الأربعة الماضي والحاضر والمستقبل القريب والبعيد. وهذا يعني أن الاهتمام بالمستقبل يفوق الماضي والحاضر لدى الشباب، ولكنه يظل المستقبل القريب الذي يعنيهم بالدرجة الأولى لأنه هو الذي يخصهم، بينما يتعلق المستقبل البعيد بالأجيال التالية.

وعن التفاؤل أو التشاؤم بالمستقبل: أتت أغلب الإجابات مؤكدة على التفاؤل (أحد عشر طالبًا)، بينما أكد خمسة منهم تشاؤمهم ومنهم الطالب العراقي والباقون من الفلسطينيين والمصريين. بينما أشار أربعة منهم إلى أنه لا هذا ولا ذاك. فالتفاؤل برغم كافة الظروف التي قد يبدو أنها غير مهيأة تماما لا زال هو الموقف الغالب على نظرة هؤلاء الشباب للمستقبل. وبالنسبة لأهم ركائز التفاؤل فقد أشارت الإجابات إلى: التعليم–والعمل والجهد–وضرورة التعلم من الماضي–والإيمان بالله والاقتداء برسوله والعمل بتعاليم الدين التي تحض على التفاؤل، وتحرم التشاؤم، وأكد أكثر من طالب أنه لا فائدة أو جدوى من التشاؤم لأنه لن يعالج

الأوضاع القائمة، بل ربما يزيدها سوءا، وأن دروس التاريخ تؤكد أن كل حقبة صعبة يتلوها حقب أفضل. كما أكد البعض تفاؤله بالصحوة الدينية-وبرغبة المواطن العربي في حياة أفضل.

وقد يبدو مما سبق، أن أغلب الإجابات راهنت على المواطن العربي ذاته، أو على الدين، أو على التاريخ، ولكنها لم تذكر دور الحكومات أو النظم القائمة كأحد العناصر الباعثة للأمل، بيد أن إحدى الإجابات أشارت إلى الاستبشار بظهور ملامح الديمقراطية والشفافية في بعض الدول العربية وصعود وتنامي الحركات الجماهيرية المطالبة بالحقوق، علاوة على دور الإعلام وما أسهم به من كشف عن الحقائق وتوجه المجتمعات العربية التي سادها العنف إلى اكتساب صفة المدنية، كما أكد أحدهم أنه متفائل، مادام هناك شرفاء حريصون على الوطن العربي ووحدته. كما ذهب أحدهم إلى تأكيد أنه لا يوجد أي أعداء متربصين، رافضا نظرية المؤامرة التي نعلق عليها أوجه قصورنا، مؤكدا أن لكل شخص نصيباً بشرط الوعي والأخذ بالأسباب وأكد أحدهم إيمانه وثقته في العروبة والإسلام كقوة جغرافية وتاريخية واقتصادية وأن صراع الحضارات سيدفع نحو حوار الحضارات. ومن اللافت للنظر، الحرص على تعداد أوجه القوة ودواعي التفاؤل، وأنها لا تشمل فقط المجال السياسي أو الاقتصادي وإنما كافة المجالات بما فيها المجال الإعلامي، والذي يدل على إدراك الشباب لحقيقة الاعتماد المتبادل بين وجوه القوة المختلفة والمتعددة.

هذا من الواضح بجلاء من واقع الإجابات أن ثمة تعادلاً بين فريقي المتفائلين والمتشائمين في الركائز والحجج التي استند إليها كل منهما في بناء تصوره. كما يتبين إلى حد كبير كيف أن الظاهرة الواحدة تحمل وجهين أحدهما إيجابي يراه البعض ويتفاءل به، والآخر سلبي يركز عليه البعض الآخر، ويتخذه ذريعة للتشاؤم حيث وصف البعض السياسة الإعلامية كملمح للتحول الديمقراطي وكشف الفساد، بينما وصفها فريق آخر بأنها أحد أوجه القصور ومكامن الضعف التي تعتور الأنظمة العربية القائمة.

كذلك، يجدر تسجيل أن ثمة توازنا في الإجابات بين المراهنة على الإرادة الإلهية وإرادة السماء، والمراهنة على الفرد المواطن وإرادته، والمراهنة على مجمل المجتمعات العربية، وإن لم يرد ذكر الحكومات أو الأنظمة الحاكمة ضمن القوى الفاعلة التي في مقدورها تغيير الأوضاع القائمة نحو الأفضل، بل ينحو أغلبهم باللائمة عليها بوصفها المسئولة عن حالة التردي والتفكك والفساد والاستبداد..إلخ. ولم يكن من بين الإجابات سوى اثنتين اتسمتا بعدم التحديد أو الوضوح في الرؤية، حيث أكدا أنهما ليسا مع التفاؤل أو مع التشاؤم، مؤكدين أن الغيب لا يطلع عليه سوى الله، وأنهم لا يعرفون شيئا عن المستقبل، بما يكشف عن حالة اللايقين والغموض التي تحيط به في نظرهما.

وحول أكثر الأشياء المهمة في المستقبل الشخصي، أتت أغلب الإجابات حول مواصلة التعلم، ويليها الحصول على فرصة العمل، ثم النجاح في الدراسة والزواج وتكوين الأسرة وكانت الفتيات هن الأكثر اختيارا لهذا البند، وأشار البعض إلى ضرورة الجمع بين هدفين معا في وقت واحد أو حتى بين كافة تلك الأهداف، كما أن التفوق ومواصلة التعليم بقدر ما يحمل مؤشرا إيجابيا على وعي هؤلاء الطلاب بأهمية العلم كأساس للطموح والترقي الشخصي، إلا أنه أيضاً لا يخلو من مدلول سلبي إذا ما كان هو البديل الوحيد المطروح، أو كونه تعويضا أو شغلا للوقت في ظل حالة البطالة وانعدام أو ندرة فرص العمل، بما يجعل العمل الذي هو أساس الاستقلال المادي لأي شاب في مقتبل العمر وحديث التخرج خارج دائرة الطموح وبمثابة المطلب المؤجل للمستقبل البعيد. ويعتبر هذا أمرًا ايجابيًا، إذا كان التعلم هو أحد المؤهلات الإضافية التي يدرك الخريجون أهمية السعي للحصول عليها بوصفها قد تتيح لهم في المستقبل فرص العمل المأمولة.

وعن علاقة المستقبل الشخصي بمستقبل الوطن العربي وأيهما أهم، أجاب سبعة من الطلاب بأنهما نفس الشيء، بينما أجاب ستة بأن مستقبل الوطن القطري أولا مع ملاحظة أنهم جميعا من الفلسطينيين أو السودانيين، وبلغ عدد من فضلوا مستقبل الوطن العربي

ثلاثة، اثنان منهم من فلسطين وطالب واحد مصري، مما يشير إلى تراجع نسبي في فكرة القومية العربية. أما المستقبل الشخصي، فقد اختاره الطالب العراقي وهو أمر مفهوم بالنظر إلى الظروف التي تمر بها بلاده، وانصرفت إحدى الإجابات إلى تأكيد أن ثمة تكاملاً بين مستقبل كل هذه الكيانات، وأن أياً منها ستؤدي إلى الأخرى على غرار نظرية الأواني المستطرقة. والذي يكشف على عكس بعض الدراسات السابقة عن قوة الشعور بالانتماء لدى الشباب وأنه ليس ثمة تناقض أو تعارض في نظرهم بين الهوية الذاتية للشخص، وهويته الوطنية بمعناها الضيق القطري وبمعناها الأوسع القومي العربي، وكأنها دوائر متتالية، وليست متضاربة أو منفصلة. وهي نظرة تفصح عن نضج عميق لدى الشباب.

وعن أهم الفرص المتاحة في المستقبل، توزعت الإجابات ما بين تركيز على فرص فردية تتعلق بالطموح الشخصي، وفرص تتعلق بالوطن العربي بأسره، وفرص أخرى يخلقها الفرد ويساهم بها من خلال أدائه لدوره في المجتمع ووطنه. وعلى اعتبار أن الحصول على وظيفة هو الوسيلة التي يمكن للفرد من خلالها خدمة وطنه، ومع العلم أن التعليم والعمل فرصتان أساسيتان لم تخلُ منهما أغلب الإجابات، وقد ذهب أحدهم إلى التشديد على أهمية التعليم التقني بصفة خاصة.

وتراوحت المواقف إزاء مسألة الإصلاح ما بين التأكيد على بداية الإصلاح للنفس أولا، أو الحاجة إلى إصلاح النظم الحاكمة والذي عبرت عنه إحدى الإجابات بالحاجة إلى الثورة لتغيير كافة النظم القائمة. بينما تحدث البعض عن الوحدة العربية كفرصة مستقبلية وركز البعض الأخر على العمل السياسي والممارسة الديمقراطية، وإن كانت إحدى الإجابات أكدت أنه لا يوجد حتى الآن سوى تعديلات ديمقراطية شكلية فقط، بما يفيد النظر للديمقراطية والحرية كمطلب مستقبلي، وشيوع حالة من عدم الرضا أو عدم الاكتفاء بما جرى من تعديلات جزئية لا زال ينقصها الكثير.

كما احتلت القضية الفلسطينية صلب الحديث عن الفرص وتراوحت المواقف إزائها ما بين التأكيد على الحلول السلمية والتفاوض، والتأكيد على خيار المقأومة كبديل وحيد لاسترداد الأرض كاملة أو على كليهما معا. وكان هناك رأي واضح للنظر إلى القضية الفلسطينية كمسألة محورية في تحديد صورة المستقبل العربي، والإدراك الضروري لاستمرار جهود الحل في مسارين جنبا إلى جنب (التسوية السلمية والمقأومة).

وقد يبدو مما سبق أن العامل السياسي يغلب على الاقتصادي في تصور المشتركين في الدراسة للفرص المستقبلية، مع الإشارة إلى مشاريع تنموية مشتركة للحد من مشكلة البطالة وضرورة تيسير قنوات الربط بين الدول العربية، وفتح الأسواق العربية على العالم الخارجي والتأكيد على أن الاقتصاد المفتوح هو القادر على خلق فرص عمل. بالإضافة إلى ملاحظة أن نبرة التفاؤل والإرادة تأكدت في الإجابات التي تتحدث عن ضرورة التحسب للمستقبل من خلال حسن توظيف الموارد المتاحة.

وحول أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه المستقبل، اتسمت الإجابات بالتنوع مع إجماع على النظر للتحديات الأخطر بوصفها تلك النابعة من السياق الخارجي، وشعور بقوة التهديدات والمخاطر الأمريكية وعلى رأسها التدخل الخارجي في الشئون الداخلية، والذي وصفه البعض بالسافر، ووصفه البعض الأخر بالهجمة أو الهيمنة. غير أن النظرة للدور الأمريكي تراوحت ما بين اتجاه يعتبره تدخلا مفروضًا من الخارج ويشوبه التخبط، وآخر يؤكد أن للداخل المنقسم على نفسه دور مسئول في الاستعانة والاستقواء بالخارج وهذا هو الأخطر.

إن الرؤى السابقة، توضح بجلاء مدى ما يتسم به فكر الشباب ووعيهم بتكامل التحديات والأخطار الداخلية والخارجية، سياسية واقتصادية وثقافية. ومن الجدير بالملاحظة أن الشعور بالتحديات الخارجية يفوق العوامل الداخلية، وهو أمر طبيعي في سياق العولمة، كما أن ثمة إدراكًا متناميًا بالبعد السياسي بوصفه محددًا رئيسًيا وحاسًما.

وحول مفهوم ومعنى الإصلاح لدى الشباب، أتت الإجابات متضمنة أكثر من تعريف تشير إلى التكامل في التعريفات بين مختلف الأوجه والميادين وعلى كل المستويات. وأشار بعضها إلى أن الإصلاح هو التطوير في كافة مجالات الحياة، ويتحدد بالقدرة على التوافق مع التقدم الحضاري، وتنمية الموارد البشرية عبر آليتي التعليم والبحث العلمي وتكرر تعبير الانتقال من الواقع القائم واللحظة الراهنة إلى الوضع الأفضل، مع ضرورة وجود إطار مؤسسي يعمل من أجل الصالح العام. بينما دعت بعض الإجابات إلى مفهوم أكثر راديكالية للإصلاح بمعنى تغيير الأنظمة الفاسدة، وتنقيتها مما يشوبها من أمراض كالرشوة وتصحيح ما تعانيه من أوجه خلل وأخطاء كتفشي الجهل، ونبه البعض إلى ضرورة تكاتف الدول العربية من أجل الوصول إلى خطة تمكن كل الدول من إصلاح أمورها. وهكذا، أكدت الإجابات على الإصلاح بمعناه الشامل وأنه لكي يتم على مستوى الوطن العربي ككل فإنه يستلزم التعاون بين الدول العربية.

وأكدت إجابات أخرى على أولوية الجانب السياسي للإصلاح معرفة إياه بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والمشاركة السياسية والشفافية الكاملة، علاوة على الموازنة بين احترام الحريات الخاصة والعامة وعلى رأسها حرية البحث العلمي. وأن مثل هذا الإصلاح يجب أن يأتي من الداخل ومن القاعدة، أي عن طريق الشعب وليس عن طريق وصاية الحاكم ولا اتباعا لأوامر الدول الكبرى، مع التحذير من الديمقراطية المزيفة التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق، ومراعاة الخصوصية والتي لم ترد لفظا ولكنها وردت بمضمونها الذي لا يحتمل اللبس عندما أكدت أكثر من إجابة على ضرورة أن يتم الإصلاح بمنهج يناسب القيم والمعايير والدين وفي نفس السياق، يرد الحديث عن الإصلاح الديني والاهتمام بالثقافة، ويعبر البعض عن إدراكه لهذا البعد الثقافي للإصلاح بحديثه عن وجود أيديولوجية صحيحة واضحة.

هذه التعريفات الجامعة المانعة للإصلاح كما احتوتها الإجابات، تأتي تفصيلا في ترتيبهم لأولويات الإصلاح، والتي اتسمت بتعادل وتوازن واضحين لكل من المجالات الواردة في الاستبيان. ولم يحصل أي منها على المركز الأول ولكن أيد أغلب أفراد العينة إضافة كلمة التكامل والاعتماد المتبادل، وأنه لا غنى لأي من المجالات عن سائر المجالات الأخرى، لأنها مترتبة على بعضها البعض. وهو ما يزيد من تأكيد الإجابة على التساؤل عن هل يمكن للإصلاح أن يتم في أحد المجالات فقط دون المجالات الأخرى والذي أجاب عليه بالنفي من قبل ستة عشرة من إجمالي تسعة عشرة مشتركًا حيث اختار اثنان الإجابة بأحيانا، وواحد فقط هو الذي قال نعم محددا المجال بأنه الإعلام.

وعن كيفية وضع خطة سليمة للإصلاح، وقعت بعض الإجابات في خلط واضح بين المتطلبات والشروط الحاكمة لطريقة وضع الخطة من ناحية، وماهية الملامح والبنود التي يجب أن تنص عليها الخطة نفسها من ناحية أخرى. وأشار البعض إلى ضرورة احتكام النظام السياسي لأسس وضوابط وامتلاكه للإرادة السياسية، وتوفر الوعي الثقافي واحترام حقوق الإنسان، كما وضح البعض الديمقراطية الحقيقية في مقابل البعض الآخر والذي أكد على المساواة الاجتماعية أو التنمية البشرية والاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد. وانصرف البعض الأخر إلى إبراز الإصلاح الديني جنبا إلى جنب مع الإصلاح على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما عن الطريقة التي يأتي بها الإصلاح، فقد كان هناك تأكيد على ما يلي:

١- الاعتبارات الداخلية كمصدر وكمحدد يراعي الخصوصية ويأخذ في حسبانه العادات والقيم والدين.

٢- الدراسة المسبقة والتخطيط العلمي الجيد بما يوائم ظروف كل بلد.

٣- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى الأكثر تقدما، وأنه لا مانع من نقل بعض التجارب، ولكن بما يوائم الخصوصية والظروف المناسبة لكل سياق.

٤- ضرورة التخطيط على مراحل، والبدء بعملية الإصلاح من خلال خطة متوسطة المدى يتم استكمالها شيئا فشيئا، وذلك في مقابل رأي آخر يؤكد على الإصلاح الجذري الشامل الذي يبدأ بالتغيير المجتمعي في كافة مناحي الحياة.

٥- أن تأتي عملية الإصلاح ثمرة للتعاون والمشاركة واسعة النطاق بين كافة الأطراف والقوى الفاعلة في المجتمع، وهو ما يعيد الديمقراطية كشرط سابق وضروري لتحقيق الإصلاح، فالحكومة التي انتخبها الشعب لابد أن تتعاون مع الجماهير وتفتح أمامها قنوات الحوار والنقاش الحر وبحيث تأتي خطة الإصلاح نتاجًا لهذا الحوار المفتوح بين النخب والجماهير، ولتشارك معها كل التيارات الفكرية، بكافة ألوان الطيف الأيديولوجي والسياسي...إلخ، والنخب الحاكمة القائمة على وضع سياسات الإصلاح وتنفيذها، على أن تستمد شرعيتها وبقاءها في مناصبها مما تحققه من إنجازات، كما أنها لا تقدم على اتخاذ أية خطوة إصلاحية دون الرجوع أولا إلى الشعب من خلال الاستفتاء. وأن يخضع المسئولون للمحاسبة والرقابة، وتكريس جميع السلطات في خدمة الناس، وليس للتباهي أو الوجاهة.

٦- وعن معايير الحكم على سياسات الإصلاح، بالنجاح اجتمعت الآراء على أن موافقة الشعوب هو المحك والمقياس الأكثر مصداقية وحسما، بينما انصرف البعض إلى التأكيد على مخرجات عملية الإصلاح مثل الازدهار والرخاء الاقتصادي وتضييق الفوارق الاجتماعية والتكافل. ومن الجدير بالتسجيل، أن الحديث عن نتائج ملموسة يراها الجميع ويشعر في ظلها كل مواطن بتحسن أحواله، على أنه معيار حاسم. وظل البعد السياسي يحتل موقعا محوريا من خلال التأكيد على الديمقراطية الحقيقية

والمشاركة والشفافية واحترام الحرية الفردية، وحريات الرأي والتعبير والإعلام والنقد. كما عكست الإجابات درجة عالية من الوعي عندما أشارت إجابتان إلى أن العبرة في تقييم النجاح أو الفشل بالأرقام والإحصاءات التي تدلل على مؤشرات الإنجاز من عدمه.

وفي المقابل، يأتي الحديث عن العوامل أو المعوقات المسببة لفشل عملية الإصلاح، مبرزا دور العامل الخارجي الذي تكرر الحديث عنه في أكثر الإجابات تحت مسمى التدخل تارة، والتهديد تارة، غير أن إرجاع الإخفاق للمحدد الخارجي، لا ينفي أو ينكر الدور المحوري للمحددات الداخلية والتي تم إعطاؤها وزنا أكبر نسبيًا بالنسبة للعامل السياسي.

وحول الأهداف المستقبلية التي يجب أن يعطيها الحكام العرب أولوية، وبالرغم من إشارة البعض إلى وجوب تحقيق التواكب والتزامن بين كافة المجالات كأوجه متعددة لعملية الإصلاح، فقد أتى التعليم والبحث العلمي في المقدمة وفي صدارة الأولويات، تليها الديمقراطية، ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم بناء القوة العسكرية التي أكدت إحدى الإجابات على أنها الأهم لمواجهة التهديدات الحالية.

وعن مفهوم الشباب للدور المطلوب منهم في صنع المستقبل وتحقيق الإصلاح، عكست إجابات أفراد العينة درجة عالية من الإيجابية والرغبة الحقيقية في الفعل. باستثناء اثنتين من الإجابات حيث أشارت إلى ربط الدور بالفرصة التي يتيحها لهم النظام، وهو ما يفيد بأن الاحتمالية وعدم التأكد نابعة من السياق المحيط وليس عدم الرغبة أو انتفاء الإرادة.

وعندما طلب منهم تحديد هذا الدور، كانت المشاركة هي الكلمة التي وردت في أكثر من مرة، كما يلاحظ أن طبيعة المشاركة التي يطالبون بها تعني المساهمة في الحوار والنقاش، والمساندة الفكرية والتوعية والتنوير. ولا يوجد سوى ثلاث إجابات تشير إحداها إلى أنه لابد من تحقيق الذات والنجاح الشخصي قبل القيام بأي دور تجاه المجتمع. بينما أشارت إجابة

أخرى إلى الإصلاح النفسي أولا ثم الأخرين. والتي تحمل في طياتها شحنة غضب وانفعال قوية، من غير تحديد لماهية هذا الدور. وكانت الإجابة الوحيدة التي اتسمت بالتحديد تلك التي أشارت إلى المشاركة عبر الأحزاب والمجتمع المدني.

وعن العوامل التي تشجع على القيام ببعض الأدوار، تراوحت الإجابات بين عوامل نفسية معنوية مثل ضرورة التفاؤل والأمل في التغيير، والإصرار وبذل الجهد والوازع الديني الذي يحض على الإيجابية وأداء الأمانة، بالإضافة إلى الاقتناع الشخصي والإحساس بأن هذا هو الواجب الذي تمليه صفة المواطنة، حتى لو أخذ منحى التضحية، وضرورة التمسك بالهوية الثقافية الذاتية، ولا سيما وأن هناك قدوة تتمثل في الأساتذة الذين يتولون التنشئة السياسية للشباب. وعوامل موضوعية مثل حضور الندوات، والمساهمة في البحث العلمي كآليات. إلا أن المساهمة والدور يغلب عليه في نظرهم المحتوى الفكري. وأشار بعضهم إلى أن هذا الدور الذي يرى الشاب أن عليه الاضطلاع به، يهدف بالأساس إلى قطع الطريق على الخارج حتى لا يفرض التغيير من جانبه.

وبالنسبة للمهارات أو العلوم المرغوبة دراستها مستقبلا، تم التركيز على العلوم الإنسانية وخاصة علم السياسة، حيث أشار البعض إلى رغبته في التوسع أو التعمق فيها، كما أشار البعض الأخر إلى مزيد من التخصص الدقيق لفرع من فروع العلوم السياسية أو لميدان آخر مرتبط بها على نحو وثيق، مثل العلاقات الدولية والنظرية السياسية والقانون الدولي والاقتصاد والتاريخ وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ...إلخ. وفي المرتبة التالية، وردت الإشارة إلى الدراسات الإسلامية كالعلوم الشرعية والسيرة النبوية وغيرها من علوم الدين، وهو ما يثير في الأذهان قضية الهوية وكيف أنها تشغل هؤلاء الشباب، وتثير فضولهم. ومع ذلك، أشارت إجابتان إلى أهمية تعلم اللغات الأجنبية، والإلكترونيات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الإشارة إلى المستقبليات كمجال مرغوب للدراسة في إجابات هذه

المجموعة الصغيرة العدد من الشباب والتي ظهر في داخلها من يريدون التعرف على مجالات البحث العلمي الحديثة بما يكشف عن إلمامهم بثورة المعلومات الجارية وأنهم راغبون في تعلم لغة العصر، ولكن من الواضح أن الماضي يشكل ثقلا لا سبيل إلى التهوين من شأنه بالنسبة لهم. فهناك شغف بالتراث، وتطلع للتعرف عليه ودراسته وإعادة قراءته بما يعكس تمسكا قويا بفكرة الإحياء، وأن النهوض العلمي لا يمكن له أن يتم بمعزل عن التاريخ والأصول الحضارية والثقافية والدينية للمجتمعات. ولكن المثير للقلق أن الإجابات التي أشارت إلى علوم الدين مثلا لم يرد بها إشارة إلى اللغة الأجنبية بما يدلل على عدم توصل هؤلاء الشباب إلى المعادلة القادرة على فض الاشتباك المعروف بين الأصالة والمعاصرة، في حين تتوقف نهضة الأمم على مدى النجاح في الموازنة بين هذين الجناحين. بيد أن أغلب الإجابات تنذر بأن هؤلاء الشباب لازالوا يقفون بعيدا عن نقطة التوازن.

وبالإضافة لتلك النتائج والمؤشرات التي خرج بها الاستبيان، أكد المشاركون في الحوار على أن هناك العديد من الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر في مجتمعاتنا العربية وفي شبابنا حتى تتاح له الإمكانية الحقيقية في المشاركة في صنع المستقبل بشكل أكثر فاعلية وتأثيراً. هذه الشروط الموضوعية هي:

- تحلي الشباب بروح الفعل المبادر لتنفيذ ما يأمل، وألا يقف جهده عند حدود الشكوى أو التمني، بل يجب أن يبادر بالضغط advocacy لتحقيق مطالبه، فكل حركات التغيير في الدنيا لم تبادر بها المؤسسات الرسمية بل جاءت من قاع المجتمع، عبر مبادرة الناس أنفسهم، فصورة المستقبل ملك للشباب ويجب أن يرسم الشباب ملامحها وأن يبادروا بالسعي لتحقيقها.

- اهتمام الشباب بالعمل التطوعي، لأن فيه الحل لمواجهة الكثير من المشكلات خاصة المرتبطة بالتمويل، وهنا لابد من ان يقوم الشباب بتقديم مبادراته.

- الإنسان هو جوهرة التنمية وأداتها، أي أنه هدف التنمية ووسيلتها،والتنمية هي رفع المستوى المعنوي والروحي والمعيشي للإنسان، التنمية هي في نهاية الأمر أن يحيا المواطنون حياة كريمة، من الناحية الاقتصادية، من الناحية الخلقية والروحية، من ناحية الحريات السياسية المتاحة لهم.

- ضرورة تغيير أنماط التنشئة الاجتماعية في مؤسساتنا التربوية بأنماط جديدة تربى الفرد وتنشئه على قيم العقلانية والتفكير العلمي، الحرية وقبول الاختلاف، ونغرس في الأجيال الجديدة والشابة الطموح للتطلع إلى أعلى منصب سياسي يسمح النظام بوجوده في بلده، إن تغذية وتنمية هذا الطموح لدى الشباب يعنى بشكل آخر تنمية طموحهم لخدمة بلادهم، بالإضافة لما يخلقه هذا النمط من التنشئة من الشعور بالجدارة، وباحترام الذات والأحقية، وهي المشاعر والقيم التي تحكم فيما بعد تصرفاتهم وعلاقاتهم بالآخرين، كل نظريات القيادة في علم الاجتماع، تؤكد ان القيادة صفة مكتسبة، لا أحد يولد قائداً، إنما يتم تدريبه وإعداده وتنشئته وإكسابه مهارات القيادة.

- أن الانتصار في معركة المستقبل على كل مشكلاتنا تستلزم ان نكسب بالأساس معركة الارداة في قدرتنا على النهضة والتقدم، والثقة بالنفس وبتراثنا الحضارى، هذه هي شروط الانتصار، والتجربة تشير إلى أن الشباب العربي والشباب المصري لا يقل عن الشباب الأمريكي أو الكندي أو الكوري أو الياباني. ولعل ثقافة العمل التي استقرت في مكتبة الإسكندرية، خلال ثلاث سنوات فقط هي عمر المكتبة، وبجهد الشباب المصري العادي خريج الجامعات المصرية والمدارس المصرية، تعد نموذجا يدل على قدرة الشباب العربي على الإنجاز والإبداع والمبادرة إذا ما أتيحت له الفرصة،لهذا يجب ان يرسخ في يقيننا أن شبابنا قادر على يفعل ما يقوم به الشباب في الدول المتقدمة ويجب أن نتجاوز إحساسنا بالهزيمة أو بعدم القدرة على الفعل.

- أن فاعلية مشاركة الشباب في التغيير لا تتوقف فقط على جهود الشباب، ولكن أيضاً على تضامن باقي الأطراف المسئولة عن نهضة المجتمع وعملية التغيير ممثلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الذين يجب أن يؤمنوا بدور الشباب وقدرته على التغيير، وكيفية توظيف قدراته بأفضل السبل.
- ما لا جدال فيه، أن لدى الشباب القدرة على صياغة مفاهيم بديلة للحياة، ووضع صورة مغايرة للعالم، كما أنهم قادرون على طرح قيم بديلة، وطرق لحل المشكلات ومؤشرات لتقويم المنجزات...إلخ.

وينبع الاهتمام باستطلاع ملامح صورة المستقبل لدى الشباب من عدة اعتبارات أخرى، مثل قدراتهم وشغفهم لمعرفة كل ما هو مجهول، خصوصا إذا كان يحمل أخطارا وتهديدات وتحديات، يجب التحسب لها، فضلا عن ارتباط التطلع إلى المستقبل بارتقاء مستوى العلم وبتوفر الإمكانات المادية. فأكثر الناس جهلا وفقرا هم الأقل اكتراثا بالمستقبل لأنهم منغمسون بالمشاكل اليومية الملحة، وهم أكثر انشغالا بمتطلبات اللحظة الآنية. أضف إلى ذلك أن ثمة تغييرا متلاحقا يجتاح العالم تتسارع معدلاته باستمرار، بحيث لا يكفي اللحاق به ومواكبته فقط، وإنما ينبغي التأثير في صناعته، أو إعادة صياغته، أو توجيهه بما يوائم المصالح والأولويات العربية، علاوة على إبراز قوة الخيال والإبداع التي تقف وراء إطلاق فكر الشباب، بحيث لا يظل أسيرا للحاضر ومعالمه وتوازناته الحاكمة.

خاتمة



كشفت حوارات الشباب في ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح عن إيمان واضح من قيل الشباب بقضية الإصلاح، وعلى دورهم المحورى فيه، وعلى تطلعاتهم لمستقبل أفضل يقومون فيه بدور أساسي وبالشراكة مع الكبار من المسئولين في قطاعات المجتمع المختلفة. وتوصل الشباب من خلال تلك المناقشات إلى مجموعة متنوعة من التوصيات تتعلق بالمحاور التي ناقشها الملتقى، والتي شملت تنمية ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية لدى الشباب، وقضايا التشغيل، وكيفية إعداد القيادات الشبابية العربية، ورؤى الشباب العربي للمستقبل.

وتمثلت أبرز هذه التوصيات فيما يلى:

أولا: في المجال السياسي

تكشف مناقشات المؤتمر عن أهمية قيام الحكومات العربية بوضع استراتيجية شاملة لتفعيل دور الشباب خاصة في مجال المشاركة السياسية تتضمن إنشاء مجلس تعاون للشباب العربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية يهتم بشكل مواز بمناقشة القضايا والمشكلات التي تهم مجتمعاتنا العربية مثل مشكلات الفقر البطالة الأمية والسعي لوضع رؤية الشباب العربي في التعامل معها ومواجهتها. وتمكين الشباب العربي من الوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار في المؤسسات السياسية والتنفيذية والدعوة لتأسيس المنظمات غير الحكومية والشبكات التي تهتم بقضايا الشباب وتعمل على زيادة مشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية. وأن يتم ذلك من خلال زيادة اهتمام الحكومات والمؤسسات التشريعية والأحزاب بقضايا الشباب، وإعطاء الفرصة للشباب للتدريب فيها، وكذا تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الاهتمام بقضايا الشباب وتحويلها لمؤسسات للتنشئة على ثقافة المشاركة والقيم الديمقراطية.

ويرتبط بذلك تفعيل دور الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات في تحمل مسئولية الطلاب، وكذلك دور المجالس المنتخبة للأندية الرياضية ومراكز الشباب ومساعدة أعضائها في ممارسة المشاركة السياسية، وتنشيط الأسر الطلابية والنشاط الشبابي المجتمعي والعمل التطوعي، وتعزيز دور النقابات والأحزاب السياسية في العمل على تنمية القيادات الشبابية.

كما دعا الشباب إلى تأسيس مشروع بناء آلية لـ" مكافحة الفساد" وذلك عبر الدعوة إلى الحكم الرشيد من خلال دعم حقوق المواطنة وتنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإقرار مبادئ الشفافية وحكم القانون.

ثانياً: في المجال الاقتصادي

أصبح من الضروري بمكان أهمية وجود دراسات تفصيلية عن واقع واحتياجات سوق العمل، لا تتضمن فقط مجالات التوظيف أو التشغيل المطلوبة ولكن أيضاً توصيف المهارات المطلوبة في كل مهنة أو وظيفة، وهي الدراسات التي يجب ان تشكل جانب من المعلومات التي تتضمنها خريطة استثمارية للبلدان العربية توضح توزيع الإمكانات والحوافز المتاحة في مجالات الاستثمار المختلفة، والميزات التنافسية التي يتمتع بها كل مجال، حجم العجز أو الفائض في منتجات هذا المجال السلعية أو الخدمية، نوع الخبرات والمهارات المطلوبة في قوة العمل ومدى توفرها أو احتياجات تنميتها وتطويرها، إن بناء هذه الخرائط وإنجاز هذه الدراسات يجب أن يترافق معه توفر وجود آليات تيسر الحصول عليها للداخلين لسوق العمل أو الاستثمار وهو ما ييسر إمكانيات التخطيط ووضع استراتيجيات لعمليات الاستثمار والتشغيل معا، وهي مسئولية تقع على عاتق منظمات جال وسيدات الأعمال واتحادات الصناعات والغرف التجارية وكلما كانت هناك معلومات متاحة عن طلبات الوظائف زادت مرونة وحساسية الداخلين لسوق العمل في التوافق مع احتياجاته.

وكذا وضع سياسات تهتم بتخطيط القوى العاملة وتحديد الاحتياجات المطلوبة من التخصصات والمهارات المختلفة ومستوياتها على المدى المتوسط والطويل وربطها بسياسات وبرامج التعليم والتدريب. وبنفس المنطق، تبرز أهمية السعي لتثبيت السياسات الاقتصادية حتى يصبح بالإمكان عمل دراسات جدوى حقيقية عالية المصداقية، وهو ما يجب ان يصاحبه إتاحة وتداول المعلومات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج وبالسوق، بالتوازي مع هذا هناك حاجة ملحة إلى إنشاء شركات ضمان المخاطر والتي تقدم نوعا من التأمين للمشروعات في حالة التقلبات الاقتصادية المفاجئة أو غير المحسوبة عند بدء عمل المشروع، وهو ما يمكن أن يهبط بنسبة المخاطرة من ١٠٠٪ الى ٤٠٪، وبالتالي يمكن لتلك المشروعات تحمل قدر من الخسائر والاستمرار.

ويرتبط بذلك ضرورة تبني السياسات والبرامج التي تشجع على اتجاه الشباب للعمل الحر وإقامة المشروعات الخاصة بما يدعم ثقافة التوظيف الذاتي، وما يشمله هذا من إلغاء القيود على الاستثمار ومن تقديم تسهيلات ودعم مباشر للبرامج والسياسات التمويلية بخفض لنسب الفائدة على القروض، ورفع سقف وحجم الاقتراض وتخفيف الضمانات والشروط بقدر الإمكان، ونشر الخبرات والتجارب الناجحة، بجانب تنشيط دور المجتمع المدني في هذا المجال سواء في عمليات التوعية أو التدريب والتأهيل أو التمويل، بجانب تقديم حوافز للاستثمار في مجالات معينة يحتاجها الاقتصاد الوطني. إن تنمية روح المبادرة ونشر ثقافة العمل الحر ترتبط أيضاً بنمط التعليم والتنشئة منذ الصغر، لهذا يجب أن تهتم السياسات التعليمية بهذه القضية والتخطيط والإعداد لها في نظمنا التعليمية التي يجب أن تخضع لنظام قياس معايير الجودة والكفاءة، بجانب رفع قدرات وإمكانيات الأجيال الشابة في هذا المجال من خلال التدريب وبرامج إعادة التأهيل، وهي البرامج التي يجب تتاح بشكل واسع وبتكلفة محدودة أو رمزية لأوسع قطاعات الشباب، أيضاً في مجال بناء جيل من المنظمين القادرين على تأسيس المشروعات الاقتصادية يجب تدريب الشباب على عمل دراسات الجدوى

الخاصة بالمشروعات، سواء في جانبها الربحي التجاري من الناحية الاقتصادية في علاقته بالتكلفة أو الاجتماعي فيما يخص عدد فرص العمل التي سوف تخلقها، مدى صداقتها بالبيئة، فائدتها المجتمعية.. إلخ.

إن نشر ثقافة العمل الحر، بمعنى أن كل مواطن يجب أن يكون له عمل خاص، وليس من الضروري هنا أن يعمل فيه بشكل مباشر بل المطلوب أن يدفع بمدخراته أو بأمواله لحيز الاستثمار، وأن يتخلى الشباب العربي عن ثقافة الوظيفة الحكومية، وهو ما يحتاج إلى خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في علاقات العمل التي يجب أن توفر أقصى درجات الحماية والأمان الاجتماعي لقوة العمل.

ويدعم ذلك تبني الدولة لسياسة واضحة لدعم المشروعات الصغيرة وتقليل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه تأسيس تلك المشروعات، ونقص المعلومات وتضارب اختصاصات الجهات الإدارية حيث يشكل التعامل مع الأجهزة الحكومية أحد المعوقات الأساسية المؤثرة على قدرة الشباب في الدخول لمجال المشروعات الصغيرة في العديد من الدول العربية.

وبالإضافة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والتوظف الذاتي، فقد برزت أهمية تأسيس مراكز التوظيف في الجامعات وغيرها من المواقع الشبابية تتوفر بها البيانات عن فرص العمل والاحتياجات المهارية، على أن ترتبط بمراكز التدريب التي يتوجب عليها ان تصمم وتحدث برامجها في إطار احتياجات سوق العمل، ويمكن لهذه المراكز أيضاً أن تقدم الدعم لتنفيذ الابتكارات، وأن ترتبط بالمؤسسات الإنتاجية لتقديم الخدمات التدريبية مقابل حصول هذه المؤسسات على إعفاءات ضريبية أو جمركية.

أما بالنسبة لدعم علاقات التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية في علاقته بقضايا الشباب، فقد برزت الاقتراحات التالية:

١- الدعوة لتأسيس مشروع "دعم التكامل الاقتصادي العربي" والذي يقوم على تجاوز الاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتأسيس مؤسسة تمويلية عربية لمساندة وتمويل مشروعات التنمية في بلادنا خاصة المشروعات الموجهة للشباب.

٢- إيجاد آلية عربية لمواجهة قضية توظيف الشباب على مستوى المجتمعات العربية من خلال إنشاء موقع الكتروني عربي تعرض فيه كل فرص التوظف، خاصة وأن اتجاهات التوحد أو قيام منطقة تجارة عربية حرة سوف تستدعى معها بالضرورة قضية التوظيف والنموذج الواضح لهذا تجربة الـ NAFTA وتجربة الاتحاد الأوربي، حيث يتم في إطار عملية التكامل الاقتصادي مواجهة مشكلة البطالة على مستوى جماعي أو اقليمى، حيث يصبح سوق العمل القطري سوقا إقليميا واحدا وعندما يوجد عجز أو ندرة في قطر يستكمل من قطر آخر داخل نفس التكتل الاقتصادي، وهو ما يرتبط به حرية انتقال وتشغيل العمالة على مستوى التكتل الاقليمى دونما أي قيود.

٣- تقديم مزيد من الحوافز لرأس المال العربي لتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية بدلا من الاستثمار في الدول غير العربية. وهنا، يجب التأكيد على ضرورة استخدام الميزات التنافسية التي تتمتع بها البلدان العربية لجذب الاستثمارات ولزيادة حجم الصادرات إلى الخارج خاصة أوربا وأمريكا يبرز هنا على سبيل المثال الموقع الجغرافي الذي يتوسط العالم ويجعل من الموانى الجوية والبحرية العربية من أهم نقاط التبادل التجاري، أيضاً المناخ ومساحات الاراضى الزراعية الممتدة وغير المستخدمة بشكل جيد في العديد من الدولة العربية يمكن أن تجعل من بلداننا سوقاً لإنتاج المنتجات

الزراعية الحيوية التي لا تقوم على استخدام المبيدات والتي لها أسواق ضخمة في بلاد أوربا وأمريكا، ونفس الشيء في مجال الخدمات المرتبطة بالسياحة الترفيهية أو البيئية أو العلاجية أو الدينية أو سياحة الآثار التاريخية، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى العديد من الدول العربية في مجال سياسات تشجيع الاستثمار وتحفيزه.

٤- بناء آلية تسمح بإمكانية توظيف واستخدام الموارد العلمية والتقنية المتوفرة لدى العلماء العرب بخاصة العاملون في الخارج لتوفير التكنولوجيا الملائمة ولتقديم الحلول والابتكارات اللازمة لحل المشكلات المرتبطة بعمليات الانتاج وزيادة معدلاته، خاصة أن العلماء والخبراء العرب منتشرون بكثرة في أهم المؤسسات البحثية والعلمية والإنتاجية على مستوى العالم، وهو ما يمكن أن يشكل خطوة أولى في بناء وتطوير تكنولوجيا عربية.

ثالثاً في المجال الاجتماعي – الثقافي

أوضحت مناقشات المؤتمر أهمية النظام التعليمى باعتباره أحد الأدوات الرئيسية للتنشئة السياسية، فتم التركيز على ضرورة إحداث تحول جذري وحقيقي في محتوى وأهداف البرامج التعليمية بما يعمل على تعزيز الثقافة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودمج مكون المواطنة والقيم المرتبطة بها في مختلف المناهج الدراسية لكل المراحل التعليمية وتشجيع مبادرات أعضاء هيئة التدريس في المدارس والجامعات، وكذلك وسائل الإعلام على دعم ونشر ثقافة المواطنة التي تقوم على روح التسامح ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

أضف إلى ذلك ضرورة تطوير النظم والمناهج التعليمية حتى تستجيب لاحتياجات سوق العمل وما تتطلبه من تخصصات ومهارات، واعتماد معايير الجودة الدولية في مجال التعليم والتدريب، وهو ما سوف ينعكس على مستوى كفاءة ومهارة العمالة المطلوبة، ويرتبط بهذا أيضاً ضرورة تطوير مؤسسات التدريب والنهوض بها وهي المؤسسات التي يجب أن تتبنى

استراتيجية تأخذ في اعتبارها ضعف مهارات خريجي نظم التعليم الحالية، كما يجب أن تستند استراتيجية التدريب على قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة يتوافر فيها المعلومات عن الطلب في سوق العمل ومستوى المهارات المختلفة المطلوبة وكذلك مستويات مهارات مخرجات التعليم. في هذا المجال أيضاً يجب أن تهتم النظم التعليمية بدعم ونشر ثقافة العمل التطوعي والذي يعد أحد مجالات التدريب واكتساب المهارات، إن تطوير نظم التعليم والتدريب في هذا الإطار يتطلب أقصى درجات التعاون بين من يمكن انطلق عليهم شركاء التنمية الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما أشارت المناقشات إلى الدور الحيوى الذي تقوم به القيادات الشبابية في مجال ضرب نموذج القدوة والمثال. فأكدت المناقشات على أهمية تصميم نماذج متكاملة لتنمية مهارات القادة الشباب تشمل على الجوانب التالية: مكون صحي يهتم بمتابعة توفير الرعاية الصحية منذ الميلاد وتحسن الوعى الغذائي وتوفير الغذاء المفيد والتأكيد على ممارسة الرياضة البدنية كأسلوب حياة للفتيات والفتيان على حد سواء وإدراجها فعليا في الممارسات الحياتية اليومية في المدارس والجامعات. ومكون معرفي يراعى توفير تعليم مستمر ومتطور ذي جودة عالية يساهم في إعداد القائد المبدع والمبتكر والمتمرس على ثقافة البحث العلمي والقادر على الحصول على المعرفة واستيعابها ومن ثم إنتاجها بهدف تحقيق التنافسية العالمية لذاته ولوطنه. ومكون مهارى يركز على صقل المهارات، وذلك من خلال برامج تدريبية على مهارات القيادة المختلفة مثل اتخاذ القرار والقدر على الاختيار واحترام الآخر وتحمل المسئولية وتنظيم الوقت والقدرة على حل المشكلات والعمل في فريق وممارسة البحث والتساؤل. ومكون قيمي يتضمن تنمية روح الانتماء للوطن والالتزام والجدية في العمل وتنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية بجانب تنمية القيم الأخلاقية من خلال الممارسة اليومية خاصة قيم الصدق وإتقان العمل واحترام الذات والعدل والشجاعة والمثابرة والتسامح. ومكون ثقافي ويتضمن الاهتمام بالبرامج الثقافية والإعلامية والدينية والرياضية وتأهيل القائد للتواصل مع العالم

الخارجي في مختلف المجالات. ومكون اقتصادي ويتضمن تنمية مهارات العمل والمبادرة لدى القائد وتعريفه بوسائل خلق فرص العمل والاستثمار وزيادة قدرته التنافسية وكذلك دعم مبدأ تكافؤ الفرص والتدخل الايجابي لإتاحة مزيد من فرص التدريب والتأهيل القيادي للمرأة.

ويتم ذلك من خلال إعداد مجموعة من دورات تدريب المتدربين T.O.T، لإعداد فريق من الشباب المدرب القادر بعد ذلك على تدريب غيره من الشباب، وبناء شبكة اتصالات بين هؤلاء القادة المدربين الممثلين للدول العربية المشاركة لمزيد من تبادل الخبرات لبناء نظام واحد يمكن الشباب من العمل بنفس الأسلوب لتحقيق نفس النتائج، في إطار هذا الفهم تصبح المهمة الأولى هي الاتفاق على المناهج Curriculums، ومحتوى هذه البرامج التدريبية ثم كيفية تنفيذها وتمويلها. وبالنسبة للتمويل يمكن في البداية أن تتحمله بعض منظمات المجتمع المدني المبادرة وبعض رجال الأعمال، وبمرور الوقت وبعد بناء الشبكة سوف نجد العديد من الداعمين ومصادر التمويل.

أضف إلى ذلك أهمية التوسع في برامج التعليم المستمر بهدف تعزيز المهارات الحديثة المطلوبة للقادة الشباب، وضرورة إعداد وتطوير برامج خاصة بتنمية المهارات القيادية لطلاب المراحل الثانوية والجامعية على أن تقدم لهم بالتوازي مع البرامج الأكاديمية من خلال تمويل مجتمعي يسهم فيه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع الإبداع والابتكار والتوسع في استخدام التكنولوجيا من خلال تطوير المناهج التعليمية وطرق التدريس وتفعيل مراكز التميز.

وتم التأكيد على أهمية عدم اقتصار هذه البرامج على عواصم المدن الكبرى، وإنما يجب أن تمتد إلى مختلف مناطق الدولة، مع ضرورة البحث عن آلية مناسبة للشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة من الحكومة للقطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني للوصول لأفضل سبل التكامل والتنسيق والتعاون والذي يجب أن يمتد للمنظمات الدولية وللانفتاح على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

وعلى مستوى التعاون العربي، اقترح المشاركون في الحوار:

١. تأسيس منتدى الشباب العربي لتنمية القيادات الشبابية والذي يعتمد على عدة شبكات قطرية يتولى بشكل مؤقت التنسيق بينها ممثلو الدول المشاركون في محور القيادات الشبابية، وذلك من خلال موقع الكتروني يقوم للربط بين هذه الشبكات، بالإضافة لتنظيم عملية الحوار وتبادل الآراء والأفكار والخبرات بين الشباب العربي. في هذا الإطار سوف يمكن التعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة كمبريدج في إعداد سلسلة من البرامج التدريبية الخاصة بتنمية وإعداد القيادات الشبابية لاستخدامها في الدول العربية.وهي البرامج التي سوف يتم إعداد مجموعة من المدربين على استخدامها لإعادة التدريب عليها من خلال الشبكات.

٢. إنشاء جائزة سنوية في مجال إبداعات الشباب في المجالات المختلفة على أن يتم تقييم هذه الإبداعات بالمعايير العالمية لتحفيز الشباب على الابتكار والإبداع وهي الجائزة التي يمكن أن تقدم تحت مظلة مكتبة الإسكندرية وجماعة الدول العربية، ويتم تمويلها عربيا من خلال جماعة الدول العربية والصندوق العربي للأنشطة الشبابية والرياضة التابع لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.

٣. الدعوة لمشروع "الشباب.. سفراء شعبيون" والذي يقوم على تفعيل دور الشباب في زيادة التبادل الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات العربية، وبناء ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على المعرفة والإيمان بالعلم والاعتزاز بالتاريخ والحضارة العربية.

إن صفحات هذا الكتاب، والأفكار التي وردت في الخاتمة، تعكس بجلاء مدى ثراء المناقشات التي شهدها ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح الذي شارك فيه مائة وخمسون شاباً وفتاة من اثنتي عشرة دولة عربية. كما تكشف عن مدى اهتمام هذه النخبة من الشباب العربي بقضايا بلادهم، وإدراكهم لحجم التحديات التي تواجهها، ولدور الشباب العربي في التعامل معها.

إن ذلك يدعم صدق التوجه التي انطلقت منه مكتبة الإسكندرية عندما شرعت في التخطيط لهذا الملتقى الشبابي، وهو أن ثروة أي شعب تكمن في قدرات شبابه، وأن الشباب هو الضمانة الحقيقية لاقتحام مشاكل المستقبل وتحقيق التقدم والنهضة.

ملحـــــــــــق



استمـــارة استبيـــان لقيـــاس رؤى الشبـــاب العربـــي للمستقبـــل

هذه الاستمارة الهدف منها توضيح وجهة نظرك إزاء المستقبل عموما، وإزاء موضوع الإصلاح الذي يتردد مؤخرا في كل بلد عربي، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي خصوصا، وما تقدمه من إجابات لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

- الجنسية:
- السن:
- النوع:
- التعليم والشهادات أو الدرجات العلمية الحاصل عليها:
- مهنة الوالد:
- مهنة الوالدة:
- محل الإقامة في الوطن الأصلي:
- المهنة أو العمل:
- ما هو تعريفك للمستقبل؟

١- العشر سنوات القادمة. ☐

٢- القرن القادم. ☐

٣- الخمسون سنة القادمة. ☐

٤- الأيام القادمة. ☐

• **أيهم في نظرك أهم؟**

الماضي ☐

الحاضر ☐

المستقبل القريب ☐

المستقبل البعيد ☐

• **ما هي نظرتك للمستقبل؟**

متفائل ☐

متشائم ☐

لا هذا ولا ذاك ☐

• **لماذا كونت هذه النظرة؟ (نرجو ذكر أكثر من سبب)**

١-

٢-

٣-

٤-

• **ما هو أكثر ما يهمك في مستقبلك الشخصي؟**

١- النجاح في الدراسة. ☐

٢- الحصول على فرصة عمل. ☐

٣- الزواج وتكوين أسرة. ☐

٤- مواصلة التعلم. ☐

• **ما هي علاقة مستقبلك الشخصي بمستقبل الوطن العربي وأيهما أهم؟**

١- هما نفس الشيء. ☐

٢- مستقبلي الشخصي أولا. ☐

٣- مستقبل وطني (بلدي) أولا ☐

٤- مستقبل الوطن العربي أولا. ☐

• **ما هي أهم الفرص المتاحة في المستقبل في نظرك؟**

١-

٢-

٣-

٤-

- ما هي أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه المستقبل في رأيك؟

١-

٢-

٣-

٤-

- أصبح الحديث عن الإصلاح هو حديث الساعة فما هو معنى الإصلاح كما تراه؟

- ما هي المجالات التي يجب أن تبدأ بها بلادنا العربية عملية الإصلاح (رتبها حسب أهميتها)؟

الإصلاح الاقتصادي. ☐

الإصلاح السياسي. ☐

الإصلاح الاجتماعي. ☐

الإصلاح الثقافي. ☐

إصلاح الخطاب الديني. ☐

إصلاح أجهزة الإعلام. ☐

• هل يمكن للإصلاح أن يتم في أحد تلك المجالات فقط دون المجالات الأخرى؟

نعم ☐

لا ☐

أحيانا ☐

• كيف يمكن وضع خطة سليمة للإصلاح؟

• متى يمكن الحكم على سياسات الإصلاح بأنها نجحت؟

• ما هي العوامل المسببة لفشل عملية الإصلاح؟

• هل ترى أن عليك دورا يمكنك القيام به في عملية الإصلاح؟

نعم ☐

لا ☐

ربما ☐

• إذا كانت الإجابة نعم، فما هو هذا الدور؟

• وهل ترى أنك قادر على القيام بهذا الدور فعلا بنجاح؟

نعم ☐

لا ☐

ربما ☐

• ما هي أهم العوامل التي تشجعك على القيام بهذا الدور؟

• ما هي أشد الصعوبات التي قد تواجهها وأنت تقوم بهذا الدور؟

• ما هي الأهداف المستقبلية التي يجب أن يعطيها الحكام العرب أولوية؟

١- الديمقراطية. ☐

٢- التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ☐

٣- بناء القوة العسكرية. ☐

٤- تكوين سوق عربية مشتركة. ☐

٥-التعليم والبحث العلمي. ☐

• ما هي المهارات أو العلوم التي قد ترغب شخصيا في دراستها مستقبلا؟

• هناك خلاف حول دور الخارج (الدول الكبرى) في الإصلاح داخل بلداننا العربية فمع من تقف:

١- فريق يرفض الضغوط التي يمارسها الخارج ويتمسك بالنظم العربية القائمة. ☐

٢- فريق يرفض تدخل الخارج ويؤمن بالتغيير من الداخل. ☐

٣- فريق يقبل الدور الخارجي ويطالب بالإصلاح سلما وفقا للتطورات الدولية الجارية. ☐

٤- فريق يقبل الدور الخارجي ولا مانع لديه من التدخل الأجنبي في مواجهة النظم التسلطية وإسقاط الحكام المستبدين. ☐

• في رأيك ما حدث في العراق من تعرض للاحتلال الأجنبي ودخول في دائرة العنف:

سيتكرر في كافة الدول العربية بنفس السيناريو. ☐

سيتكرر في بعض الدول العربية الضعيفة. ☐

سيتكرر في دول عربية ولكن بسيناريو مختلف. ☐

لن يتكرر في أية دولة عربية أخرى. ☐

• صف المستقبل العربي بالصفات التالية حسب ترتيبها في نظرك:

غامض. ☐

واضح. ☐

مخيف. ☐

مطمئن. ☐

نهضة وتقدم. ☐

جمود وتخلف. ☐

- **أيهم يمثل مصدر خطر أكبر على وحدة الوطن العربي؟**

إسرائيل. ☐

أمريكا. ☐

إيران. ☐

الاتحاد الأوروبي. ☐

الدول العربية نفسها. ☐

- **هل سمعت بمبادرات للإصلاح اتخذها الخارج؟ مثل ماذا؟**

- **هل عرفت أن هناك مبادرات إصلاح وضعها الوطن العربي؟ كيف؟**

- **باعتبارك شابًا، هل تؤمن أن للشباب دورا في بناء مستقبل الوطن العربي؟**



مراجـــع مختـــارة

أولاً: المراجع باللغة العربية

وثائق أولية

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة عام ٢٠٠٢، يوليو ٢٠٠٣.

٢- "الشباب في مصر" دراسات ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إصدار المركز الديموجرافي بالقاهرة حول "الشباب في مصر".

٣- "المشاركة السياسية للشباب" دراسة ميدانية قامت بها وزارة الشباب في سبتمبر ٢٠٠٥.

كتب ودوريات

١- أحمد تهامي، "القيادة المغربية الجديدة: الفرص والتحديات"، في د. صلاح سالم زرنوقة، ود. عبد العزيز شادي (محرران)، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، قضايا التنمية، العدد ٣١، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤.

٢- أسامة الشريف، "الإنترنت والرأي العام العربي"، شؤون عربية، العدد ١٢٢، صيف ٢٠٠٥.

٣- إسماعيل سراج الدين "الاقتصاد المصري في مطلع القرن الجديد: نظرة تحليلية" (القاهرة: جمعية الاقتصاد السياسي والتشريع، ديسمبر ٢٠٠٤.

٤- السيد عليوة ومنى محمود، "المشاركة السياسية"، موسوعة الشباب السياسية، رقم ٤، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

٥- السيد عليوة (محرر)، "التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب: المواطنة والديمقراطية"، (سلسلة دليل صنع القرار، العدد ١٠، القاهرة: مركز القاهرة للاستشارات، ٢٠٠١.

٦- "الشباب والمشاركة السياسية" ندوة نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية/ أغسطس ٢٠٠٥.

٧- آمال كمال، "برامج الشباب في التليفزيون المصري: دراسة على الجمهور"، المجلة الاجتماعية القومية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٤.

٨- خير الدين حسيب (مشرف ورئيس فريق) "مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات"، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٩- عبد الغفار رشاد، "الثقافة السياسية: الثابت والمتغير"، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

١٠- "السياق المجتمعي للعملية الانتخابية"، في د. مصطفي علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠

١١- عبد القادر الزغل، "الشباب العربي: مشاكل وآفاق"، المستقبل العربي، (السنة الخامسة، العدد ٤٨، شباط فبراير ١٩٨٣.

١٢- عجلان إبراهيم عجلان "هل يهتم الشباب بالمشاركة؟" في " الشباب والمشاركة السياسية: بين الواقع والأمل"، في د. علي الصاوي (محرر) أعمال المؤتمر السنوي الثالث لبرنامج الدراسات البرلمانية /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

١٣- عليّ الدين هلال، "النسيج الاجتماعي والثقافي للشباب: رؤية الدولة"، في د. عبد العزيز شادي (محرر)، مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب

١٤- عمر الفاروق "دور التدريب والتأهيل وأثره على سوق العمل ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة"، ديسمبر ١٩٩٨.

١٥- مختار شعيب "مصر وتحديات المستقبل الأولويات وكيفية المواجهة: استطلاع رأي في أوساط الشباب" مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ٢٠٠٤.

١٦- ممدوح إسماعيل، "السياسات الشبابية الآمال والتحديات"، في د. سلوى شعراوي جمعة (محرر)، السياسات الشبابية الآمال والتحديات، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٠.

١٧- ميخائيل سليمان، "تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى"، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠.

١٨-نادر فرجاني "مفاهيم أساسية في معلومات القومي العاملة والتشغيل للتركيز على البطالة" ديسمبر ١٩٩٥.

١٩- نيفين مسعد (محرر)، " رؤية الشباب العربي للعولمة"، أعمال الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٩.

٢٠- يمن الحماقي "دور الصناعات الصغيرة في توظيف المدخرات المصرية" المؤتمر العلمي السنوي السادس، جامعة المنصورة، كلية التجارة، إبريل ١٩٨٩.

٢١- "دور الصناعات الصغيرة وبعض العوامل الأخرى في تطوير صناعة الملابس الجاهزة لمصر" (بالاشتراك مع الدكتور/ ياسر الحماقي) المؤتمر العلمي الرابع بعنوان:

من أجل منتج صمم وصنع في مصر "الصناعات الصغيرة، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان، أكتوبر ١٩٩٠.

٢٢- "دور المرأة في دعم المشروعات الصغيرة" (بحث مقدم لمؤتمر كلية التجارة – جامعة عين شمس عن الصناعات الصغيرة/١٩٩٧.

٢٣- "المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية" بحث مقدم لندوة عقدت من قبل المجلس القومي للمرأة/ ٢٠٠٠.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. El Hamaki Yomn: Egyptian Women in the Labor Market and Promotion of Entrepreneurship - Euro Mediterranean Forum-June 2001.

2. Abou Esh، A، improving the effectiveness of the banking sector in microfinance lending in Egypt، Discussion paper، June 2004.

3. Abdel - Malek، T، Guidelines for donor support to Microfinance in Egypt، EQL، March 2005.

4. Arab Competitiveness Report، 2003، World Economic Forum.

5. Arab Human Development Report. Using Human capabilities: Education، Recapturing Economic Growth and reducing Human Poverty، Towards acknowledge Society، UNDP 2002.

6. EQI، The New Small Enterprise Development Law، submitted to the United Nations Capital Development Fund، Special Unit for Microfinance، September 2004.

7. Regional seminar on National Youth Policies for the Middle East and North Africa Region Analytical report، organized by UNESCO regional Bureau for Arab States with technical and financial cooperation of UNICEF، Save the children Swedish & the International Council on National Youth Policy، December 2004.

8. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) 2001. Reports of the Export Meeting on improving the competitiveness of SME's in developing countries. The role of Finance. Including E-finance to enhance enterprise development، Geneva: UNCTAD.

9. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) 2001، Enterprise development series، Growing Micro and small Enterprises in LDC's. The "Missing Middle" in LDC's. Why Micro and small Enterprises are not Growing. New York & Geneva: UNCTAD.



ملتقى الشباب العربي للفكر والإصلاح

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلّاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.

ISBN 978-977-6163-64-5